سلسلة أبحاث جامعية يشرف على إصدارها الدكتور حامد طاهر

دراسات عربية وإسلامية



الصفحة



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــم
الجزء العشرين

بحمد الله وتوفيقه ، وبسعادة تملأ القلب ، يشــــرفنى أن أقــدم لقراء سلسلة "دراسات عربية وإسلامية" الجـــزء العشـــرين ، الــذى ماكنت أتوقع أن تبلغه ، فى ظل واقع ثقافى شديد الركـــود ، مشــتت الاهتمامات ، غير محدد الخطة والأهداف ٠

لقد بدأت هذه السلسلة منذ عام ١٩٨٣ ، وكنت قد عـــدت مـــن فرنسا حيث عشت فى باريس حوالى سبعة أعوام فى جو ثقافى يحتفــى بالإبداع الثقافى ، والتقدم العلمى ، ويمتلئ حيوية وحركة ، ولايتوقــف عن ممارسة النقد والتقويم لكل مايصدر مـــن مطبوعـــات ٠ وهنـــاك أعجبت كثيرا بسلسلة Studia Islamica : دراســـات إســـلامية ، التـــى تصدر فصليا ، متضمنه مقالات علمية لباحثين مـــن مختلــف الــدول الأوربية حول اللغة العربية وآدابها والعلوم الإسلامية وفروعها ٠ وقد لاحظت أن هذه المقالات تحظى باهتمام الدارسين من مختلف أنحـــاء العالم ، ومنهم الباحثون العرب ٠٠ ففكرت فى إصدار مجلة مماثلـــة ، يكتب فيها باحثون من الجامعات المصرية والعربية ، تكون معبرة عن آرائهم ، حاملة لوجهات نظرهـــم فـــى لغتـــهم وآدابـــها ، وثقافتـــهم ومجالاتها٠٠

وحين جاء وقت التنفيذ كانت الصعوبات كثيرة ، وتوقعات الزملاء من حولى غير مشجعة ، ولكننى تسلحت بالعزم والإصرار ، ولم أدخر جهداً ولا مالاً من أجل إصدارها ، والارتقاء بمستواها العلمى، والعمل المستمر على تحسين طباعتها ، وشكل إخراجها .

ولايمكننى أن أخفى سعادتى بالوصول - خلال تلك السنوات الطويلة- إلى الجزء العشرين ، الذى أعتبره يمثل نهاية شوط ، وفى الوقت نفسه ، بداية شوط جديد ، أرجو أن يوفقنى الله تعالى لاجتيازه ، مقدما شكرى وعرفانى لكل من أسهم بجهده العلمى ، أو دعمه المادى والأدبى لهذه السلسلة ، التى كانت وستظل خالصة لوجه الله تعالى ، ولخدمة لغة القرآن ، والثقافة العربية والإسلامية .

المشرف على السلسلة

دكتور حامد طاهر

السنة والبدعة

فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين *

شرع الله الدين الحنيف فى سماحة وحكمة • فلم يأت بما فيه حرج ، أو بما ينبو العقل السليم عن قبوله • وكانت هذه السماحة والحكمة من أسباب انتشاره فى المعمورة وظهوره على الأديان كلها فى أعوام معدودة • وحيث بلى بعض الشرائع من قبل فدخلها فساد التبديل والتأويل • اشتدت عناية الشارع بتحذير الناس من أن يحدثوا فى الإسلام ماليس منه • قال صلى الله عليه وسلم : "من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد" (١) وقال "كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة،(٢) •

ولم يخلص الدين مع هذه الزواجر من طوائف يلصقون به ما ينافى سماحته ، أو ما يشوه وجه حكمته • وقد كثرت هذه البدع حتى حجبت جانباً من محاسنه وكان لها أثر فى تنكر بعض القلوب لهدايته• وهذا ما حمل كثيراً من أهل العلم على أن يتناولوا البدع بالتأليف خاصة كما فعل أبو بكر الطرطوشى ، وأبو إسحاق الشاطبى ، وغيرهما من رجال الدين • وللبحث فى البدع مجال واسع• ونحن نلم

---

* شيخ الأزهر الأسبق .

(١) صحيح الإمام البخارى •   (٢) صحيح الإمام البخارى •

فى هذا المقال بالقـــدر الكافى لإجابة رسالة اقترحهـــا أصحابها ببيـــان ماهو سنة ، وماهو بدعة • وفى الفرق بين السنة والبدعـــة• وتميـــيز البدعى من السنى إصلاح كبير •

السنـــة :

معنى السنة فى أصل اللغة : الطريقة حسنة كانت أم سيئة• وقـد تطلق على ما يقابل القرآن فيراد بها : قول النبى صلى الله عليه وسـلم وفعله وتقريره • ويطلقها الفقهاء على : ما يثاب على فعله ولايعـــاقب على تركه مما فعله النبى صلى الله عليه وسلم وواظب عليه • وتطلق على : ما يقابل البدعة فيراد بها ما وافق القرآن أو حديث النبى عليـه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير • وسواء كانت دلالة القرآن أو الحديث على طلب الفعل مباشرة أو بوسيلة القواعد المأخوذة منهما• وينتظم فى هذا السلك عمل الخلفاء الراشدين والصحابة الأكرمين للثقة بأنهم لايعملون إلا على بينة من أمر دينهم • قال عمر بن عبد العزيز: "سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمور بعده سنناً ، الأخـــذ بها تصديق لكتاب الله ، واستكمال لطاعة الله ، وقوة على ديـــن الله • من عمل بها مهتد • ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين" •

أما دلالة القرآن أو قول الرسول صلى الله عليه وسلم علـــى أن الأمر مشروع فواضحة • ولا شأن للمجتهد فى صيغ الأوامـــر إلا أن يتفقة فيها حتى يحملها عى الوحوب أو الندب ، ويتدبر أمرها فيمـــا إذا

عارضها دليل آخر ليقضى بترجيح أحدهما على الآخر ، أو يفصل فى أن هذا ناسخ لذاك • وطرق الترجيح أو الحكم بالنسخ مقررة فى كتب الأحكام •

الذى يستدعيه البحث فى هذا المقال أن نحدثك عن فعله ، عليه الصلاة والسلام ، وإقراره ، حتى تعلم الضرب الذى كان لنا فيه أسوة حسنة وسنة قائمة •

من أفعاله عليه الصلاة والسلام مايصدر عن وجه الجبلة أو العادة : كالقيام والقعود ، والاضطجاع ، والأكل والشرب ، واللبس ، وهذا الضرب غير داخل فيما يطلب فيه التأسى • وغاية مايفيده فعله عليه الصلاة والسلام لمثل هذه الأشياء الإباحة ، فإذا جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قام فى مكان أو زمان ، أو ركب نوعاً من الدواب ، أو تناول لوناً من الأطعمة ، أو لبس صنفاً من الثياب ، فلا يقال فيمن لم يفعل شيئاً من ذلك إنه تارك للسنة •

ومن أفعاله عليه الصلاة والسلام ما علم اختصاصه به كالوصال فى الصوم ، والزيادة فى النكاح على أربع • ولانزاع فى أن مثل هذا ليس محلا للتأسى وما كان لأحد أن يقتدى به فيما هو من خصائصه •

ومنها ما عرف كونه بياناً للقرآن : كقطعه يد السارق من الكوع بياناً لقوله تعالى : "فاقطعوا أيديهما" • وحكم الاقتداء به فى هذا حكم المبين من وجوب أو استحباب •

ومنها مالم يكن جبلياً ولا خصوصية ولا بياناً • وهذا إذا علمت صفته فى حقه عليه الصلاة والسلام من وجوب أو ندب أو إباحة ، فأمته تابعة له فى الحكم ، إذ الأصل تساوى المكلفين فى الأحكام •

فإن فعل ، صلى الله عليه وسلم ، أمراً ولم يقم دليل خاص على أنه فعله على سبيل الوجوب أو الندب أو الإباحة ن فهذا إما أن يظهر فيه معنى القربة ، كافتتاحه الرسائل بكلمة : "بسم الله الرحمن الرحيم" فيحمل على أقل مراتب القرب وهو الندب ، وإما أن لايظهر فيه معنى القربة فيدل على أنه مأذون فيه • ومن أهل العلم من يذهب به مذهب المندوب إليه نظراً إلى أنه عليه السلام مشرع ، فالأصل فى أفعاله التشريع ، ومثال هذا إرساله عليه الصلاة والسلام شعر رأسه الشريف إلى شحمة الأذن ، وهو عمل لايظهر فيه معنى القربة • ولكن بعض أهل العلم كالقاضى أبى بكر بن العربى وأبى بكر الطرطوشى جعلوه من مواضع الاقتداء • ورأى آخرون أن هذا محمول على العادة • فإذا جرت عادة قوم بنحو الحلق ، فلا يوصفون بأنهم تركوا ماهو سنة •

ومما يشبه إرسال الشعر إلى الأذن إرساله عليه الصلاة والسلام ذؤابة من العمامة وهى المسماة : "العذبة" • وقد ورد فى حديث عمرو بن حريث فى فتح مكة : "كأنى أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه(١) "

---

(١) أخرجه مسلم •

وحديث ابن عمر : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتم سدل عمامته بين كتفيه(١) " ٠

وإذا كان إرسال ذؤابة من العمامة مما لايظهر فيه معنى القربة٠ يكون موضعاً لاختلاف أهل العلم : فمنهم من يجعله من قبيل ما يتأتى به ٠ وإلى هذا يجنح أبو بكر العربى ، وقد روى الترمذى عن ابن عمر وسالم والقاسم أنهم كانوا يفعلونه ٠ ومنهم من يراه من قبيل العادة فلا يعد المتعمم من غير عذبة تاركاً لسنة ٠ وهذه وجهة نظر من لم يكن يرسل العذبة من السلف ٠ قال الإمام مالك : إنه لم ير أحداً يفعله إلا عامر بن عبد الله بن الزبير(٢) ٠

وقد يتقارب الحال فى بعض الأفعال ، فلا يظهر جلياً أهو عادة أم شريعة ، فتتردد فيه أنظار المجتهدين ، نحو جلسة الاستراحة عند قيامه للثانية أو الرابعة ، فذهب بعضهم إلى أنه لم يفعلها على وجه القربة فلا تدخل فى قبيل السنة ، وعدها طائفة فيما يستحب من أعمال الصلاة ٠

ومما لم يظهر فيه معنى القربة : تقديم اسمه عليه الصلاة والسلام فى الرسائل على اسم المرسل إليه ، ولهذا لم يحافظ عليه بعض السلف محافظتهم على مايفهمون فيه معنى القربة ، فأجازوا تأخير اسم المرسل على اسم المرسل إليه ، وسئل الإمام مالك عن ذلك ٠ فقال : لا بأس به ، بل روى أن ابن عمر وهو من أشد

---

(١) أخرجه الترمذى والنسائى ٠

(٢) باب العمائم من فتح البارى ٠

الناس محافظة على السنة ، قد كتب إلى معاوية ، ثم إلى عبد الملك بن مروان • وقدم اسميهما على اسمه(١) •

تركــه :

وكذلك يفصل القول فى تركه عليه الصـــلاة والســلام لبعــض الأشياء • فما يتركه من أجل كراهته له جبلة كما امتنـــع مـــن أكــل الضب، ولما قال له خالد بن الوليد : أحرام هو يارســول الله ؟ قــال : "لا ولكنه لم يكن بأرض قومى فأجدنى أعافه"• وليس تركه صلـــى الله عليه وسلم للشئ على هذا الوجه من مواضع التأســـى ، وشــاهده أن خالداً رضى الله عنه سمع هذا الجواب وما لبث أن جر إليـــه الضــب فأكله •

ويجرى على هذا النحو ما يتركه صلى الله عليه وسلم لتحريـــم يختص به كتركه أكل الثوم وما شاكله من كل ذى رائحـــة كريهـــة ، فلغيره من المسلمين تناوله ، ولا يكون بتناوله له هذا خارجاً عن حدود قوله تعالى : "**لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة**" .

فإن لم يكن تركه عليه الصلاة والسلام من ناحية الجبلة • ولـــم يثبت أنه كان لمنع يختص به ، فإن علم حكم هذا الترك فى حقه مـــن حرمة أو كراهة ، كانت الحرمة أو الكراهة شاملة لأمتـــه بحجـــة أن الأصل عدم الخصوصية • فإن ترك عليه الصلاة والسلام أمراً ولـــم يعلم حكم هذا الترك ، دل على عدم الإذن فى الفعل ، وأقــل مراتــب

---

(١) رواه البخارى فى الأدب المفرد بسند صحيح •

عدم الإذن الكراهة ، فيحمل عليها حتى يقوم الدليل على ما فوقها وهو التحريم •

وإذا ترك صلى الله عليه وسلم الأمر لمانع من الفعل يصرح به أو يفهمه المجتهد بطريق الاستنباط ، ثم يزول هذا المانع ، فإنه يصح النظر بعد فى أمر المتروك ويجرى حكمه على ماتقتضيه أصول الشريعة • كما ترك صلى الله عليه وسلم صلاة القيام فى رمضان جماعة ، وذكر أن المانع من استمراره عليها خوف افتراضها عليهم ، ولما انقطع الوحى بانتقاله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ارتفع المانع من صلاة التراويح جماعة ، وهو خوف الافتراض فلم يبق فى تركها وضع للتأسى ، ولذلك رجع بها عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى الأصل الذى هو فعل النبى صلى الله عليه وسلم لها فى جماعة •

ومن هذا الباب تركه صلى الله عليه وسلم لقتل حاطب بن ابى بلتعه حين اطلع له على كتاب أرسله إلى قريش يخبرهم فيه ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال رداً على عمر بن الخطاب إذ قال له : دعنى أضرب عنق هذا المنافق : "إنه قد شهد بدراً وما يدريك لعل الله اطلع على من شهد بدراً فقال : اعملوا ماشئتم فقد غفرت لكم(١) "ففى ظاهر الحديث تعليل عدم قتله بشهوده واقعة بدر ،

---

(١) صحيح الإمام البخارى •

فمن لم تتحقق فيه هذه المزية ممن يتجسسون على المسلمين ، ويبلغون أخبارهم للمحاربين يبقى أمره موكولا لاجتهاد الإمام ، ليجازيه بما تقتضيه المصلحة ولو بالإعدام ، وهذا مايقوله إمام دار الهجرة مالك بن أنس ، رحمه الله .

وإذا ترك صلى الله عليه وسلم أمراً لم يظهر فى عهده مايقتضى فعله ثم طرأ حال يجعل المصلحة فى الفعل ارتفع طلب التأسى فى الترك ، وأصبح ذلك الأمر مجالا لنظر المجتهد . حتى يفصل له حكماً على قدر المصلحة الداعية إلى فعله . ومثال هذا : أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يجمع القرآن فى مصحف ، إذ لم يظهر فى عهده مايدعوه إلى هذا الجمع ، ولكن كثرة من قتل فى حرب أهل الردة من القراء أثارت الخوف على القرآن من الضياع ، ورأى الخليفة الأول صحة الجمع لهذا المقتضى الذى لم يكن فى عهد الوحى قائماً .

ولايدخل فى الترك الذى نتحدث عنه عدم فعله صلى الله عليه وسلم لأمور لم تكن وسائلها قد تهيأت ، ولا الفنون التى يتوقف عليها إنشاؤها قد ظهرت ، فلا يخطر على البال أن نمنع من وضع آلات تعرف بها الأوقات فى المساجد ، ونستند فى هذا المنع إلى أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يفعل هذا فى مسجده الشريف ، وليس من النفقه أن نرد الخبر بثبوت شهر رمضان يأتى عن طريق البرق أو الهاتف، بدعوى أن الأخذ به مخالف للسنة ، إذ لم يأخذ النبى صلى الله عليه وسلم فى إثبات الشهر إلا بشهادة يؤديها من فى حضرته ، وإنما يعد

مثل هذا من قبيل المسكوت عنه • فلأهل العلم أن يتناولوه بالاجتهاد ويلحقوه بالأصل الذى يصح تطبيقه عليه •

والترك الذى يدل على عدم الإذن هو ما يروى فى لفظ صريح• كتركه عليه الصلاة والسلام الأذان والإقامة ليوم العيد ، وتركه غسل شهداء أحد والصلاة عليهم • ويلحق بهذا تركه الذى لم ينقل بلفظ صريح ولكنه يفهم من عدم نقلهم للفعل الذى شأنه أن تتوفر الدواعى على نقله لو وقع • فيصح لنا أن نقول : من السنة ترك رفع الأصوات بالذكر أمام الجنازة ، ويكفى فى الاستشهاد على أن السنة ترك هذا الرفع عدم نقلهم لفعله ، وهو من الأمور التى لو فعلت لتوفرت الدواعى على نقلها •

وقد وردت أحاديث دلت على أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يتركون الأمر لمجرد ترك النبى صلى الله عليه وسلم له ،.كما ورد أنه عليه الصلاة والسلام خلع نعله فى صلاة ، فخلعوا نعالهم ، حتى أخبرهم بعد بأنه علم من طريق الوحى أن بالنعل نجاسه(١) •

ومن شواهده أنه كان عليه الصلاة والسلام اتخذ خاتماً من ذهب، فاتخذوا خواتيم من ذهب • ثم نبذه ، وقال : "إنى لن ألبسه أبداً" فنبذوا خواتيمهم(٢) •

ومن عرف مسابقة الصحابة رضى الله عنهم إلى الإقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى فى ترك المكروه ، لم يجد فى أمثال هذا الحديث دليلا كافياً على أن تركه عليه الصلاة والسلام للشئ ، يحمل

---

(١) رواه الإمام أحمد وأبو داود • (٢) صحيح الإمام البخارى •

على أشد مراتب النهى وهو التحريم • وحرمة استعمال خاتم الذهب مأخوذة من الأحاديث الدالة على حرمة استعمال الذهب زينة للرجال •

تقريره :

من مقتضى ماتقرر من عصمته صلى الله عليه وسلم وأمانته فى التبليغ أن لايقر أحداً على أمر غير مأذون فيه شرعاً • فيكون إقراره للأمر دليلا على أنه لاحرج فى فعله ، سواه شاهده بنفسه فسكت أو بلغه فلم ينكره • وما لاحرج فيه يشمل الواجب ، والمندوب، والمباح، فيحمل على أقل مراتبه وهو الجواز حتى يقوم الدليل على الندب أو الوجوب • ولايدل الإقرار على جواز الفعل فى حق من أقره النبى صلى الله عليه وسلم ، بل يكون الجواز حكماً شاملا لجميع المكلفين ، أخذاً بالأصل الذى هو استواء الناس فى أحكام الشريعة • فليس لأحد أن يعد اللعب فى المسجد بالسلاح تمريناً على الحرب أمراً مخالفاً للسنة ، بعد أن ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم أقر الحبشة على اللعب فى مسجده بالحراب • وليس لأحد أن ينكر على المعتدة عدة وفاة إذا خرجت للاستفتاء ، بعد أن ثبت أن قريعة بنت مالك خرجت بعد وفاة زوجها تستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى موضع العدة ، فقال لها : "امكثى حتى تنقضى عدتك" ولم يتعرض لخروجها بإنكار •

ويتصل ببحث السنة مسألتان جرى فيهما اختلاف علماء الشريعة :

إحداهما : مايقوم الدليل على أنه سنة ثم يتهاون فيـــه النـــاس ، ولايحتفظ به إلا فريق عرفوا باسم المبتدعة من ناحية اعتقاد أو عمل· وقد ذهب بعض الفقهاء إلى ترك هذه الســـنة احتراســـاً مـــن التشـــبه بالمبتدعة · وضرب المثل لهذا بتسطيح القبـــور والتختـــم بـــاليمين ، والحق أن محافظة بعض المبتدعة على سنة حتى تصير شعاراً لـــــهم لايخرجها عن حقيقة السنة ، ولايزال خطاب الاقتداء بالنبى صلـــى الله عليه وسلم فيها متوجهاً إلى أولئك الذين تركوا السنة حتـــــى يعـــودوا إليها·

ثانيتهما : مايخشى من فعله اعتقاد العامة لوجوبه · فقد راعـــى بعض الأئمة مفسدة اعتقاد العامة لوجوب ماهو مندوب إليـــه · كمـــا ذهب الإمام مالك إلى : كراهة صوم ستة أيام من شوال مـــع صحـــة الحديث الوارد فى فضله ، خشية أن يعتقد العامة وجوبها ، قال أبـــو إسحاق الشاطبى : والذى خشى منه مالك وقع فى العجـــم ، فصـــاروا يتركون المسحرين على عادتهم والبواقين ·

وكذلك قال أبو إسحاق المروزى من أصحاب الإمام الشـــافعى : لا أحب أن يداوم الإمام على مثل أن يقرأ كل يوم جمعة بسورة الجمعة ونحوها · لئلا يعتقد العامة وجوبه ، والجمهور لايقيمون للخوف مـــن اعتقاد العامة وزناً · والتبعة فى مثل هذا على أهـــل العلـــم ، إذ هـــم المطالبون بتعليم الناس آداب دينهم وهدايتهم إلى سبيل ربهم ، وانظروا إلى ماصنع عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين قبل الحجر الأســـود

وقال : "إنى أعلم أنك لاتضر ولاتنفع ،ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ماقبلتك"(١) فقد جمع بين الأخذ بالسنة ودفع ماعساه يخطر فى أذهان العامة من اعتقاد فاسد .

البدعة :

البدعة فى اللغة : الأمر المحدث على غير مثال ، محموداً كان الأمر أم مذموماً . ووردت البدعة فى لسان الشارع ، فذهب الفقهاء فى الحديث عنها مذهبين : **(أحدهما)** مذهب من يتوسع فى معناها فيحملها على ما أحدث بعد عهد النبوة سواء أكان راجعاً إلى العبادات أم المعاملات ، وسواء أكان حسناً أم قبيحاً . قال الإمام الشافعى رضى الله عنه : المحدثات من الأمور ضربان :

أحدهما : ما أحدث يخالف كتاباً أو سنة أثراً أو إجماعاً . فهذه البدعة الضلالة **والثانى :** ما أحدث من الخبر ، وهذه محدثة غير مذمومة . وعلى هذه الطريقة جرى عز الدين بن عبد السلام ، إذ قسم البدعة إلى : واجبة كوضع علم العربية وتعليمه ، ومندوبة كإقامه المدارس ، ومكروهة كتزويق المساجد ، ومحرمة كتلحين القرآن بحيث تتغير ألفاظه عن الوضع العربى ، ومباحة كوضع الأطعمة على الموائد ألواناً .

---

(١) صحيح الإمام البخارى .

ثانيهما مذهب من يفسر البدعة بالطريقة المخترعة على أنها من الدين وليست من الدين فى شئ • فهى مذمومة فى كـــل حـــال ، ولا يدخل فى حقيقتها واجب أو مندوب أو مباح • وعلى هذا المعنـــى ورد قوله صلى الله عليه وسلم : "وكل بدعة ضلالة" وهذا ما يريده الإمـــام مالك رضى الله عنه فى قوله : "من ابتدع فى الإسلام بدعـــة يراهـــا حسنة فقد زعم أن محمداً صلى الله عليه وسلم خان الرســالة ، لأن الله تعالى يقول : "**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى**" •

وأصحاب هذه الطريقة يحملون قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى صلاة التراويح : "نعمت البدعة هذه" على معنى البدعة فـــى اللغة ، كما أن أصحاب الطريقة الأولى يذهبون فى قولـــه صلـــى الله عليه وسلم : "وشر الأمور محدثاتها • وكل بدعة ضلالـــه" إلـــى أن المراد من المحدثة والبدعة نوع خاص من المحدثات والبدع وهو مـــا كان مخالفاً للكتاب والسنة •

والابتداع : إما إحداث أمر فى الدين غير مشروع من أصلـــه ، كصلاة الرغائب فى رجب ، وصلاة ليلة عاشوراء • وإما زيادة علـــى أمر مشروع ، كالذكر يقرن بالرقص فى حركات متطابقـــة • وإمـــا نقص من المشروع ، كالذكر باسم مفرد فى رأى من يعـــده بدعـــة ، نظراً إلى أن الوارد إنما هو ذكر الله بلفظ مركب مفيد • وإما تحويـــل المشروع عن موضعه ، كتقديم خطبة العيد على صلاته •

ويدخل فى البدع كل عمل استند صاحبه فى ابتداعه إلى حديث موضوع ، كالرقص فى حال الذكر الذى يروى فيه فاعلوه حديثاً موضوعاً هو "أن النبى صلى الله عليه وسلم تواجد واهتز حتى سقط الرداء عن منكبه" . أما الحديث الضعيف الذى يدل على فضل عمل خاص فينفى عن العمل اسم البدعة ، بشرط أن لايكون ضعيفاً جداً . وأن يشهد لما رغب فيه من العمل أصل عام من أصول الشريعة .

ويدخل فى البدعة ترك المأذون فيه على وجه التدين ، وتسمى البدعة التركية . وقد سدت الشريعة الطريق دون هذه البدعة ، إذ هم قوم أن يقعوا فى خطيئتها ، فقال تعالى : "**يا أيها الذين آمنوا لاتحرموا طيبات ما أحل الله لكم**" ولم تعدم هذه البدعة بعد نزول الآية أناساً يتعلقون بها ويحسبون أنهم يتقربون إلى الله بالتزامها . وإنما انحدروا إليها من ناحية الزهد ، وللزهد مواطن لايدخل ترك الطيبات فى حدودها . دعى الحسن البصرى إلى طعام ومعه أصحابه وفرقد السبخى(١) فقعدوا على المائدة وعليها ألوان من الدجاج المسمن والفالوذج وغير ذلك . فاعتزل فرقد ناحية . فسأل الحسن أهو صائم؟ قالوا : لا ولكنه يكره هذه الألوان ، فأقبل الحسن عليه وقال : يافرقد أترى لعاب النحل بلباب البر بخالص السمن ، يعيبه مسلم ؟ !

ومن البدع التى يلبسها بعض المتصوفة بدعوى الزهد أثواب ينشئونها من قطع مختلفة ، وتسمى المرقعات . قال القاضى أبو بكر بن العربى فى كتاب العارضة : عن الثوب إذا خلق منه جزء كان

---

(١) السبخة موضع بالبصرة ينسب إليه فرقد لأنه كان يأوى إليه .

طرح جميعه من الكبر والمباهاة والتكاثر فى الدنيا • وإذا رقعه كان بعكس ذلك كله ، ورقع الخلفاء ثيابهم • والحديث مشهور عن عمر ، وذلك شعار الصالحين وسنة المتقين ، حتى اتخذه الصوفية شعاراً ، فجعلته فى الجديد وإنشاء مرقعة من أصلها ، وهذا ليس سنة ، بل هو بدعة عظيمة ، داخل فى باب الرياء ، وإنما المقصود بالترقيع استدامة الانتفاع بالثوب على هيئة البلى •

ومن أقبح البدع مايوضع موضع سنة كالاستخارة بنحو المصحف، والسبحة بدل الاستخارة الواردة فى السنة التى هى صلاة ركعتين بالفاتحة وسورتى : "الكافرون والإخلاص" ثم الدعاء " (اللهم إنى أستخيرك بعلمك إلخ) • ولو قال إنسان لآخر عند الملاقاة : "صباح الخير" أو : "أسعد الله صباحكم" مثلا - في موضع السلام عليكم، لعد صنيعه هذا من قبيل وضع المحدث مكان السنة • غير أن الفرق بين هذا المثال وما تقدمه أن الاستخارة بنحو المصحف والسبحة ممنوعة فى نفسها ، قال القاضى أبو بكر بن العربى فى كتاب الإحكام بعد أن تكلم على التعرض للغيب : فإن قيل فهل يجوز طلب ذلك فى المصحف ؟ قلنا لايجوز ، فإنه لم يتبين المصحف ليعلم به الغيب • إنما بينت أياته ، ورسمت كلماته ليمنع عن الغيب ، فلا تشتغلوا به ولا يتعرض أحدكم له • وأما نحو : "أسعد الله صباحكم" فإنما ينكر حيث يوضع موضع تحية الإسلام ، فلو أضيف إلى التحية الإسلامية لم يكن فى إضافتة إليها من بأس •

ومما يفعله بعض الناس بدل حكاية الأذان والدعاء : (اللهم رب هذه الدعوة التامة إلخ) الثابتين فى الصحيح أن يقول الشخص "مرحباً بحبيبى وقرة عينى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم "ثم يقبل إبهاميه ويجعلهما على عينيه ، ولا نعلم لهذا الذى يفعلونه من سند يوثق به حتى يصح أن يقام مقام سنة ثابتة .

ولايدخل فى البدعة ما يفتى به البالغ درجة الاجتهاد وإن خالف الجمهور ، وإنما هو رأى مرجوح وآخر راجح ، إلا أن تكون الفتوى مخالفة للنص الجلى من القرآن أو السنة ، أو القواعد القاطعة أو الإجماع ، فإن الفتوى تكون حينئذ زلة لايصح البقاء عليها أو المتابعة فيها .

والشاهد على مانقول من أن الأعمال التى تسند إلى آراء اجتهادية ولو كانت مرجوحة لاتسمى بدعة ، أن الأئمة المجتهدين يرون أقوال مخالفيهم بالنسبة إلى اقوالهم مرجوحة ، ولاينسبونهم إلى ضلال ، ولاينكرون على من يقتدى بهم فى المذهب . وإجماعهم على أن حكم الحاكم يرفع الخلاف : شاهد على أن المجتهد لا يرى أن العمل بقول مخالفه بدعه ، ولو كان فى نظره بدعة لما أفتى بإقراره وهو يعد أن كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار . فلا تسمى الصلاة لغير الخسوف والكسوف كالزلزلة والريح الشديدة بدعة وضلالة ، وصاحبها مبتدعاً ضالا ، لأنها مشروعة عند بعض الأئمة وإن كانت أدلتهم فيما نرى أو يرى الإمام الذى تفقهنا على مذهبه ، واهية مرجوحة .

نقول هذا تحذيراً من قوم لم يدرسوا أصول الدين ، ولم يتعرفوا مقاصد الشريعة ، وبمجرد ما يتلون آية أو حديثاً ويبدو لهم - وهم أشباه العامة - أن مايقوله الإمام فلان أو الأئمة الأربعة مخالف للآية أو الحديث ، يعجلون إلى الإنكار ، ولا يبالون أن يسموا العمل على ماظهر من أنه مخالف لنص الكتاب أو السنة ، بدعة ، وصاحبها مبتدعاً ٠

وإذا كان فى أشباه العامة من يقرأ الحديث فى صحيح الإمام البخارى أو الإمام مسلم مثلا ، ولايحسن أن يتفقه فيه على مقتضى أصول الشريعة ، فيخف إلى الطعن فى مذاهب الأئمة حتى ينبزها بلقب البدعة ٠

فإن فى المستضعفين من أهل العلم من يعمد إلى أعمال يبتدعها العامة مخالفة للنصوص الجلية أو القواعد القطعية ، فيتطلب لها مخرجاً يبتغى بها مرضاتهم : **(والله ورسوله أحق أن يرضوه)** ٠

ومن أضر البدع ما يكون إتلافاً للمال وإنفاقاً له فى غير جدوى، كإيقاد الشموع على قبور الأولياء بقصد القربة ٠ ومن أجلبها للخسار ما يعوق عن فعل خير كالاستخارات غير الشرعية ، فقد يتفق لفاتح المصحف أن يقع نظره على آية فيها معنى النهى - مثلا - فيترك الأمر ، ويكون فى فعله لو استشار أو اعتمد على الاستخارة الشرعية خير كثير ٠

ومن شرها ما يفعل بدعوى القربة ويكون فى الواقع مثيراً للأهواء ، مبعداً للنفوس عن التقوى ، كهذه الأشعار التى توصف فيها الخمور والغوانى والغلمان ، ولايتحاشى فيها عن ذكر العشق والهجر

والوصال والعيون والثغور والرضاب ، ويتغنى بها فى المجامع بزعم أنها كنايات أو إشارات لها تعلق بالحضرة الإلهية أو النبوية .

ومن أسوإ البدع ما يضاهى به بعض طرق المخالفين كهذا الذى يدعو إليه بعض الزائغين أو المغفلين من إقامة خليفة (روحى) لاجند له ولاسلاح ولايملك من تنفيذ الأحكام الشرعية قليلا ولا كثيراً ، يدعو إليه الزائغون لأنهم يريدون اتخاذه رمزاً لفصل الدين عن السياسة ، ويدعو إليه بعض المغفلين لأنهم لم يتنبهوا لسريرة الزائغين أو لما قصد الشارع فى إقامة الخليفة من مصلحة اتحاد كلمة المسلمين وتنفيذ أحكام شريعته الغراء ، وإنما يتحد المسلمون تحت راية من يحترمونه لعدله وجهاده فى الحق جهاداً يطمس على أثر الباطل . وإنما يقيم أحكام الشريعة على وجهها من يكون فى لسانه حجة وفى يده قوة .

ومن البدع التى جاء الإسلام ليقتلعها من منبتها أعمال يبنيها أصحابها على زعم أنها تقى من الجن ، وليس بينها وبين هذه الوقاية من صلة ، كذبح حيوان ، أو صنع طعام ، باعتقاد أنه يجلب رضاهم، ويكون سبباً لدفع ضرريتوهم أنه يجئ من ناحيتهم . ذكر لابن شهاب: أن إبراهيم بن هشام المخزومى أجرى عيناً فقال له بعض المهندسين عند ظهور الماء : لو أهرقت عليها دماً كان أحرى أن لاتغيض ولا تفور فتقتل من يعمل فيها . فنحر جزائر(١) حتى جرى الماء

(١) جمع جزور وهى الناقة المجزورة أى المنحورة .

مختلطاً بالدم ، وأمر فصنع له ولأصحابه منه طعام • فقال ابن شهاب: أما بلغه أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن يذبح للجن ؟

وقد عرفت أن ترك السنة لايستدعى فعل بدعة ، إلا أن نترك السنة على اعتقاد أن خير الدين فى تركها ، فيكون من قبيل البدعة التركية • كمن يترك الصلاة فى جماعة بدعوى أن صلاته فى حال انفراد أجمع للقلب وأدعى للخشوع • أما من ترك السنة لغرض دنيوى، فلا يسمى لمجرد تركه السنة مبتدعاً • كما اعتاد الناس ترك تشميت(١) الرؤساء مهابة لهم ولو حمدوا الله تعالى بعد العطاس • عطس المأمون مرة فى محضر جماعة فلم يشمته أحد ، فقال لهم : لماذا لم تشمتونى ؟ قالوا هبناك ، فقال : لاخير فى مهابه تحرمنى من رحمة الله • وإنما أمات هذه السنة فى مجالس الرؤساء استنكاف بعضهم من الرد على من يشمتهم ، وما كان لهم أن يستنكفوا •

وإذا كانت البدع تشوه وجه الدين الحنيف فى نظر من يجهلون حقائقه فضلا عما تجره من المفاسد العظيمة والمآثم ، فمن الواجب على أهل العلم أن يحاربوها بما استطاعوا ، وعلى القوة الحاكمة أن تشد أزرهم فى تغييرها ، وكثير من البدع لاتقتلع عروقها ويطمس على آثارها إلا أن تتعاضد القوتان العلمية والتنفيذية على إماتتها ، قال

---

(١) تشميت العاطى : الدعاء له •

عز الدين بن عبد السلام فى رسالة (١) أنكـــر فيــها بدعــة صـــلاة الرغائب: "ولما صح عند الملك الكامل رحمه الله أنــها مــن البـدع المفتراة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبطلــها مــن الديــار المصرية • فطوبى لمن تولى شيئاً من أمور المسلمين • فأعان علــى إماته بدعة أو إحياء سنة" •

---

(١) أوردها ابن السبكى فى طبقات الشافعية ج ٤ ص ١٠٥ •

المضمون الأخلاقى
فــى كتاب كليلة ودمنــة

د . حامـد طاهـر *

يعد كتاب "كليلة ودمنة" ، الذى ترجمه عبد الله بن المقفع فى النصف الأول من القرن الثانى الهجرى ، من أوائل ما نقل إلى اللغة العربية فى تاريخ الحضارة الإسلامية . والواقع أن هذا الكتاب النفيس قد احتل منذ ذلك الوقت مكانة كبيرة لدى المسلمين ، واستمرت هذه المكانة على مدى العصور حتى يومنا هذا . فمازالت تتوالى طبعات الكتاب الشعبية ، وتتم قراءته فى المدارس على نطاق واسع ، كما أنه تحول فى الآونة الأخيرة إلى مادة تلفزيونية تجتذب الصغار والكبار معا . ولاشك فى أن محافظة كتاب كهذا على ذلك العمر الطويل ترجع ، فى رأينا ، إلى عدة عوامل ، يتصل بعضها ببناء الكتاب الخارجى ، وبعضها الآخر بمادته ومضمونه . وهذه العوامل بالطبع متضافره وممتزجة فيما بينها ، إلا أننا نعرضها هنا على هذا النحو لمزيد من التفصيل .

أما العوامل الخاصة ببناء الكتاب الخارجى ، فيمكن أن نلخصها فيما يلى :

أولا : يعتمد الكتاب على الأسلوب القصصى المتنامى ، أى الذى تسلم فيه القصة إلى قصة أخرى ، وربما إلى ثالثة ورابعة . وفى كل قصة

(*) أستاذ الفلسفة الإسلامية ، وعميد كلية دار العلوم - بجامعة القاهرة .

تتعرض الشخصيات لمواقف درامية معقدة ، ونجدها تتصرف بذكاء ، وتتخاطب بإقناع .

ثانيا : أن معظم شخصيات هذه القصص من الطيور والحيوانات . وهى بذلك تنتمى إلى عالم مجهول من الإنسان ، ولكنه مشوق له على الدوام. فهو يستثير خيال القارىء بالإضافة إلى استثاره عقله ، حيث يجد نفسه مطالباً بإرجاع كل شخصية من الطيور والحيوانات إلى مايشبهها فى عالم البشر : فالأسد رمز للملك ، والنمر رمز للوزير ، والثعلب للشخص الماكر ، والحمامة للإنسان الطيب .. وهكذا .

ثالثا : أن الكتاب يستخدم لغة سهلة ورشيقة ، ويكاد يخلو تماماً من الإملال ، نتيجة استخدامه طريقة الحوار ، واعتماده أحيانا على الفكاهة .

رابعاً : أن الكتاب يبدأ بأربع مقدمات ، تبين أهميته ، ومدى قيمته العالمية : فهناك حرص ملك الفرس على اقتنائه ، ومحاولته فى الحصول عليه من الهنود ، بالإضافة إلى دعوة القارئ إلى تناوله بعناية ، والاستفادة من "جواهر" معانيه المخبوءة وراء شكله الظاهرى .

وأما العوامل الخاصة بمادة الكتاب ومضمونه ، فأهمها :

أولا : أنه يمتلئ بالحكم والأمثال التى تعتبر خلاصة مركزة لآراء الفلاسفة وتجارب الشعوب القديمة ، ويمكن بسهولة أن يجد القارئ فى كل زمان ومكان انعكاساتها الواضحة على حياته وعصره .

ثانيا : أن الكتاب يمجد الفضائل الأساسية كالوفاء والكرم والشجاعة والعفة الخ ، ويدين الرذائل والشرور فى شتى مظاهرها ٠ ومن هنا صلح أن يستخدم وسيلة جيدة من وسائل تهذيب أخلاق النشىء وتربيته فى مختلف العصور ٠

ثالثا : أن الكتاب يصور فى الغالب بيئة الملوك والحكام والحاشية المحيطة بهم ٠ ومن المعروف أن هذه البيئة تثير دائماً فضول الجماهير ، وتستهوى مزاجهم ، كما هو الحال فى ألف ليلة العربية ، والمآسى الإغريقية، ومسرحيات شكسبير الملكية ٠

رابعاً : أن مترجمه الذكى ، ابن المقفع ، قد كساه بطابع دينى واضح جداً فى لغته العربية التى تشيع فيها ألفاظ الرضا بالمقدور ، وأحوال الدين والدنيا ، والآخرة والأولى ٠ وهذا ، فى رأينا ، ماجعل الكتاب يدخل بسرعة فى بناء الثقافة الإسلامية ، ويصبح ، على الرغم من أصله الأجنبى ، معلما بارزاً من معالمها ٠

بناء الكتاب :

يحتوى كتاب كليلة ودمنة على أربع مقدمات ، تليها (١٤) حكاية رئيسية ، موزعة على (١٥) بابا ٠

أما المقدمات الأربع ، **فأولاها** مقدمة على بن الشاه الفارسى ، وفيها يذكر الدافع وراء تأليف الفيلسوف الهندى القديم بيديا كتاب كليلة ودمنة لدبشليم ، ملك الهند (سبب تأليف الكتاب) ٠

وتحكى المقدمة **الثانية** رحلة الحكيم الفارسى برزويه إلى بلاد الهند مبعوثاً من قبل كسرى ، ملك الفرس ، لمحاولة اصطحاب الكتاب ، ونقله إلى اللغة الفارسية (محاولة الحصول على الكتاب) ٠

والمقدمة **الثالثة** بقلم ابن المقفع ، مترجم الكتاب إلى اللغة العربية ، وفيها يبين أهمية الكتاب ، ويدعو القارئ إلى تدبر معانيه بعمق (أهمية الكتاب) ٠

أما المقدمة **الرابعة** ، فهى عبارة عن قصة حياة برزويه ، الحكيم الفارسى الذى أحضر الكتاب من الهند ، وترجمه إلى اللغة الفارسية ، وقد كتبها بزرجمهر ، وزير كسرى بنفسه ، تحقيقاً لرغبة الحكيم فى أن يخلد اسمه ، بوضع ترجمة حياته فى مقدمة هذا الكتاب النفيس (سيرة المترجم الفارسى) ٠

أما الأبواب الخمسة عشر ، فإنها تتوالى على النحو الآتى :

١- باب الأسد والثور ، وموضوعه الرئيسى الوشاية الماكرة التى تفسد بين شخصين متحابين ٠

٢- باب الفحص عن أمر دمنة ، وهو عبارة عن تكملة للموضوع السابق ، وموضوعه المصير السيء للواشى ٠

٣- باب الحمامة المطوقة ، وموضوعه الرئيسى بداية تواصل إخوان الصفاء ، واستمرار مودتهم ٠

٤- باب البوم والغربان ، وموضوعه الرئيسى عدم الاغترار بالعدو ، وإن أظهر تضرعاً وملقا ٠

٥- باب القرد والغيلم(١) ، موضوعه الرئيسى إضاعة مايسعى اليه الإنسان، بعد بذل الجهد فيه •

٦- باب الناسك وابن عرس(٢) ، وموضوعه الرئيسى ثمرة العجلة فى الأفعال •

٧- باب الجرذ والسنور(٣) ، وموضوعه الرئيسى الالتجاء إلى موالاة بعض الأعداء عند كثرتهم حول الإنسان •

٨- باب ابن الملك والطائر فنزة ، وموضوعه الرئيسى ضرورة اتقاء أصحاب الثأر بعضهم بعضا •

٩- باب الأسد والشغبر(٤) الناسك ، وموضوعه الرئيسى مراجعة الملك من عاقبهم بدون جرم ، أو جفاهم ذنب •

١٠- باب إيلاذ وبلاذ وبراخت ، وموضوعه الرئيسى الأمور التى يثبت بها الملك : هلى هى الحلم أو المروءة أو الشجاعة أو الجود ؟

١١- باب اللبؤة والإسوار(٥) والشغبر ، وموضوعه الرئيسى العفو عند المقدرة ، والاعتبار بما ينزل بالمرء من المصائب •

١٢- باب الناسك والضيف ، وموضوعه الرئيسى ترك الإنسان مايحسنه إلى غيره ، مع عدم إجادته فيه ، وبقاؤه متحيرا •

١٣- باب السائح والصائغ ، وموضوعه الرئيسى وضع المعروف فى غير موضعه ، مع رجاء الشكر عليه •

١٤- باب ابن الملك وأصحابه ، وموضوعه الرئيسى رفعة الجاهل فى الدنيا ، وابتلاء العاقل الحكيم •

---

(١) الغيلم : ذكر السلحفاة

(٢) ابن عرس : العرسة بالعامية المصرية •

(٣) السنور : القط •

(٤) الشغبر : الثعلب الصغير •

(٥) الإسوار : قائد من الفرس

١٥- باب الحمامة والثعلب ومالك الحزين(١) ، وموضوعه الرئيسى عاقبة تقديم المشورة للغير ، مع عدم تقديمها للنفس ٠

تحليل مقدمة ابن المقفع :

سبق أن ذكرنا أن مقدمة ابن المقفع تحتل الموضع الثالث بين المقدمات الأربع التى صدر بها كتابة كليلة ودمنة ٠ وهى تهمنا بصفة خاصة لأنها مقدمة المترجم الذى نقل الكتاب من اللغة الفارسية القديمة إلى اللغة العربية٠ ومما لاشك فيه أن مؤلف أى كتاب إذا كان يعى جيداً أهمية كتابه ، فإن مترجمه هو أدرى الناس بهذه الأهمية ٠ لأن المترجم لايقدم ، فى الغالب ، على نقل كتاب أجنبى إلى لغة قومه إلا بعد أن يكون قد أدرك قيمة هذا الكتاب فى اللغة الأم الموضوع فيها ، أو أحس بحاجة أهل لغته إلى أن يسد هذا الكتاب ثغرة فى ثقافتهم ، أو يضيف جديداً إلى تراثهم ٠

ومن المعروف – فى مجال الترجمة – أن المترجم يود دائماً أن ينقل بكل دقة مايوجد فى اللغة الأجنبية ، ولكن لغته كثيراً ماتخونه ، أولا تسعفه بالألفاظ الكافية ، أو الدالة ، أو قد يغمض المعنى فى اللغة الأصلية بحيث يتعذر نقله بوضوح إلى اللغة المنقول إليها ٠ ولهذا فإن مأساة المترجم حقيقية ٠ ونادراً مانجد المترجم الأصيل راضى البال تماماً عما قام به ٠ ومع ذلك ، فإن المترجم قد يصرح لنا ببعض المعلومات حول العمل الذى قام بترجمته ٠ وعندئذ تعتبر هذه المعلومات غاية فى الأهمية ، لأنها قد توضح لنا سبب اختياره للكتاب الذى ترجمه ، أو تشير إلى مواطن القوة فيه، أو ترشد إلى المقاصد الخفية التى يكون المترجم أقدر من غيره على إدراكها ٠

---

(١) مالك الحزين : أبو قردان بالعامية المصرية ٠

ومقدمة ابن المقفع لكليلة ودمنة تحتوى على الكثير من ذلك • فهى تبدأ ببيان أهمية الكتاب باعتباره أبلغ ما وضع علماء الهند فى فن التألف • يقول ابن المقفع : "هذا كتاب كليلة ودمنة ، وهو مما وضعه علماء الهند من الأمثال والأحاديث التى ألهموا أن يدخلوا فيها أبلغ ما وجدوا من القول فى النحو الذى أرادوا"(١) •

أما المضمون فإن ابن المقفع يصرح بأنه يتمثل فى "الحكمة" التى تم عرضها بأسلوب مسل ، يجذب الخاصة والجمهور على السواء • يقول : "وأما الكتاب فجمع حكمة ولهوا : فاختاره الحكماء لحكمته ، والسفهاء للهوه"(٢) وبالنسبة إلى المتعلم الناشئ فإنه يتقبله فى البداية بسهولة ، لكنه عندما يكبر ، وينضج يدرك أنه يمتلك بالفعل كنزاً من كنوز الحكمة" فأغناه ما أشرف عليه من الحكمة ، عن الحاجة إلى غيرها من وجوه الأدب"(٣) •

ويدعو ابن المقفع قارئ كليلة ودمنه إلى ضرورة تدبر مقاصد الكتاب التى تكمن خلف بنائه الظاهرى على ألسنة الحيوانات والطيور : "ينبغى لمن قرأ هذا الكتاب أن يعرف الوجوه التى وضعت له ، وإلى أى غاية جرى مؤلفه فيه عندما نسبه إلى البهائم ، وأضافه إلى غير مفصح ، وغير ذلك من الأوضاع التى جعلها أمثالاً ، فإن قارئه متى لم يفعل ذلك لم يدر ما أريد بتلك المعانى ، ولا أى ثمره يجتنى منها ، ولا أى نتيجة تحصل له من مقدمات ماتضمنه الكتاب • وإنه وإن كان غايته استتمام قراءته إلى آخره دون معرفة مايقرأ منه لم يعد عليه شئ يرجع إليه نفعه" (٤) •

وهكذا يتبين أن "المضمون" هو المقصود الأساسى من كتاب كليلة ودمنة ، وأن الشكل بالتالى ليس إلا وسيلة لتوصيل هذا المضمون إلى

(١) كليلة ودمنة ص ٢١ •
(٢) السابق ، نفس الصفحة •
(٣) السابق ، نفس الصفحة •
(٤) السابق ، نفس الصفحة •

القراء. يقول ابن المقفع : "وقد ينبغى للناظر فى كتابنا هذا ألا تكون غايته التصفح لتزاويقه ، بل يشرف على مايتضمن من الأمثال ، حتى ينتهى منه ، ويقف عند كل مثل وكلمة ، ويعمل فيها رويته" (١) .

ومما يؤكد ذلك أن ابن المقفع يدعو القارئ - بعد أن يدرك مقاصد الكتاب وأغراضه الأساسية - أن يطبقها فى حياته العملية ، لأن "العلم لايتم إلا بالعمل" (٢) . وهذا هو مفهوم الحكمة الذى كان شائعاً لدى الفلاسفة والمفكرين فى الحضارات القديمة ، المصرية والهندية والفارسية ، ثم انتقل منها إلى الحضارة الإغريقية ، وانتشر بعد ذلك فى الحضارة الإسلامية . يقول ابن المقفع : "إن العاقل إذا فهم هذا الكتاب وبلغ نهاية علمه فيه ، ينبغى له أن يعمل بما علم منه لينتفع به ، ويجعله مثالاً لايحيد عنه" (٣) .

ويتفق ابن المقفع مع كل من أفلاطون وأرسطو فى ان الأفعال الأخلاقية تعتبر نتيجة منطقية للعلم بها ، لأنه على قدر العلم تكون المسئولية فى الجزاء على التقصير ، كما لو أن رجلين أحدهما بصير ، والأخر أعمى، ساقهما الأجل إلى حفرة فوقعا فيها ، كانا إذا صارا فى قاعها بمنزلة واحدة ، غير أن البصير أقل (عذرا) عند الناس من الضرير ، إذ كانت له عينان يبصر بهما ، وذاك (أى الأعمى) بما صار إليه جاهل غير عارف" (٤) .

وينبه ابن المقفع إلى قاعدة أساسية فى مجال التربية والإصلاح الاجتماعى والأخلاقى بصفة عامة ، تتمثل فى ضرورة أن يبدأ الإنسان بإصلاح نفسه ، قبل أن يتصدى لإصلاح الآخرين ، وكذلك يحذر من أن يكون هدف الإنسان من تحصيل العلم إنما هو نفع الآخرين دون أن ينتفع هو به قبلهم ، فيصبح "كالعين التى يشرب الناس ماءها ، وليس لها فى ذلك

---

(١) السابق ، ص ٢٢ .
(٢) السابق ، ص ٢٢ .
(٣) السابق ، ص ٢٢ .
(٤) السابق ، نفس الصفحة .

شيء من المنفعة ، وكدودة القز التي تحكم صنعته ولاتنتفع به ، فينبغي لمن طلب العلم أن يبدأ بعظة نفسه ، ثم عليه بعد ذلك أن يقبسه" أي يذيعه بين الناس .

ويصرح ابن المقفع بالهدف النهائي من كليلة ودمنة حين يقول : "يجب على قارئ هذا الكتاب أن يديم النظر فيه من غير ضجر ، ويلتمس جواهر معانيه ، ولايظن أن نتيجته الإخبار عن حيلة بهيمتين أو محاورة سبع لثور ، فينصرف بذلك عن الغرض المقصود"(١) وبعد أن يورد حكاية تتضمن غفلة الشخص عن الهدف الأصلي الذي يبحث عنه مع وجوده بين يديه ، يقول معقبا : "وكذلك الجهال ، إذا أغفلوا أمر التفكر في هذا الكتاب ، وتركوا الوقوف على أسرار معانيه ، وأخذوا بظاهره" (٢) .

وأخيراً تنتهي مقدمة ابن المقفع بتنبيه القارئ إلى أغراض الكتاب حتى لايخطئ الهدف الحقيقي من قراءته . وهو يقسم هذه الأغراض إلى أربعة :
أحدها : ماقصد فيه إلى وضعه على ألسنة البهائم غير الناطقة ليسارع إلى قراءته أهل الهزل من الشبان ، فتستمال به قلوبهم : لأنه الغرض بالنوادر من حيل الحيوان .
والثاني : إظهار خيالات الحيوان بصنوف الأصباغ والألوان ، ليكون أنساً لقلوب الملوك ، ويكون حرصهم عليه أشد للنزهة في تلك الصور .
والثالث : أن يكون على هذه الصفة : فيتخذه الملوك والسوقة ، فيكثر بذلك انتساخه ، ولايبطل ، فيخلق (أي يبلى) على مرور الأيام ، ولينتفع بذلك المصور والناسخ أبدا .

---

(١) السابق ، ص ٢٥ ، ٢٦ .   (٢) السابق ، ص ٢٦ .

والغرض الرابع ، وهو الأقصى ، وذلك مخصوص بالفيلسوف وحده "(١)

ولاشك فى أن هذا الغرض الأخير هو – فى رأينا – مقصود الكتاب الأصلى ، ويترتب على ذلك أن قراءة "كليلة ودمنة" ينبغى أن تتم على هذا المستوى الفلسفى ، دون التوقف كثيراً على الوسائل الفنية التصويرية – التى تقع مهمة دراستها على عاتق باحثين آخرين فى مجالات أخرى • وهذا هو السبب الذى دعانا إلى أن نركز على المضمون الأخلاقى فى الكتاب ، دون أن يكون هذا التركيز نتيجة فكرة مسبقة ، أو فرضاً لوجهة نظر خارجية ، وإنما هو نابع من واقع العمل نفسه ، واستجابة طبيعية لدعوة مترجم الكتاب، والمقدمات التى تؤدى إلى ذلك •

تصنيف المادة الأخلاقية فى كليلة ودمنة :

عناصر المادة الأخلاقية فى كليله ودمنه متناثرة فى ثنايا الحكايات كلها• وهى تكون فى الغالب جزءاً أساسياً من الحوار الذى يدور بين الشخصيات • ومع ذلك فمن الممكن فصلها على حدة ، وتبويبها كما فعلنا هنا • فبعد أن قمنا باستخلاص عناصر هذه المادة ، كل على حدة ، عمدنا إلى تصنيفها فى مجموعات مستقلة ، وقد أمكن وضع عناوين رئيسية لكل مجموعة • وفيما يلى قائمة مرتبة بهذه المجموعات تبعاً لعدد النصوص التى تحتوى عليها كل منها :

---

(١) السابق ، نفس الصفحة •

عدد النصوص الواردة فيه	الموضـــوع	م
٥٢	العقل والعاقل	١
٥١	السلطان وصحبته	٢
٣٥	الصديق	٣
٢٠	أخلاق سيئة	٤
١٩	العدو	٥
١٦	نصائح وحكم	٦
١٤	أخلاق حسنة	٧
١٣	طبيعة الإنسان	٨
١١	المال وعدمه	٩
١٠	القضاء والقدر	١٠
٨	الحيلة	١١
٧	صاحب الدنيا	١٢
١٢	متفرقات	١٣

ومن الطبيعى أن يحتوى كل موضـوع مـن هـذه الموضوعـات السـابقة على عدة أفكار فرعية تعتبر جوانب مختلفة له ٠ أما كـل نـص فإنـه يشـتمل على فكرة محددة ٠ وهو يتكون من جملة أو فقرة ذات طـابع تقريـرى يبـدو عادة فى شكل جملـة اسمية (تبـدأ باسـم) ٠ وقـد يتـم أحيانـا تأكيدهـا بحـرف التأكيد (إن) ، أو بحرف الحصر (إنما) ، لكنهـا عندمـا تـرد فـى شـكل جملـة فعلية (مبدوءة بفعل) فإنها تسبق عـادة بعبـارة (ينبغـى) أو (لاينبغـى) ، وهـى عبارة معيارية تضع النماذج التى يجب – أولا يجب – اتباعها ٠

إن إعادة ترتيب هذه النصوص والفقرات الأخلاقية المتناثرة فى ثنايا الحوار - لاتساعد ، فى رأينا ، على تكوين تصور متكامل للمضمون الأخلاقى لكتاب كليلة ودمنة فحسب ، وإنما تعتبر أيضا استجابة طبيعية لدعوة ابن المقفع إلى اكتشاف هذا المضمون • ثم إننا الآن أمام واحدة من طريقتين لعرض تلك المادة الضخمة من الحكم والأمثال والنصائح والتحذيرات :

(أ) إما أن نضعها كما هى تبعاً لأولية ورودها فى الكتاب • وهذا أمر سهل ، لأنه لايتطلب منا أكثر من ان نتتبع أرقام الصفحات ، ونوردها فى ترتيبها العادى •

(ب) وإما أن نتدخل بعملية صياغة جديدة للنصوص نفسها ، مع محاولة وضعها فى نسق منطقى متدرج ، بحيث تخرج فيه النتائج بصورة طبيعية من مقدماتها • وهذا كما هو واضح طريق صعب ، لكننا نفضله لأنه يتقدم بهذه الدراسة خطوة أخرى إلى الأمام ، فى مجال الترتيب الموضوعى للكتاب •

ولكى نسهل على القارئ عملية ارجاع النصوص التى اعتمدنا عليها إلى مواضعها من كتاب "كليلة ودمنة" فإننا سنضع أرقام صفحاتها بين قوسين هكذا (   ) عقب كل نص أو فكرة نوردها ، علماً بأننا قد اعتمدنا على طبعة الشعب (القاهرة ١٩٦٦) •

١ - العقل والعاقل :

تبين القائمة التى أوردناها أن هذا الموضوع يحظى بأكبر قدر من النصوص فى كتاب كليلة ودمنة (٥٢ نصا) • ومن الواضح أن الاهتمام به يتمشى مع هدفه الأساس الذى يمجد الحكمة ، فهى كنز لايفنى على إنفاق

(٨) ، يرفع من شأن الحكماء ٠ وإنه إذا كان للملوك فضل فى مملكتها ، فإن للحكماء فضلاً فى حكمتها أعظم ، لأن الحكماء أغنياء عن الملوك بالعلم، وليس الملوك بأغنياء عن الحكماء بالمال (٧) ٠

والواقع أن الحكماء ، الذين هم صفوة العقلاء ، لايشيرون على الإنسان إلا بالخير ، فى حين أن الجهال يشيرون بضده (٨) ، وبالتالى فإن من لم يستحى من الحكماء ويكرمهم ، ويعرف فضلهم على غيرهم ، ويصنهم عن المواقف الواهنة ، وينزهم عن المواطن الرذلة ٠٠ كان ممن حرم عقله ، وخسر دنياه ، وظلم الحكماء حقوقهم ، وعد من الجهال (٧) ٠

إن العقل أفضل من كل شئ (١٠٨) ، حتى أن أسعد الناس فى الدنيا والآخرة من رزقه الله رأيا وعقلا (١١٠) وإذا قورن بين ما يحققه الإنسان فى حياته ، ظهر أن عمل يوم واحد ، إذا أجهد فيه الرجل بدنه ، قيمته درهم، وجمال يوم واحد يساوى خمسمائه درهم ، وعقل يوم واحد ثمنه مائة ألف درهم (١٠٩) ٠

ثم إن العقل واحد من أربعة أمور اختص بها الإنسان ، من بين سائر الحيوان ، وهى جماع مافى العالم : الحكمة والعفة والعقل والعدل :

فالعلم والأدب والروية داخلة فى باب الحكمة ،

والحلم والصبر والوقار داخلة فى باب العقل ،

والحياء والكرم والصيانة والأنفة داخلة فى باب العفة ،

والصدق والإحسان والمراقبة وحسن الخلق داخلة فى باب العدل ٠

وهذه هى المحاسن ، وأضدادها المساوئ(٨) ٠

والعقل لصاحبه كالعين للبصير · فكما أن البصير يبصر أمور العالم ، ومافيه من الزيادة والنقصان والقريب والبعيد ، فكذلك العالم يبصر البر والإثم ، ويعرف عمل الآخرة ، وتتبين له نجاته ، ويهتدى إلى صراط مستقيم(١٠٠) ·

والعاقل إنسان مستفيد من تجارب ماضيه ، ملاحظ جيد لحاضره ، متطلع إلى مستقبله من أجل اجتلاب المنافع ، وإبعاد المضار : "إن أموراً ثلاثة ، العاقل جدير بالنظر فيها ، والاحتيال لها بجهده :

منها النظر فيما مضى من الضر والنفع ، فيحترس من الضر الذى أصابه فيما سلف لئلا يعود إلى ذلك الضر ، ويلتمس النفع الذى مضى ويحتال لمعاودته ·

ومنها النظر فيما هو مقيم فيه من المنافع والمضار ، والاستيثاق بما ينفع ، والهرب مما يضر ·

ومنها النظر فى مستقبل مايرجو من قبل النفع ، وما يخاف من قبل الضر ، فيستتم مايرجو ويتوقى ما يخاف بجهده (٣٩) ·

ويتبين عقل الرجل فى ثمانى خصال :

١- الرفق ،
٢- أن يعرف الرجل نفسه فيحفظها ،
٣- طاعة الملوك ، والتحرى لما يرضيهم ،
٤- معرفة الرجل موضع سره ، وكيف ينبغى أن يطلع عليه صديقه ،
٥- أن يكون على أبواب الملوك أديبا ، قلق اللسان (أى فصيحا) ،
٦- أن يكون لسره ، وسر غيره حافظا ،
٧- أن يكون على لسانه قادراً ، فلا يتكلم إلا بما يأمن تبعته ،
٨- إن كان بالمحفل ·· لايتكلم إلا بما يسأل عنه ·

فمن اجتمعت فيه هذه الخصال ، كان هو الداعى إلى الخير إلى نفسه (١٧)٠

والعاقل لايخفى فضله ، حتى وإن أخفاه ، فهو كالمسك الذى يكتم ، ثم لايمنعه ذلك من النشر الطيب والأرج الفائح (٦٣) وإنما كان الفضل للعاقل بسبب حزمه ، وبصره بالأمور ، أما الكسلان المتردد فإن الفضل لايصحبه أبدا (٦٧) ٠

وبالنسبة إلى موقف العاقل من المال ، فإنه لاينبغى أن يلتمس من الدنيا غير الكفاف الذى يدفع به الأذى عن نفسه ، وهو اليسير من المطعم والمشرب إذا اشتمل على صحة البدن ، ورفاهية البال (٦٧) وبالتالى فإنه لايحزن لقلة المال أبداً ، فإن المال الكثير كظل الغمامة فى الصيف ، لاثبات له ٠ وإنما مال العاقل عقله ، وماقدم من صالح الأعمال (٦٧) وإذن ، يجدر باالعاقل أن يكون سعيه فى طلب مايبقى ويعود نفعه عليه غدا ، وأن يمقت بسعيه ماسوى ذلك من أمور الدنيا ، فإن منزلة المال عند العاقل بمنزلة المدر (قطع الطين اليابس) ، ومن هنا قيل إن العاقل لاغربة له ، فهد كالأسد الذى لاينقلب إلا ومعه قوته (٦٧) لأن الدنيا لاتأسره بأشيائها ، أو ممتلكاتها الزائلة ٠

وإذا كان العقل هو رأسمال العاقل ، الذى يعتمد اعتماداً أساسيا عليه ، فلا ينبغى له أن يغتر بذلك ، فيجلب العداوة على نفسه ، اتكالاً على ماعنده من الرأى والقوة ، كما أنه وإن كان عنده الترياق (دواء السم) لاينبغى له أن يشرب السم اتكالاً على ماعنده (٧٤) ٠ والواقع أنه لايقدم على طلب مايضر بالناس ومايسوؤهم إلا أهل الجهالة والسفه وسوء النظر فى العواقب من أمور الدنيا والآخرة وقلة العلم بما يدخل عليهم فى ذلك من حلول النقمة ، وبما يلزمهم من تبعة ما اكتسبوا مما لاتحيط به العقول (١٠٢) ٠

ولاينبغى للعاقل أن يحتقر صغيراً ولا كبيراً من الناس ، ولا من البهائم ولكنه جدير بأن يبلوهم (يختبرهم) ويكون مايصنع إليهم على قدر مايرى منهم (١٠٥) ، ولهذا كان عليه ألا يغفل عن التماس مافى نفس أهله وولده وإخوانه وأصدقائه ، عند كل أمر ، وفى كل لحظة وكلمة ، وعند القيام والقعود ، وعلى كل حال ، فإن ذلك كله يشهد على مافى القلوب (٨١) فإنه ربما أساء إلى من لاذنب له ، أو كافأ من أساء فى حقه ٠ فالعاقل لايعجل فى العذاب والعقوبة ، ولاسيما من يخاف الندامة (١٠٠) ٠

والعاقل إذا نزل به الأمر الصعب لم يدهش له ، ولم يذهب قلبه شعاعا، ولم تعجز به حيلته ومكيدته التى يرجوبها المخرج منه ٠ والأعقل من هذا المتقدم ذو العدة الذى يعرف الابتلاء قبل وقوعه ، فيعظمه إعظاما ، ويحتال له حتى كأنه قد لزمه ، فيحسم الداء قبل أن يبتلى به ، ويدفع الأمر قبل وقوعه (٤٢) ٠ وهكذا فإن المصيبة إذا نزلت بالعاقل اتقاها أولاً بالصبر (٧٧) ثم تخلص منها بعد ذلك بالعقل والحيلة ، "كالرجل الذى يعثر على الأرض ، ثم ينهض عليها معتمداً" (٨٢) ٠

ومن خصائص العاقل أنه لايقنط أبداً من منافع الرأى ، ولاييأس على أى حال ، ولايدع الرأى والجهد (٤٣) ، كما أنه لايستنكف أن يشاور من هو دونه ، أو يتردد فى أن يأخذ رأى من هو فوقه فى المنزلة ٠ فإن الرأى الفرد لايكتفى به فى الخاصة ، ولاينتفع به فى العامة (٧) ، بل إن من أغرب الأمور أن ذا العقل لايدع مشاورة عدوه (٤٠) وهذا ناتج عن أن العاقل بصفة عامة ، والفيلسوف خاصة ، جدير بأن تكون همته مصروفة إلى مايحصّن به نفسه من نوازل المكروه ، ولواحق المحذور ، ويدفع المخوف لاستجلاب المحبوب (٥) ٠

والقاعدة الأساسية لدى العاقل هى ألا يغيب عن مصلحته • فربما أبغض الرجل وكرهه ، ثم قربه وأدناه ، لما يعلم عنده من الغناء والكفاية ، فعل الرجل المتكاره على الدواء الشنيع رجاء منفعته • وربما أحب الرجل ، وعز عليه ، فأقصاه وأهلكه مخافة ضرره ، كالذى تلدغه الحية فى إصبعه فيقطعها ويتبرأ منها مخافة أن يسرى سمها إلى بدنه (٥٣) • كذلك فإن العاقل لايثق بأحد ما استطاع ، ولايقيم على خوف ، وهو يجد عنه مذهبا (٩٠) ، لكنه إذ أحس من أحد خوفاً على نفسه ، فإنه لايرحمه (٥٣) ، بل إنه لاينبغى أن يراجع فى أمور الشخص الذى يكفر الحسنى ، ويتجرأ على الغدر ، فيجزيه بعمله (٩٤) •

وينبغى للعاقل أن يكون متهما لهواه • ولايقبل من كل أحد حديثا • ولا يتمادى فى الخطأ إذا ظهر له خطؤه • ولايقدم على أمر حتى يتبين له الصواب وتتضح له الحقيقة (٢٤) والعاقل هو الذى يحتال للأمر قبل تمامه ووقوعه • فإنك لاتأمن أن يكون ولا تستدركه (٤٣) والواقع أن من لم يفكر فى العواقب لم يأمن المصائب • وحقيق ألا يسلم من المعاطب (١٠٢) •

والعاقل مع العدو قد يبلغ بحيلته مالا يبلغه غيره بالخيل والجنود (٦) ، بل إن رأى الرجل الواحد ، العاقل الحازم ، أبلغ فى هلاك العدو من الجنود الكثيرة ، ذوى البأس والنجدة ، والعدد والعدة (٧٩) • وفى هذا الإطار ، نجد ذا الرأى يجعل القتال آخر الحيل ، ويبدأ قبل ذلك بما استطاع من رفق وتمحل (٤٩) وربما يصالح العاقل بعض أعدائه ، فيفى له بما تعهد من نفسه، لكنه لايثق به كل الثقة ، ولا يأمنه على نفسه مع القرب منه ، بل ينبغى أن يبعد عنه ما استطاع (٨٧) ومن المقرر أن العقلاء قد نهوا عن الاقتراب من الموتور ، فإنه لايزيدك لطف الحقود ولينه وتكرمته إياك إلا

وحشة منه ، وسوء ظن به (٨٨) وقد قيل إن مجاورة السبع والكلب والحية والثور، مع طيب الوطن ونضارة العيش تعتبر غدراً بالنفس (٥) .

وينبغى أن يتحلى العاقل بالأدب . فإن الأدب يذهب عنه الطيش ، كما أنه يزيد الأحمق طيشا .. تماماً كما أن النهار يزيد كل ذى بصر بصراً ، ويزيد الخفاش سوء النظر (٥١) .

ومن سمات العاقل الحكم على الأمور بما تستحق . فإن من صدق ماينبغى أن يكذب ، وكذب ماينبغى أن يصدق ، خرج من مصاف العقلاء ، وكان جديراً بالازدراء (٥٥) كذلك فإنه لايتكلف من الأمور إلا مايشاكله ، ويتقن عمله ، ويكون قد تأدب عليه من آبائه وأجداده (١٤) .

ويلاحظ أن مفهوم العقل ، فى كتاب كليلة ودمنة ، يتمثل فى أنه "الملكة المكتسبة" التى تتكون عن طريقين :

(أ) التجربة المستقاة من تجارب الأجيال السابقة .

(ب) الملاحظة الفردية المحدودة فى إطار العلاقات الاجتماعية .

والخلاصة :

أن المادة المتعلقة بموضوع العقل والعاقل تبين أن هذا العقل عقل عملى Pratique يهدف إلى خدمة مصالح صاحبه فى المقام الأول ، ويكاد ينحصر جهده فى التحايل من أجل أن يجلب له المنفعة ، ويبعد عنه الأذى . وهو أيضاً عقل ذكى وماكر : ذكاؤه فى حصانته من خداع الأخرين ، أما مكره فيتجلى فى استفادته من أخطاء الأعداء ، أو من تصارع بعضهم مع البعض الآخر .

٢- السلطـان :

يحتل هذا الموضوع المكان الثانى من حيث عـدد نصوصـه فـى كتـاب "كليله ودمنة" وذلك بعد موضوع العقـل والعـاقل • وتتـوزع هـذه النصـوص التى تبلغ الخمسين نصـا علـى عـدة موضوعـات متنوعـة ، يمكـن أن نرتبهـا على النحو التالى :

- طبيعة عمل الملوك •
- مايليق بهم •
- مالا يليق •
- نصائح للملوك •
- مصاحبة السلطان •

وينبغـى فـى البدايـة أن نشـير إلـى قـوة العلاقـة بيـن موضـوع العقـل وموضوع السلطان • ويكفى أن نتأمل النص التالى الذى يؤكد هذه العلاقة : "إن المرأة بزوجها • والولـد بوالديـه • والمتعلـم بـالعلم • والجنـد بالقـائد • والناسك بالدين • والعامة بالملوك • والملوك بـالتقوى • والتقـوى بـالعقل • والعقل بالتثبت والأناة"(٩٣) • والواقع أننـا سـنلتقى ، فـى معظـم النصـوص المتعلقة بالسلطان ، بالتأكيد على أهمية العقل ، والتعقل ، والحزم ، والحنكة، والتبصر ، والحلم • وهذا مايجعل الموضوعين الكبيرين – أو اللذيـن يمكـن أن نقـول عنهمـا – الرئيسـين فـى كتـاب كليلـة ودمنـه – يرتبطـان ببعضهمـا ارتباطاً شديدا •

وظيفة السلطان لايقدر عليها كل أحد • فهى تستلزم معونـة مـن علـو الهمة ومواجهة الخطر (٣٦) والحاكم فى مملكته كالربـان فـى السـفينة الـذى يحكم تدبيرها فى وسط اللجة ، بينما الملاحون هم الذين يعدلونها أثناء السـير فى البحر الهادئ(١٣) • والسلطان وظيفته صعبة ، لأنه ملزم بأن يعدل بين

رعيته وأن يرضيهم فى الوقت نفسه • وإذا لم يكن الملك قرة عيون رعيته فمثله مثل زنمة العنز (قطعة لحم متدلية من العنق) التى يمصها ، وهو يحسبها حلمة الضرع ، فلا يصادف فيها خيرا (٧٩) •

وإذا كان العدل مطلوباً فى الملوك (٤٩) فإن الجود كذلك مطلوب (١٠١) وأحق مارغبت فيه رعية الملك هو محاسن الأخلاق ، ومواقع الصواب ، وجميل السير (٥٥) • وليس أحد أحوج إلى التؤدة والتثبت من الملوك (٩٣) ومن أهم ماينبغى أن يتحلى به الملوك : ملكة الحلم ، فبه تثبت السلطنة • وهو رأس الأمور كلها ، وأجود ما كان فى الملوك (٩٥) •

ويحكى أن ملوك الأقاليم ، فى بعض الأزمان ، اجتمعوا فاتفقوا على أن يتكلم كل واحد منهم بكلمة جامعة ، تحفظ عنه وتدون :

فقال ملك الصين : أنا على مالم أقل أقدرمنى على رد ماقلت •

وقال ملك الهند : عجبت لمن يتكلم بالكلمة ، فإن كانت له لم تنفعه ، وإن كانت عليه أو بقته (أهلكته) •

وقال ملك فارس : أنا إذا تكلمت بالكلمة ملكتنى ، وإذا لم أتكلم بها ملكتها •

وقال ملك الروم : ماندمت على مالم أتكلم به قط ، وقد ندمت على ماتكلمت به كثيرا (٩) •

ومن الواضح أن هذه الأقوال كلها تدل على ضرورة التثبت فى الأمور ، والتدبر الطويل قبل إبداء الرأى فيها ، وعدم التسرع بإعطاء الوعود جزافا وبدون تقدير • وهى جميعها من صفات الملوك الناجحين •

لكن هناك صفات أخرى لاينبغى أن تكون فى هؤلاء الملوك ، وأهمها الجبن • فليس الملك بجدير أن يدع مكانه لأجل صوت ، فقد قالت العلماء : ليس من كل الأصوات تجب الهيبة (٣٧) كذلك فإنه لاينبغى أن تكون فى الملك الصفات التالية :

الغضب ، فإنه أجدر الأشياء مقتا ٠

والبخل ، فإن صاحبه ليس بمعذور مع ذات يده ٠

والكذب ، فإنه ليس لأحد أن يجاوره ٠

والعنف فى المحاورة ، فإن السفه ليس من شأن الملوك (١٠) ٠

ولاينبغى للملك أن يغفل عن أمره ٠ فإنه أمر جسيم لايظفر به من الناس إلا قليل ، ولايدرك إلا بالحزم ، فإن الملك عزيز ٠ فمن ظفر به فليحسن حفظه وتحصينه ، فإنه قد قيل : إنه فى قلة بقائه بمنزلة قلة بقاء الظل عن ورق النيلوفر ٠ وهو فى خفة زوالة وسرعة إقباله وإدباره كالريح٠ وفى قلة ثباته كاللبيب مع اللئام ٠ وفى سرعة اضمحلاله كحباب الماء من وقع المطر (٧٩) ٠

ومن هنا ، كان على السلطان أن يكون دائم اليقظة ، متابعاً لأمور مملكته ، غير متهاون فى إصلاح أحوال رعيته ، حتى يضمن استقرارها وطاعتها (٧٨) ٠ والواقع أن السلطان إنما يفسد أمره من قبل ستة أشياء :

١- الحرمان من صالح الأعوان والنصحاء والساسة من أهل الرأى والنجدة والأمانة وترك التفقد لذلك ٠

٢- الفتنة والمقصود بها تحارب الناس ، ووقوع الصراع بينهم ٠

٣- الهوى وهو الغرام بالحديث واللهو والشراب والصيد وما أشبه ذلك ٠

٤- الفظاظة وهى الإفراط فى الشدة سواء ببذاءة اللسان أو ببطش اليد فى غير موضعهما ٠

٥- الزمان وهو مايصيب الناس من السنين والموت ونقص الثمرات والغزوات وأشباهها ٠

٦- الخرق وهو إعمال الشدة فى موضع اللين ، واللين فى موضع الشدة (٣٩) ٠

وقد قيل إن أعجز الملوك آخذهم بالهوينى ، وأقلهم نظراً فى مستقبل الأمور ، وأشبههم بالفيل الهائج الذى لايلتفت إلى شىء ، فإن حزبه أمر تهاون به ، وإن أضاع الأمور حمل ذلك على قرنائه (٤٣) كما أن شر الملوك هو الذى يخافه البرئ ، ولا يواظب على حفظ مملكته (٩٠) ٠ ومن التهاون فى حفظ المملكة أن يرمى الملك بعدته (أى بجيشه) فى المهالك المتلفة ، والمواضع المجحفة ، بل يقيهم بماله ، ويدفع عنهم بنفسه (٤) ٠

ولاينضبط الملك أو السلطان إلا مع ذوى الرأى ، وهم الوزراء والأعوان ٠ ولاينتفع بالوزراء والأعوان إلا بالمودة والنصيحة ٠ ولامودة ولانصيحة إلا لذوى الرأى والعفاف ٠ وأعمال السلطان كثيرة ٠ والذين يحتاج إليهم من العمال والأعوان كثيرون ٠ ومن يجمع منهم ماذكرت من النصيحة والعفاف القليل (٩١) ٠ ولاشك فى أن السلطان إذا كان صالحاً ، ووزراؤه وزراء سوء ، منعوا خيره عن الناس ، فلا يقدر أحد منهم أن يدنو منه (٥١) ٠ وقلما وثق ملك أو سلطان فى وزراء السوء ، وسلم من أن يقع فى المهالك(٧٧) ٠

وإذا كان الحزم هو رأس الأمور كلها ٠ فإن رأس الحزم بالنسبة إلى الملك : معرفة أصحابه ، وإنزالهم منازلهم على طبقاتهم ، واتهامه بعضهم على بعض ، فإنه لو وجد بعضهم إلى هلاك بعض سبيلاً لفعل (٥٣) والملوك أحقاء باختيار الأعوان فيما يهتمون به من أعمالهم وأمورهم ٠ وهم أحرى ألا يكرهوا على ذلك أحداً : فإن المكره لا يستطيع المبالغة فى العمل (٩١) ولاينبغى أن يصحب الملوك من عاقبوه أشد العقاب ، ولاينبغى أيضا

أن يرفضوه تماماً ٠ فإن صاحب السلطان إذا عزل كان مستحقاً للكرامة فى حالة إبعاده والإقصاء له (٩٤) ٠

والملوك العقلاء لايعلنون عقوبة من لم يعلن ذنبه ٠ ولكن لكل ذنب عندهم عقوبة ٠ فلذنب العلانية عقوبة العلانية ٠ ولذنب السر عقوبة السر (٤٤) ولايجدر بالملك أن يعاقب أحداً على الظن ٠ فلا بد من التيقن والتثبت ٠ لأن الملك إذا عاقب أحداً عن ظنة ظنها من غير تيقن بجرمه ، فنفسه عاقب ، وإياها ظلم (٤٤) ٠

ولاينبغى للملك الحازم أن يحتقر مروءة يجدها عند رجل صغير المنزلة ٠ فإن الصغير ربما عظم ٠ كالعصب يؤخذ من الميتة ، فإذا عمل منه القوس أكرم ، فتقبض عليه الملوك ، وتحتاج إليه فى البأس واللهو (٣٧) ٠

وينبغى للسلطان ألا يلج فى تصنييع حق ذوى الحقوق ٠ والناس فى ذلك رجلان : رجل طبعه الشراسة ، فهو كالحية إن وطنها الواطئ فلم تلدغه لم يكن جديراً أن يغره ذلك منها ، فيعود إلى وطنها ثانيا فتلدغه ٠ ورجل أصل طباعه السهوله ، فهو كالصندل البارد إذا أفرط فى حكه صار حاراً مؤذيا (٣٧) ٠

ويجب على ذوى العقل من الملوك وغيرهم أن يضعوا معروفهم مواضعه ، ولايضعوه عند من لايحتمله ، ولايقوم بشكره ، ولايصطنعوا أحداً إلا بعد الخبرة بطرائقه ، والمعرفة بوفائه ومودته وشكره ، ولا ينبغى أن يختصوا بذلك قريباً لقرابته ، إذا كان غير محتمل للصنيعة ، ولا أن يمنعوا معروفهم ورفدهم للبعيد ، إذا كان يقيم بنفسه ، ومايقدر عليه ، لأنه يكون حينئذ عارفاً مؤثراً لحميد الأفعال والقول (١٠٥) ٠

لكن الملك إذا عرف من الرجل أنه قد ساواه فى المنزلة والحال فليصرعه • فإن لم يفعل ذلك ، كان هو المصروع (٤٢) ، ومع ذلك ، ينبغى أن لايكون الملك مخادعاً ، يسعى إلى الإيقاع بالآخرين • فإن شر الملوك المخادع (٧٢) •

ولاشك فى أن الملوك لها سورة كسورة الشراب • فالملوك لاتفيق من السورة إلا بمواعظ العلماء وأدب الحكماء • والواجب على الملوك أن يتعظوا بمواعظ العلماء • والواجب هنا على العلماء تقويم الملوك بألسنتها وتأديبها بحكمتها وإظهار الحجة البينة اللازمة لهم ، ليرتدعوا عما هم عليه من الاعوجاج ، والخروج عن العدل (١١) • فمثلاً ليس فى عدل الملوك أن يدفعوا المظلومين ومن لاذنب له إلى قاض غير عادل ، بل المخاصمة عنهم والزود (٦٠) •

وجدير بأتباع السلطان أن يبالغوا فى التخصيص (التشجيع) له على ما يزيد سلطانه قوة ويزينه ، والكف عما يضره ويشينه (٤٣) وقد قيل : إن من كتم السلطان نصيحته ، والإخوان رأيه ، فقد خان نفسه (٤٢) واللئيم الفاجر لايخدم السلطان ولاينصح له إلا من خوف ، فإذا استغنى وذهبت الهيبة عاد إلى جوهره (٤٣) أما من حارب الملك الحازم الأريب المتضرع الذى لاتبطره السراء ، ولاتدهشه الضراء كان هو داعى الحتف إلى نفسه (٧٨)•

وإذا كانت الأحقاد مخوفة حيثما كانت ، فإن أشدها ما كان فى أنفس الملوك • فإن الملوك يدينون بالانتقام ، ويرون تنفيذه مكرمة وفخرا (٨٩) ومن هنا كانت مصاحبة السلطان غالباً خطرة (٤٦) فإن صاحب السلطان يصل إليه من الأذى والخوف فى ساعة واحدة ما لايصل إلى غيره فى طول عمره (٩٢) وقد قالت العلماء : إن أموراً ثلاثة لايجترئ عليها إلا أهوج ، ولايسلم منهن إلا قليل ، وهى : صحبة السلطان ، وائتمان النساء على

الأسرار ، وشرب السم للتجربة (٣٦) ولذلك فإنه لا يواظب على باب السلطان إلا من يطرح الأنفه ، ويتحمل الأذى ، ويكظم الغيظ ، ويرفق بالناس ، ويكتم السر، فإذا وصل إلى ذلك فقد بلغ مراده (٣٦) ٠

ومن المعروف أن كل من يدنو من الملوك ليس يدنو منهم لإشباع حاجاته الضرورية أو الأولية ، وإنما يدنو منهم ليسر الصديق ، ويكبت العدو (٣٥) فمن أراد أن يخدم السلطان بالصدق والعفاف فلا يخلط ذلك بمصانعته ، وحينئذ قل أن يسلم على ذلك ٠ لأنه يجتمع عليه عدو السلطان وصديقه بالعداوة والحسد ٠ أما الصديق فينافسه فى منزلته ويبغى عليه فيها، ويعاديه لأجلها ، وأما عدو السلطان فيضطغن عليه لنصيحته لسلطانه ، وإغنائه عنه ٠ فإذا اجتمع عليه هذان الصنفان فقد تعرض للهلاك (٩٢) ٠

ومع ذلك ، فقد قالت العلماء فى الرجل الرشيد الفاضل إنه لايرى إلا فى مكانين ، ولا يليق به غيرهما : إما مع الملوك مكرما ، وإما مع النساك متعبدا ، كالفيل إنما جماله وبهاؤه فى مكانين : إما أن تراه وحشيا ، وإما مركباً للملوك (٣٦) ومن أهم علاقات الفضل والحكمة السكوت فى حضرة الملوك ، فهو أحسن من الهذر الذى لايرجع منه إلى نفع ٠ فأفضل ما استظل به الإنسان لسانه (٩) ٠

وإذا كانت الطاعة هى أساس خدمة الملوك ٠ فإن الفداء هو كمال هذه الطاعة ٠ فالنفس الواحدة يفتدى بها أهل البيت ٠ وأهل البيت يفتدى بهم القبيلة ٠ والقبيلة يفتدى بها أهل المصر ٠ وأهل المصر فداء الملك (٤٨) ٠

وخلاصة :

هذا الموضوع أن وظيفة الحكم هى أهم الوظائف فى الدولة وأشدها خطراً ، لما لها من تأثير مباشر فى استقرار الأمور ، وازدهار حياة

الشعوب • لذلك ينبغي على من يتولى هذه الوظيفة أن يحسن استخدامها باستعمال الحزم ، والتدبر ، والمشورة ، والتسلح باليقظة الدائمة لمجريات الأمور • ومن أهم واجبات الحاكم اختيار معاونيه الذين يتم بهم تنفيذ مايريد إقراره ، ودفع حركة التقدم فى دولته • وكذلك حسن سياستهم بحيث لاتثير أحقاد بعضهم على بعض من أجل التقرب إليه ، فينفرط النظام • وأخيراً فإن العدل أساس الملك • وهو ركيزة استقرار الممالك • والداعى فى الوقت نفسه إلى طاعة الشعوب •

٣- الصديق :

من المعروف أن موضوع الصداقة يحظى فى الأدب العربى بكتاب مستقل هو كتاب "الصداقة والصديق" لأبى حيان التوحيدى (ت ٤١٤هـ) ، لكنه قبل ذلك الوقت ، لم يكن أكثر من مجرد أقوال متناثرة فى الشعر أو فى النثر العربيين • ولذلك فإن ورود هذا الموضوع على نحو شبه متكامل فى كتاب "كليلة ودمنة" يوقفنا على أحد المصادر الأولى التى استمدت منها أو استلهمتها الكتابات اللاحقة • ونكتفى هنا بالإشارة إلى هذه النقطة التى تستحق دراسة منفردة ، لنعرض لموضوع الصداقة ، كما ورد فى كتاب "كليلة ودمنة" •

وتتمثل البداية فى أن وحدة الإنسان موحشة • والوحيد فى نفسه ، والمنفرد برأيه حيث كان ضائع ، ولا ناصر له (٦) • ولاشك فى أن الشركة والمفاوضة أقرب إلى الصفاء والمخالطة (٥٢) • وقد أكدت التجارب الإنسانية أنه لاشىء من سرور الدنيا يعدل صحبة الإخوان ، ولاغم فيها يعدل البعد عنهم (٦٧) كما أن أولى أهل الدنيا بشدة السرور من لايزال ربعه من إخوانه وأصدقائه من الصالحين معمورا ، ولايزال عنده منهم

جماعة يسرهم ويسرونه ، ويكون من وراء أمورهم وحاجـاتهم بالمرصـاد ٠ فـإن الكريـم إذا عثر لا يـأخذ بيـده إلا الكـرام ، كـالفيل إذا وقـع فـى الوحـل لايخرجه إلا الفيلة (٦٨) وقديماً قيـل إن البحـر بأمواجـه ، كمـا أن السـلطان بأصحابـه(٥١) ٠ ومـع ذلـك فـإن نجـاح العمـل لايتوقـف رجـاؤه علـى كـثرة الأعوان ، وإنما بصالحى الأعوان (٣٧) ومن المعروف أن صحبـة الأخيـار تورث الخير(٥٣) ٠

والأصدقاء نوعان ، أحدهما يبذل نفسـه فـى سـبيل صديقـه ، والآخـر يبذل ماله ٠ ولاشك فى أن بذل النفس علامة على أعلى درجات الصداقـة ٠ ويسمى من يفعلون ذلك بالأصفياء ٠ يقول النص : "أهل الدنيا يتعاطون فيمـا بينهـم أمريــن ، ويتواصــون عليهمــا ٠ وهمــا : ذات النفـس وذات اليـد ٠ فالمتبـاذلون ذات النفس هــم الأصفيــاء ٠ وأمــا المتبــاذلون ذات اليـد فهـم المتعـاونون الذيـن يلتمس بعضهـم الانتفـاع ببعـض ٠ ومــن كــان يصنــع المعروف لبعض منافع الدنيا (فإنما مثله فيمـا يبـذل ويعطـى كمثـل الصيـاد ، وإلقائه الحب للطير ، لايريد بذلك نفع الطير ، وإنما يريد نفع نفسه) فتعـاطى ذات النفس أفضل من تعاطى ذات اليد (٦٤) ٠

أما الصديق الحق ، وهو من لاينبغى تركه علـى حـال مـن الأحـوال ، فهو من عرف بالصلاح والكرم وحسن العهد والشكر والوفاء والمحبة للناس والسلامة من الحسد والبعد من الأذى والاحتمال للإخوان والأصحـاب ، وإن ثقلت عليه منهم المئونة ٠ وأما من ينبغى تركة فهو مـن عـرف بالشراسـة ، ولؤم العهد ، وقلة الشكر والوفاء ، والبعـد مـن الرحمـة والـورع ، واتصـف بالجحود لثواب الآخرة وعقابها (٩٤) ٠

ومـن الجديـر بـالذكر أن انكـار الثـواب والعقـاب فـى الآخـرة مـن أهـم الأفكار التى حذر منها الإسلام ٠ وسوف نجد ابـن حـزم (ت ٤٥٦هـ) يقـول

فيما بعد : "ثق بالمتدين ولو على غير دينك ، ولاتثق بغير المتدين ، ولو أظهر أنه على دينك" (١) وقد يقال : الزم ذا العقل وذا الكرم ، واسترسل إليهما، وإياك ومفارقتهما (٥٣،٥٢) ٠

وينبغي على الإنسان أن يسعى دائماً إلى تكوين الأصدقاء ٠ والسبيل إلى ذلك التحلي بعدة خصال أولها : كف الأذى ، والثانيه حسن الأدب ، والثالثة مجانبة الريب ، والرابعة كرم الخلق ، والخامسة النبل في العمل (٩٠) فإنه لايصح أن يطالب الإنسان صديقه بأصول الصداقة دون أن يكون عنده منها رصيد كبير ٠ فمن الحمق مثلاً الحرص على التماس الإخوان بغير الوفاء لهم (٥١) ٠ ومن المقرر أن شر الأخلاء من التمس منفعه نفسه بضر أخيه ، ومن كان غير ناظر له كنظره لنفسه ، أو كان يريد أن يرضيه بغير الحق لأجل اتباع هواه (٩٤) ٠ ومن عاش ذا مال ، وكان ذا فضل وإفضال على أهله وإخوانه فهو وإن قل عمره طويل العمر (٣٥) ٠

وللصداقة شروط ٠ ويأتي على رأسها حفظ السر ٠ فإن العلماء قد مدحت الصديق إذا كتم سر صديقه وأعانه على الفوز (١٧) فإذا كان السر عند الأمين الكتوم فقد احترز من التضييع ، مع أنه خليق ألا يتكلم به (١٧) وينبغي ألا يفضي الإنسان بسره إلا إلى شخص قد خلصت مودته ، وكان أهلاً أن يخلطه بنفسه ، فلا يدخر عنه شيئاً ، ولا يكتمه سراً ، فإن حفظ السر رأس الأدب (١٧) كذلك فإن من شروط الصداقة وعلاماتها أن يكون الإنسان لصديق صديقه صديقاً ، ولعدو صديقه عدوا (٦٤) لكن هذا لايعني متابعة الأصحاب على الباطل ، فإن متابعتهم على الباطل ذل (٥٧) وهنا تبرز أهمية اختيار الإنسان لأصدقائه ٠ فإن من صحب الأشرار ، وهو يعلم

---

(١) الأخلاق والسير ، ص ١٢٠ ، تحقيق د٠ الطاهر مكي ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ ٠

حالهم كان أذاه من نفسه (٥٥) والتجربة تؤكد أنه لاصبر للأخيار على صحبة الأشرار (٧٧) ومجاورة رجال السوء ومصاحبتهم (كراكب البحر : إن سلم من الغرق ، لم يسلم من المخاوف) (٦،٥) والصديق الحق هو الذى يبدو معدنه عند الشدة ، كذلك يختبر الإخوان عند النوائب (٦٩) ومن شروط الصداقة أيضا تحقيق مبدأ العدالة والمساواة ٠ فإن من العجب أن يطلب الرجل رضا صاحبه ولايرضى ، وأعجب من ذلك أن يلتمس رضاه فيسخط (٤٦) والصديق العاقل هو الذى يقبل النصيحة من صديقه حتى ولو كانت شديدة على نفسه : "من لم يقبل من نصحائه مايثقل عليه مما ينصحون له به، لم يحمد رأيه (كالمريض الذى يدع مايبعث به الطبيب ، ويعمد إلى مايشتهيه !) (٤٣) ٠ ويتكرر نفس المعنى بنفس العبارات تقريبا ، ولكن بزيادة واضحة من ابن المقفع نفسه فيما يتعلق بالتماس بعض المسلمين من الفقهاء ما يناسب أحوالهم الخاصة من أحكام فقهية (انظر باب الحيل فى الفقه الإسلامى) فيقول : من التمس الرخص من الإخوان عند المشاورة ، ومن الأطباء عند المرض ، ومن الفقهاء عند الشبهة : أخطأ منافع الرأى ، وازداد فيما فيه من ذلك تورطا (٤٦) ٠

وإنما سمى الصديق صديقا : لما يرجى من نفعه ، وسمى العدو عدواً لما يخاف من ضرره ، لكن العاقل إذا رجا نفع العدو أظهر له الصداقة ، وإذا خاف ضر الصديق أظهر له العدواة (٨٧) وهنا يبدو أن مقياس النفع مقياس أساسى فى مجال الصداقة ٠ أما الأمر الذى لايقبل الخلط فهو تحول الصداقة إلى عداوة ، والإحساس بهذا التحول هو الذى ينبغى أن يوجه الصديق نحو صديقه ، أو نحو من يبدو أنه كذلك : الرجل اذا أحس من صاحبه بعدواة يريده بها لايطمئن إليه (٤٣) فرب صداقة ظاهرة باطنها عداوة كامنة ٠ وهى أشد من العداوة الظاهرة (٨٧) لكن ماذا يفعل الإنسان

إذا أحس من صديقه بريبة ؟ عليه أن يأخذ بالحزم فى التحفظ منه ، وليتفقد ذلك فى لحظاته وحالاته : فإن كان مايظن حقا ظفر بالسلامة ، وإن كان باطلا ظفر بالحزم ولم يضره ذلك (٨١) وينتهى هذا الجزء بقضية أساسية تقول إن المودة والعداوة لاتثبتان على حالة واحدة أبداً • وربما حالت المودة إلى عداوة ، وصارت العداوة ولاية صادقة (٨٥) •

وقد أثبتت التجارب أنه لاشئ أضيع من مودة تمنح من لا وفاء له ، وحباء (معروف) يصطنع عند من لاشكر له ، وأدب يحمل إلى من لايتأدب به ولا يسمعه ، وسر يستودع من لايحفظه (٥٣) ولذلك تأتى النصيحة قاطعة فى صورة الأمر : تباعد عمن لارغبة فيه (٥٤) •

وأخيراً ، نصل إلى عثرة الصديق ، وهى واردة ، إذ من ترضى سجاياه كلها ؟! ومايستطيع أحد أطال صحبة صاحب أن يحترس فى كل شيء من أمره ، ولا أن يتحفظ من أن يكون منه صغيرة أو كبيرة يكرهها صاحبه • ولكن الرجل ذا العقل ، وذا الوفاء ، إذا سقط عنده صاحبه سقطة، نظر فيها ، وعرف قدر مبلغ خطأه : عمداً كان أو خطأ • ثم ينظر فى الصفح عنه أمراً يخاف ضرره وشينه ؟ فلا يؤاخذ صاحبه بشئ يجد فيه إلى الصفح عنه سبيلاً (٤٦) •

والخلاصة : أن المادة الأخلاقية ، المتعلقة بالصداقة فى كتاب كليلة ودمنة، على الرغم من قلتها ، تعتبر كافية لتغطية معظم جوانب هذا الموضوع • فقد تناولت حاجة الإنسان إلى الأصدقاء ، ومدى سعادته بهم ، وشروط الصداقة الحقة ، والنفع المتبادل والمرجو من الصداقة ، مع عدم إغفال التنبيه إلى عيوب الأصدقاء ، وتحول مودتهم ، وكذلك الصفح عن عثراتهم •

لكن يلاحظ أن لغة المترجم (ابن المقفع) تتميز فى هذا الجزء بالذات بحرارة واضحة ، تشير إلى إحساسه العميق به ، وتكشف عن جانب إنسانى رقيق فى طبعه ٠

٤- أخلاق سيئة :

يؤكد الكتاب على أن صاحب الشر لايسلم من شره أحد وإن هو ضعف عن ذلك جاء الشر بسببه (٤٤) أما الغادر فإنه مأخوذ بغدره ، وأنه إن أخطأه عاجل العقوبة ، لم يخطئه الآجل منها (٨٩) وأما الكذوب فهو الذى يقول مالم يكن ، ويأتى بما لم يقل ، ولم يفعل (٥٦) وأسوأ الخطايا وأعظمها : قتل البرئ ، الذى لاذنب له ، بالكذب والنميمة (٥٧) ٠

وبالنسبة إلى كتابة شهادة الميت أو حجته ، يحذر الكتاب تحذيراً شديداً منه ، فيؤكد أن من كتم شهادة ميت ألجم بلجام من نار يوم القيامة (٥٧) ومن كتم حجة ميت أخطأ حجته يوم القيامة (٦١) ٠ وإذا كان على الإنسان ألا يتوانى فى الاجتهاد للتقوى ، فينبغى عليه ألا يدافع عن ذنب الأثيم (٥٧) وقد قيل : اثنان ينبغى لهما أن يحزنا : الذى يعمل الإثم فى كل يوم ، والذى لم يعمل خيراً قط ، لأن فرصهما فى الدنيا ونعيمها قليل ، وندامتهما - إذا يعاينان الجزاء - طويله ، لايستطاع إحصاؤها (١٠٠) ٠

وتكاد معظم حكايات كليلة ودمنة تركز على عاقبة الخديعة ٠ ويقرر بكل بوضوح أن الخيانة شر ما عمله الإنسان (٢٤) والمكر والخديعة لايؤديان إلى خير ، وصاحبهما مغرور أبدا (٥٢) وفى موضع آخر يقول الكتاب إن "الخب والخديعة ربما كان صاحبهما هو المغبون ، أى الخاسر (٥٢) ومن المقرر أنه ما عاد وبال البغى إلا على صاحبه (٢٥) ٠

وإذا كان الإنسان قويا ، فلا ينبغى له أن يتجبر على الضعفاء ، فإنه ربما اغتر بذلك ، فاستخدم قوته مع الأقوياء ، قياساً لهم على الضعفاء وحينئذ تكون قوته وبالاً عليه (٧٢) . كما ينبغى على العاقل أن يرضى بالقليل ، لأن من سخط باليسير لم يبلغ رضاه بالكثير (٩٤) .

ويحذر الكتاب من مصاحبة شخصين ، بل ويدعو إلى الابتعاد عنهما ، الأول : الذى يقول لابر ولا إثم ، ولاعقاب ولاثواب ، ولاشئ على مما أنا فيه – أى الذى ينكر ماجاءت به الشرائع ، أو أقرته القوانين الأخلاقية والأعراف الاجتماعية . والثانى : الذى لايكاد يصرف بصره عما ليس له بمحرم ، ولا أذنه عن استماع السوء ، ولا قلبه عما تهم به نفسه من الإثم والحرص (١٠٠) .

وقد قيل إن من كانت فيه خصلة مما يأتى لم يستقم له عمل : التوانى ، وتضييع الفرص ، والتصديق لكل مخبر(٢٤) ويحذر الكتاب كثيراً من الكلام الذى يجرح ، ولا برء منه . ويصور ذلك بأن الفأس يقطع به الشجر ، فيعود ينبت ، والسيف يقطع اللحم ، ثم يعود فيندمل ، واللسان لايندمل جرحه ولاتؤسى مقاطعه . والنصل من السهم يغيب فى اللحم ثم ينزع فيخرج ، وأشباه النصل من الكلام إذا وصلت إلى القلب لم تنزع ولم تستخرج (٧٣) لذلك قالت العلماء : الزم السكوت ، فإن فيه سلامة ، وتجنب الكلام الفارغ ، فإن عاقبته الندامه (٩) .

وأخيراً يحذر الكتاب من انفصال العلم عن العمل . فالعلم لايتم إلا بالعمل . وهو كالشجرة والعمل به كالثمرة . وإنما صاحب العلم يقوم بالعمل لينتفع به ، وإن لم يستعمل ما يعلم لايسمى عالما (٢٢) لذلك ينبغى على العالم أن يبدأ بنفسه ، ويؤدبها بعلمه ، ولاتكون غايته اقتناء العلم

لمعاونة غيره ، فيكون كالعين التى يشرب الناس ماءها وليس لها فى ذلك شئ من المنفعة ، وكدودة القز التى تحكم صنعته ولاتنتفع به (٢٢،٢٣) ٠

وخلاصة هذا الموضوع أنه يحذر من كل الأخلاق السيئة التى حذرت منها الأديان السماوية ، وأدانتها المذاهب الأخلاقية فى كل العصور ٠

٥- العدو :

من الذى يعيش بلا أعداء ؟ إن لكل حيوان عدواً له إما من نوعه أو من نوع آخر ، والإنسان لايشذ عن ذلك ٠ يقال أربعة أشياء لايستقل قليلها : النار ، والمرض ، والعدو ، والديْن (٧٨) وكما لايجد المريض لذة الطعام والنوم حتى يبرأ ، ولا الرجل الشره الذى قد أطعمه سلطانه فى مال وعمل فى يده حتى ينجزه له ، فكذلك الرجل الذى قد ألح عليه عدوه ، وهو يخافه صباحا ومساءً حتى يستريح منه قلبه (٧٩) والتجربة تؤكد أنه لاخير للضعيف فى قرب العدو القوى ، ولا للذليل فى قرب العدو العزيز (٨٧) والخلاصة أن العدو المخوف دواؤه قتله (٤٤) ٠

ويميز الكتاب بين عدة أنواع من الأعداء : فهناك الغادر الذى لا يأمن عدوه مكره ، وإذا استمكن من عدوه قتله على غير ذنب(٥٦) وهناك العدو الحنق الذى لاتنفع معه حيلة سوى الهرب منه (٧٠) وهناك العدو الضعيف المهين ، ولكنه ذو حيلة ، ويقدر على الأعوان (٤٩) وأخيراً هناك العدو الأريب الذى يشبه الحية فى نعومتها وخطرها ٠

وبالتالى فإن معاملة الأعداء تتنوع حسب مدى الخطورة التى تكمن فى كل نوع منهم ٠ فالعاقل لايستأنس إلى العدو الأريب (٦٣) فى حين أن العدو الذليل ، الذى لا ناصر له أهل لأن يستبقى ويرحم ويصفح عنه (٧٥) ومع ذلك ، فإن العاقل لايستصغر عدواً ، لأن من اغتر بعدوه لم يسلم منه (٧١)

ولهذا فإن من وجد عدوه ضعيفاً ، ولم ينجز قتله ندم إذا استقوى ، ولم يقدر عليه (٧٥) وقد قيل إن الضعيف المحترس من العدو القوى أقرب إلى السلامة من القوى إذا اغتر بالضعيف واسترسل إليه (٨٧) لهذا فإن الحازم لا يأمن عدوه على كل حال : فإن كان بعيداً لم يأمن سطوته ، وإن قريباً لم يأمن وثبته ، وإن كان وحيداً لم يأمن مكره (٧١) وهنا قاعدة تقول : إن الواتر إذا دنا من الموتور فقد عرض نفسه للهلاك (٩٠) .

لكن معاملة العدو قد تلين أحيانا بقصد الحصول منه على فائدة مرجوة. والكتاب ينصح الحاكم قائلاً : "قارب عدوك بعض المقاربة لتنال حاجتك ولاتقاربة كل المقاربة فيجترئ عليك ، ويضعف جندك ، وتذل نفسك (٧١) وفى بعض الأحوال يصبح الخضوع لعدو شديد البأس سياسة لرد غضبه . إن العدو الشديد البأس لايرد بأسه وغضبه مثل الخضوع له : ألا ترى إلى العشب كيف يسلم من عاصف الريح اللينة ، وميله معها حيث مالت (٧٥) ، أما اذا لقى الرجل عدوه فى المواطن التى يعلم أنه فيه هالك ، سواء قاتل أم لم يقاتل ، كان حقيقا أن يقاتل عن نفسه كرما وحفاظا (٤٠،٤١) .

٦- نصائح وحكم :

تتناثر عناصر هذا الموضوع فى كتاب كليلة ودمنة ، ويأتى كل منها فى موضعه إما تأكيداً لمقولة سابقة ، أو تبريراً لها ، أو تفسيراً وشرحاً .. ولكنها فى كل الأحوال تمثل مجموعة رائعة من الكلمات الحكيمة التى استقرت فى وجدان الشعوب . وسوف نلتزم هنا فى ترتيب يبدأ بأشدها إيجازا إلى أكثرها وتفصيلا :

- العجلة من الهوى (٥٧)
- الموت لا يأتى إلا بغتة (٦٧) ٠
- من لم يركب الأهوال لم ينل الرغائب (١٢) ٠
- الذى يفسده الحلم لايصلحه العلم (٨١) ٠
- لكل مقام مقال ، ولكل موضوع مجال (٥٦) ٠
- من كان سعيه لآخرته ودنياه ٠٠ فحياته له ، لا عليه (٢٣) ٠
- ليس فى الهم والحزن منفعة ، ولكنهما ينحلان الجسم ويفسدانه (٩٩) ٠
- أشد الناس فى توقى الشر يصيبه الشر قبل المستسلم له (٥٥) ٠
- إذا لقيت جوهراً لاخير فيه ، فلا تلقه من يدك حتى تريه من يعرفه (٩٧) ٠
- متى كان من أهل السلامة من لايملك نفسه ، وأمره بيد غيره ممن لايوثق به ؟
- إن لكل عمل حينا ، فما لم يكن منه فى حينه ، فلا حسن لعاقبته (٨٦)٠
- لاتلتمس تقويم مالا بستقيم ، ولا تعالج تأديب من لايتأدب (٥١) ٠
- الرجل الشديد القوى لايعجزه الحمل الثقيل وإن لم تكن عادته الحمل، والرجل الضعيف لايستقل به وإن كان ذلك من صناعته (٣٥) ٠
- الرجل الأديب الرفيق لو شاء أن يبطل حقا ، أو يحق باطلا لفعل : كالمصور الماهر الذى يصور فى الحيطان صوراً كأنها خارجة وليست بخارجة ، وأخرى كأنها داخلة وليست بداخلة (٣٦) ٠
- من يجزى بالخير خيرا وبالإحسان إحسانا - إلا الله ! ومن طلب الجزاء على الخير من الناس كان حقيقا أن يحظى بالحرمان (٥٥) ٠

- اذا اجتمع المكرة الظلمة على البرئ الصحيح كانـــوا خلقـــاء أن يهلكوه ، وإن كانوا ضعفاء وهو قوى (٤٧،٤٨) ٠
- السباحة فى الماء مع التمساح تغرير ٠ والذنب فيه لمن دخل عليـــه فى موضعه ٠

والذى يستخرج السم من ناب الحية فيبتلعة ليجربه جان على نفسه ، فليس الذنب للحية ٠

ومن دخل على الأسد غابته لم يأمن وثبته (٧) ٠

٧- أخلاق حسنة :

يؤكد الكتاب على ضرورة مطابقة القول للعمل ٠ فإن حسن الكلام لايتم إلا بحسن العمل (٦٧) والذى يأمر بالخير ليس بأسعد من المطيع له فيه، ولا الناصح بأولى بالنصيحة من المنصوح ، ولا المعلم للخير بأسعد من متعلمه منه(١١٢) وإذا كان الناس قد تعارفوا على أن الصدقة هى منحة مادية ، فإنه لم يتصدق متصدق بصدقة هى أعظم أجراً ممن أمن نفساً خائفة، وحقن دما مهدرا (٤٨) والإنسان النبيل هو الذى لايتوقف عن عمل الخير والبر : اثنان لاينبغى لهم أن يحزنا : المجتهد فى البر كل يوم ، والذى لم يأثم قط (١٠٠) ٠

وعلى الإنسان أن يعامل الناس بما يحب أن يعاملوه به ، فاصبر على فعل غيرك كما صبر غيرك على فعلك ، وكما تدين تدان ، وما لاترضاه لنفسك لاتصنعه لغيرك ، فإن فى ذلك العدل ٠ وفى العدل رضا الله تعالى ورضا الناس (١٠٣) ومع ذلك فإن الكريم لايكون إلا شكوراً غير حقود ، تنسيه الخلة الواحدة من الإحسان الخلال الكثيرة من الإساءة (٩٤) وهو لايتوانى أبداً فى حق صاحبه (٨٦) وأفضل الأطباء من واظب على طبه ،

لايبتغى إلا الآخرة ، ومع ذلك فإن الطبيب الذى يبتغى بطبه أجر الآخرة ، لاينقصه ذلك حظه من الدنيا (٢٧) ٠

وإذا كان تحقيق الآمال يبعث على السعادة ، فلابد أن يبذل الإنسان أقصى جهده لبلوغها : من احتمل مشقة يرجو نفعها ، ونحى عن نفسه الأنفة والحمية ، ووطنها على الصبر حمد غب (عاقبة) رأية (٧٨) وقد قيل بحق : من لم يركب الأهوال لم ينل الرغائب (٣٦) لكن هذه الرغائب تتفاوت فيما بينها ٠ وهنا يتمايز الطلاب : فطالب الحق هو الذى يفلح وإن قضى عليه ، وطالب الباطل مخصوم وإن قضى له (٧٣) ٠

وإذا طلب اثنان امرأ ظفر به منهما أفضلهما مروءة ، فإن اعتدلا فى المروءة فأشدهما عزما ، فإن استويا فى العزم فأسعدهما جد ، أى حظا (٧٨)٠ والواقع أن المنازل متنازعة مشتركة على قدر المروءة ٠ المرء ترفعه مروءته من المنزلة الوضيعه إلى المنزلة الرفيعة ٠ ومن لامروءة له يحط نفسه من المنزلة الرفيعة إلى المنزلة الوضيعة ٠ وإن الارتفاع إلى المنزلة الشريفة شديد والانحطاط منها هين ٠ فنحن أحق أن نروم مافوقنا من المنازل ، وأن نلتمس ذلك بمروءتنا (٣٥) ومما هو ملاحظ أن الرجل ذا المروءة قد يكرم على غير مال ، كالأسد الذى يهاب وإن كان رابضا ، والغنى الذى لا مروءة له يهان ، وإن كان كثير المال ، كالكلب لايحفل به ، وإن طوق وخلخل بالذهب (٦٧) ٠

والخلاصة أن مجموعة الأخلاق الحسنة لاتخرج فى الكتاب عن ضرورة مطابقة القول للعمل ، وفعل الخير ، والعدل فى معاملة الآخرين ، وبذل الجهد من أجل تحقيق الأهداف ، مع التحلى فى كل ذلك بالأخلاق العالية ، التى تتوجها المروءة ٠

٨- طبيعة الإنسان :

من طبيعة الإنسان أنه يحب الحياة محبة لنفسه ، وأنه لايحب من أحب من الأحباب إلا ليتمتع بهم فى حياته (٩٦) ويؤكد الكتاب أنه إذا خاف الإنسان على نفسه شيئا طابت نفسه عن المال والأهل والولد والوطن ، فإنه يرجو الخلف من ذلك كله ، ولا يرجو عن النفس خلفا (٩٠) .

ومن طبيعة النفس الإنسانية أنها تأبى الموت (٩٠) وهى رديئة تأمر بالفحشاء (٢٥) لكنها تظل أقرب شئ إلى الإنسان : هل أحد أقرب إلى الإنسان من نفسه ؟ وإذا لم يلتمس لها العذر فلمن يلتمسه ؟ (٥٥) ويعتبر الكتاب دفاع الإنسان عن نفسه من أفضل أنواع الجهاد ، فهو يقول صراحة: "ليس للمصلى فى صلاته ، ولا للمتصدق فى صدقته ، ولا للورع فى ورعه- من الأجر ما للمجاهد عن نفسه ، إذا كانت مجاهدته على الحق (٤٩) ويصل الأمر فى اعتبار مصلحة النفس ، والحرص على بقائها إلى عدم التضحية بها من أجل الأهل والأقارب . وفى هذا الصدد ، نجد النداء التالى: يانفس .. لايحملنك أهلك وأقاربك على جمع ماتهلكين فيه ، إرادة صلتهم ، فإذا أنت كالدخنة الأرجة (مثل عود البخور) التى تحترق ، ويذهب أخرون بريحها (١٨) .

وإذا كانت النفس بهذه الصوره ، فإن الجسد مطيتها . وهذا الجسد مملوء آفات . ومملوء أخلاطا فاسدة قذرة ، تعقدها الحياة ، والحياة إلى نفاد، كالصنم المفصلة أعضاؤه إذا ركبت ووضعت ، يجمعها مسمار واحد، ويضم بعضها إلى بعض ، فإذا أخذ ذلك المسمار تساقطت الأوصال (٢٨) . وأسوأ مايدخل الفساد على الجسد الطعام . وقل من أكثر الطعام إلا مرض(٧٧) .

أما القلب الإنسانى فلا يوجد شئ أخف ولا أسرع تقلبا منه (٨١) ومن هنا كانت مَعرفة الخلائق شديدة ، ولعمرى ماتكاد السرائر تعرف (٩٣) ٠

ومن الجدير بالذكر أننا كنا بحاجة إلى مزيد من التعرف على أحوال القلب وعالمه المتقلب ، ولكن كتاب كليلة ودمنة لايعطى اهتماماً كبيراً لهذا الجانب ، ويظل تركيزه منصباً على "التدبير العقلى" ومايصدر عن الإنسان من "أفعال" ٠

وإذا كان شكر النعمة واجبا على من وهبت له ، ونحن نشاهدها فى الحيوان ، فإن الإنسان أقلها شكرا "ليس شىء أقل شكراً من الإنسان" (١٠٦)٠

ومن الملاحظات التى تتصل بطبيعة الإنسان وسلوكه أنه لايزال مستمراً فى إقباله مالم يعثر ، فإذا عثر لج به العثار ، وإن مشى فى جدد الأرض (أى على أرض مستوية) (٦٩) ٠

٩- المال وعدمه :

الطابع الغالب على كتاب كليلة ودمنة هو الطابع العملى ، الذى يتم فى إطاره تزويد الإنسان بمجموعة من النصائح الأخلاقية التى يمكنه على أساسها التصرف فى مختلف المواقف التى يتعرض لها فى حياته الواقعية ٠ ومن هذه الزاوية ، يعد المال ركيزة أساسية فى تلك الفلسفة العملية ٠ بل أنه يأتى فى مقدمة مطالب الناس ورغباتهم : "الأمور الأربعة التى يطلبها الناس، وفيها يرغبون ، ولها يسعون : المال ، والذكر ، واللذات ، والآخرة" (٢٧) والمال هو الذى يحقق لصاحبه مكانته الاجتماعية المتميزة "فلما ظفر أحد بغنى ولم يطع " (٧٧) ، بل إن الإخوان والأعوان والأصدقاء لا وجود لهم ولا استمرار إلا بالمال (٦٦) وقد تبين أن من لامال له ، إذا أراد أمراً

قعد به االعدم عما يريده كالماء الذى يبقى فى الأودية من مطر الشتاء ، لايمر إلى نهر ، ولايجرى إلى مكان فتشربه أرضه(٦٦)

ويوغل الكتاب فى بيان الأهمية القصوى للمال حين يؤكد أن من لامال له لاعقل له ، ولادنيا ولا آخرة لـه" (٦٦) وربما يرجع ذلك إلى أن الفاقة بلاء ، تماماً مثل الحزن ، وقرب العدو وفراق الأحبة ، والسقم ، والهرم • ورأس البلايا كلها الموت(٩٠) يقول الكتاب : وجدت الفقر أس كل بلاء ، وجالباً إلى صاحبه كل مقت ، ومعدن النميمة • ووجدت الرجل إذا افتقر اتهمه من كل له مؤتمنا ، وأساء به الظن من كان يظن فيه حسنا ، فإذا أذنب غيره كان هو للتهمة موضعا ، وليس من خلة هى للغنى مدح إلا وهى للفقير ذم • فإن كان شجاعاً قيل : أهوج ، وإن كان جواداً سمى : مبذرا ، وإن كان حليما سمى : ضعيفا ، وإن كان وقوراً سمى بليدا (٦٦)

والفقر يعرض الإنسان إلى الحاجة • لكن الموت أهون من الحاجة التى تحوج صاحبها إلى المسألة ، ولاسيما مسألة الأشقياء اللئام • فإن الكريم لو كلف أن يدخل يده فى فم الأفعى فيخرج منه سماً فيبتلعه ، كان ذلك أهون عليه وأحب إليه من مسأله البخيل اللئيم (٦٦) ومن تجارب الكتاب ما جاء على لسان أحد المجربين : "وجدت تجشم الأسفار البعيدة فى طلب الدنيا أهون على من بسط اليد إلى السخى بالمال" (٦٧)

لذلك كان المال أحد المطالب التى ينبغى أن يسعى الإنسان إلى اكتسابها ، حتى يحفظ نفسه وشرفه ومكانته فى المجتمع "إنما المال يطلبه صاحبه ويجمعه من كل وجه لبقاء حاله ، وصلاح معاشه ودنياه ، وشرف منزلته فى أعين الناس ، واستغنائه عما فى أيديهم ، وصرفه فى وجهه : من صلة الرحم ، والإتفاق على الولد ، والإفضال على الإخوان (٢٥) وفى

موضع أخر ، يحدد الكتاب مصارف المال فى أربعة مواضع : فى الصدقة، وفى وقت الحاجة ، وعلى البنين ، وعلى الأزواج (٨١) ٠

١٠- القضاء والقدر :

سبقت الإشارة إلى أن استخدام مصطلحى القضاء والقدر كان من أهم العوامل التى ساعدت كتاب كليلة ودمنة على التغلغل فى ثقافة الشعوب الإسلامية ، نتيجة لأن هذين المصطلحين من أهم المصطلحات الدينية التى شاعت فى الثقافة الإسلامية التى تستمد جذورها من القرآن الكريم ، والسنه النبوية ٠

ويؤكد الكتاب أن القضاء إذا نزل صرف العيون عن موضع الشىء ، وغشى البصر (١١٠) كما أن القدر غالب على كل شئ ، لايستطيع أحد أن يتجاوزه (١١٠) من ذا الذى غالب القدر(٤٥) وأن الاجتهاد والجمال والعقل، وما أصاب الرجل فى الدنيا من خير أو شر إنما هو بقضاء وقدر من الله عز وجل (١٠٩) ويتكرر المعنى الأخير مرة أخرى فى قوله "ليس من الخير والشر شئ إلا وهو مقدر على من تصيبه المقادير" (٦٣) ٠

,إذا كان الأمر كذلك ، فإن الذكاء واستخدام الإنسان للحيلة لن يستطيعا الوقوف فى وجه المقادير "هل يغنى الكيس من المقادير شيئا ! (٦٨) ومن هنا قيل : إن أروح الأمور على الإنسان التسليم للمقادير ٠٠ لكن ينبغى التنبيه هنا إلى أن هذا الموقف المستسلم للقضاء والقدر إنما يكون بعد وقوعهما ، ونفاذ أمرهما ، وهذا معناه ألا يتوقف الإنسان عن العمل ، وبذل الجهد ، والأخذ بالأسباب ٠ "ليس لأحد النظر فى القدر الذى لايدرى ما يأتية منه ، ولا مايصرف عنه ، ولكن عليه العمل بالحزم والأخذ بالقوة ، ومحاسبة نفسه على ذلك " (٩٠) ، وهكذا فإن الايمان بالقدر لايمنع الحازم

من توقى المخاوف ، والاحتراس من المكاره ، ولكنه يجمع تصديقاً بـالقدر ، وأخذاً بالحزم والقوة (٩٠) ويتأكد هذا المعنى فى موضع آخر ، حين بقول الكتاب "يجب على العاقل أن يصدق بالقضاء والقدر ، ويأخذ بالحزم ، ويحب للناس مايحب لنفسه ، ولا يلتمس صلاح نفسه بفساد غيره" (٢٤)

ولايوجد إلا موضع واحد يشير فيه الكتاب إلى الاستسلام الكامل ، بل وانتظار ما يأتى بـه القضـاء والقدر: "إن أمر الدنيا كله بالقضاء والقدر ، والذى قدر على الإنسان يأتيه على كل حال ، والصبر للقضاء والقدر وانتظارهما أفضل الأمور" (١٠٨) .

١١- الحيلـــة :

يعد استخدام الحيلة ، وهى هنا بمعنى التلطف فى معالجة الأمور وحسن التأتى لها عن طريق استخدام العقل ، واستغلال الذكاء ، من أهم السمات التى تتجلى فى كتاب كليلة ودمنة ، وقد تمايزت الكثير من الشخصيات بجودة حبكتها للحيلة ، بل إن الحيوانات الضخمة والقوية قد هزمت بسبب استخدام أعدائها للحيلة ، مع أنها أصغر بدنا ، وأشد ضعفا . وهكذا يقرر الكتاب أن الأمور ليست بالضعف ولا القوة ، ولا الصغر ولا الكبر فى الجثة فرب صغير ضعيف قد بلغ بحيلته ودهائه ورأيه مايعجز عنه كثير من الأقوياء (٤٠) وتثبت التجارب أن الشخص الذى يتصرف بانفعال ودون روية لا ينجح فى بلوغ هدفه "اعلم أن سريع الاسترسال لاتقال عثرته (٨٧) والخلاصة هنا أن الحيلة تجزئ مالا تجزئ القوة (٤١) وهناك من قال : "وجدت صرعة اللين والرفق أسرع وأشد استئصالاً من صرعة المكابرة"(٨٧)

لكن الحيلة بكل أنواعها ليست سواء • فقلما تنجح حيلة العجلة والإرهاق (٤٣) بل إن بعض الحيلة مهلكة للمحتال (٤١) ومن الواضح أن الكتاب يعنى ضرورة حبك الحيلة بكثير من التعقل ، والمراجعة ، وأخذ الوقت الكافى لنضج الفكرة ، واعتبار كافة الاحتمالات • ولاشك أن هذه الأمور تستهلك طاقة الشخص الذى يستخدم الحيلة ، وتستنفد قواه • لهذا قالت العلماء "إن المحتال يموت قبل أجله" (٥٦) أى أنه من كثرة مايبذل من جهد ذهنى مكثف – يصل إلى حالة بالغة من التعب والإرهاق تؤدى به إلى الموت •

كذلك فإن لكل جهد غاية ، ولكل عمر نهاية • والإنسان إذا انقضت مدته ، وحانت منيته ، فهو وإن اجتهد فى التوقى من الأمور التى يخاف فيها على نفسه الهلاك – والمقصود هنا استخدام الحيلة – لم يغن ذلك عنه شيئا ، وربما عاد اجتهاده فى توقيه وحذره وبالاً عليه (٣١،٣٠)

ويمكن القول فى ختام هذا الموضوع إن نصوصه ، وإن كانت لاتزيد عن ثمانية ، فإنه يعد من السمات العامة فى الكتاب كله • يتبدى ذلك من خلال الحوار ، والمواقف المتنوعة ، كما يعد فصل كليلة ودمنة الذى يشغل البابين الأول والثانى نموذجاً واضحاً له •

١٢ – صاحب الدنيا :

يتكرر استخدام هذا المصطلح فى كتاب كليلة ودمنة للتعبير عن الإنسان المعتدل فى نظرته إلى أمور الدنيا والآخرة على السواء ، دون أن يعنى ذلك صاحب الدنيا فى مقابلة صاحب الآخرة • والدليل على ذلك يبدو بوضوح من النص التالى : صاحب الدنيا يطلب ثلاثة أمور ، لن يدركها إلا بأربعة أشياء : أما الثلاثة التى يطلب : فالسعة فى الرزق ، والمنزلة فى

الناس، والزاد للآخرة ، وأما الأربعة التى يحتاج اليها فى درك هذه الثلاثة : فاكتساب المال من أحسن وجه يكون ، ثم حسن القيام على ما اكتسب منه ، ثم استثمارة ، ثم انفاقة فيما يصلح المعيشة ويرضى الأهل والإخوان ، فيعود عليه نفعه فى الآخرة(٣٢) ومن أهم الخلال التى ينبغى لصاحب الدنيا أن يقتنيها ويقبسها : العلم ، والمال ، واتخاذ المعروف (٢٢) ويقال إن هناك ثلاثة أشياء يجب على صاحب الدنيا إصلاحها ، وبذل جهده فيها : منها أمر معيشته ، ومنها مابينه وبين الناس ، ومنها يكسبه الذكر الجميل بعد (٢٣،٢٤) ٠

غير أننا ينبغى أن ندرك أن الوصول إلى الأهداف التى يضعها الإنسان لنفسه فى الدنيا ، لايتم عادة إلا على حساب خسائر فادحه ، فإنه لم يبلغ أحد مرتبة إلا بإحدى ثلاث : إما بمشقة تناله فى نفسه ، وإما بوضيعة فى ماله ، أو وكس فى دينه (١٢) لذلك فإن الإنسان العاقل عليه أن يعرف أن الله تعالى قد جعل لكل شئ حداً يوقف عليه ٠ ومن تجاوز فى أشياء حدها أوشك أن يلحقه التقصير عن بلوغها (٢٣) وأنه ليس شئ من شهوات الدنيا ولذاتها إلا وهو متحول إلى الأذى ، ومولد للحزن ٠ فالدنيا كالماء الملح ، الذى لايزداد شاربه شربا إلا ازداد عطشا ٠ وهى كالعظم الذى يصيبه الكلب فلا يزال يطلب ذلك حتى يدمى فاه (٣٠)

ومن هنا ، لاينبغى لصاحب الدنيا إلا توقى المهالك والمتالف ، وتقدير الأمور ، وقلة الاتكال على الحول والقوة ، وقلة الاغترار بمن لايأمن ٠ فإنه من اتكل على قوته ، فحمله ذلك على أن يسلك الطريق المخوف ، فقد سعى فى حتف نفسه ، ومن لايقدر لطاقته طعامه وشرابه وحمل نفسه مالا تطيق ولاتحمل ، فقد قتل نفسه ٠ ومن لايقدر لقمته ، وعظمها فوق مايسع فوه

فربما غص بها فمات ، ومن اغتر بكلام عدوه وانخدع له وضيع الحزم ، فهو أعدى لنفسه من عدوه (٩٠) ٠

١٣- متفرقات :

بعد العرض السابق لنصوص المضمون الأخلاقى فى كتاب كليلة ودمنة ، والتى تبلغ حوالى (٢٥٦ نصا) ، تتبقى بعض النصوص المتناثرة التى يصعب إدخالها تحت موضوع معين فيما سبق ، وهذه النصوص تتميز هى الأخرى بطابع تقريرى يؤكد خصائص محددة ٠ يمكن أن نضعها فى الترتيب التالى ، معلقين على مايحتاج منها إلى تعليق :

- ان شهادة الواحد لاتوجب حكما (٦١)
- أفشل الأشياء أجهزها صوتا (٣٨)
- ماترك الأول للأخر (٥٥)
- ليس أحد بأعلم بما فى نفس الموجع الجزين ممن ذاق مثل مابه (٩٠)
- ثلاثة أشياء أصفار : النهر الذى ليس فيه ماء ، والأرض التى ليس فيها ملك ، والمرأة التى ليس لها بعل (١٠١)
- الريح الشديدة لاتعبأ بضعيف الحشيش ، لكنها تحطم طوال النخل ، وعظيم الشجر (٣٨) وهناك حديث نبوى يشبه الكافر والمنافق بشجرة الأرز، التى تأتى عليها الريح الشديدة فتكسرها إلى الأبد ، ويشبه المؤمن بالعشبة الصغيرة التى تميلها تلك الريح فقط ، ثم تعود لما كانت عليه ٠ ومن الواضح أن معنى الحديث أكثر عمقا ٠

– لاخير فى القول إلا مع العمـل ، ولا فـى الفقـه إلا مـع الـورع ، ولا فى الصديق إلا مع الوفاء ، ولا فى الحياة إلا مع الصحة ، ولا فى الأمن إلا مع السرور(٥١) .

– ألا ترى أن الماء ليس كالقول ، وأن الحجر أشد من الإنسان – ومـع ذلك – فإن الماء إذا دام انحداره على الحجر لم يلبث حتى يثقبه ويؤثر فيه ، وكذلك القول فى الإنسان (٤٩)

– لاتجزع من العذاب إذا وقفت منـك علـى خطيئـة . ولأن تعـذب فـى الدنيا بجرمك خير من أن تعذب فى الآخرة بجهنم مع الإثم(٥٦)

– من طابت نفسه بأن يحرقها فقد قرب لله أعظم القربان ، لايدعو عند ذلك بدعوة إلا استجيب له (٧٦) ومن الواضح هنا أن فكرة حرق النفس هـذه قد استعارها صوفية المسلمين وأطلقوا عليها ذبـح النفـس ، والمقصـود إماتـة كل شهواتها وأهوائها .

– ربما صنع الإنسان المعروف مع الضعيف الذى لم يجـرب شـكره ، ولـم يعـرف حالـه فـى طبائعـه ، فيقـوم بشـكر ذلـك ، ويكـافئ عليـه أحسـن المكافأة. وربما حذر العاقل الناس ، ولم يأمن على نفسه أحـداً منهـم (١٠٥) وهذا المعنى الأخير يتأكد فى موضـع آخـر ، فيقـول : "إن اسـتضافك ضيـف ساعة من نهار ، وأنت لاتعرف أخلاقه ، فلا تأمنه علـى نفسـك (٤٤) إيغـالا فى الحرص على الأمان ، وشدة الحذر من الغربـاء .

خاتمـــة :

لعل هذه المحاولة التى قمنا بها – من خـلال الإحصـاء ، والتصنيـف ، وإعادة التركيب – تكون قد ألقت ضوءاً جديدا ، أو على الأقل مختلفاً ، على كتاب كليلة ودمنة ، خاصة وأن هذه المحاولة إنمـا تصـدر مـن واقـع الكتـاب

ذاته ، ومما صرح به أصحاب مقدماته من أن "المضمون" هو مقصد الفلاسفة ، وأن الشكل ماهو إلا وسيلة لجذب انتباه العامة ، ومع ذلك فإننا نعتقد أن المضمون مفيد لكل من الفلاسفة وعامة القراء ٠ وقد لاحظنا مدى الغنى والتنوع فى صنوف الحكمة والتجارب التى ضمها الكتاب ، ووردت بين ثناياه ، والتى استحق بها أن يصمد حتى اليوم ، وأن يظل محتفظاً بقيمته بين أرقى المؤلفات التى أنتجها العقل البشرى ، واشتركت فى الإعجاب بها كافة الشعوب ، كما تبنتها مختلف الحضارات ٠

* * *

رأى فى " ليس "

أ٠د٠ أحمد عبد الدايم *

نهدف فى هذا البحث إلى بيان وضع "ليس" فى النحو العربى من خلال علاقاتها التركيبية والصرفية ، مستلهمين فى إثبات مانرى فى الاستعمال القرآنى لها ، وفكر النحاة حولها ، محاولين الوصول إلى فرض أساسه الإحساس بحرفيه ليس ، وإضافة مايسير مسارها من حروف أخر ، تحت باب واحد بعنوان " ليس وأخواتها " ، ولكى يأخذ البحث مساره المنهجى ، سوف نتناول الموضوع من خلال النقاط الآتية :

(أ) الحروف فى اللغة العربية ٠

(ب) حرفية ليس ٠

ولقد بنيت حكمى بحرفيتها على الأسس الآتية :

أولاً : تعريفات النحاة للفعل ٠

ثانيا : أقوال النحاة فى ليس

ثالثا : أحوال النفى فى ليس ٠

رابعاً : استخدامات ليس ٠

(*) أستاذ النحو العربى ، ووكيل كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ٠

خامساً : تبادل الصور بين ليس وأخواتها من خلال الاستعمال القرآنى لها ·

ثم يخلص البحث بعد ذلك إلى تصور جديد لباب نحوى تحت عنوان ليس وأخواتها وهى (ليس – ما – لا – لات – إن) ثم ضمننه خواص كل حرف منها ومشروط عمله عمل كان وأخواتها ·

وإنى لأتمنى من الله السداد والتوفيق · وعلى الله قصد السبيل ·

الحروف فى اللغة العربية :

المراد بالحروف هنا حروف المعانى ، أى التى تسبق الأفعال أو الأسماء لتأدية معنى من المعانى الجزئية التى حقها أن تؤدى بالحروف– كمعنى النفى والاستفهام والتأكيد والرجاء والتمنى ·

أو التى تسبق الأفعال والأسماء لتأدية وظيفة أساسية لاتتم إلا بها كوظيفة الرفع أو النصب أو الجزم أو الجر أو الربط بين أجزاء الكلام·

ومعنى هذا أن للحروف على صغر حجمها وظيفة خطيرة ومهمة جدا ، فمنها ما يؤثر على الحدث ، ومنها ما يؤثر على الزمن، ومنها مايغير الشكل · ولهذا فإن دورها فى اللغة كبير، وتأثيرها فى المعانى والتراكيب خطير ·

والحروف – فى نظر البحث – متعددة الوظائف :

(١) حروف تؤدى وظيفة الجر ، وهى حروف الجر مثل من – عن – فى – إلى ··· الخ

(٢) حروف تؤدى وظيفة النصب وهى بدورها نوعان :

أ- حروف مختصة بنصب الأفعال مثل (أن - لن - كى٠٠الخ)

ب- حروف مختصة بنصب الأسماء مثل (إنّ - أنّ - لكن - كأن - لعل) ٠٠ الخ

وهذه الحروف تنصب الأسماء التى تدخل عليها ، ولضعفها لايمتد تأثيرها إلى مابعدها فيترك على حاله ، وهـــى مـــا يســـميها النحـــاة بالحروف الناسخة للجملة الإسمية ٠

جـ- حروف مختصة بالدخول على الجملة الاســـمية ، ولقوتـــها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وهى (ليس - ما - لا - لات - إن) وهى ما أُطْلَقْتُ عليه اسم (ليس وأخواتها) ٠

د- حروف مختصة بجزم الفعل وهى نوعان ٠

- نـــوع ضعيـــــف لايجـــــــــزم إلا فعلا واحدا (لـــم - لما - لام الأمـــر ٠٠ الخ)

- نوع قوى يجزم فعليــــن ؛ فعـــل الشـــرط وجوابـــه (إن - مَنْ٠٠الخ)

حرفية ليـــس :

لاخلاف بينى وبين النحاة جميعا فى أن ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ولكن الذى أُخالف فيه معظمهم أن ليس حرف اُخْتُصَّ بــــهذه الوظيفة ٠ ولقد بنيتُ حكمى بحرفيتها على الأسس التالية :

أولا : تعريفات النحاة للفعل :

يقول سيبويه "واعلم أن الفعل الذى لايتعدى الفاعل، يتعدى إلى اسم الحدثان الذى أخذ منه ٠ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث ، ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنظلة قولك قد كان منه ذهاب"(١) ٠

ويضيف "ويتعدى إلى الزمان نحو قولك ذهب ، لأنه بنى لما مضى منه ومالم يمض، فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان ، ففيه بيان ما مضى ومالم يمض ، كما أن فيه استدلالا على نوع الحدث"(٢) ٠

وخلاصة هذا القول ، إن الفعل مادل على حدث مقترن بزمن ، وقد يكون هذا التعريف أكثر وضوحا عند ابن هشام حيث يقول "الفعل فى الاصطلاح مادل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفى اللغة : نفس الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما"(٣) ٠

وهذا ماذهب إليه ابن الحاجب فى شرح الكافية حيث يقول : "الفعل مادل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة "ويضيف (أى الماضى والحال والاستقبال"(٤) ٠

---

(١) الكتاب ٣٤/١ ٠
(٢) المرجع السابق ٣٥/١ ٠
(٣) شذور الذهب ١٦ ٠
(٤) شرح الكافية ٢٢٣/٢ ٠

ويقول السيوطى فى همع الهوامع ماهو أشمل : "الاسم مادل على معنى فى نفسه ولم يقترن بزمان ، والفعل مادل على معنى فى نفسه واقترن "ويضيف" والحرف مادل على معنى فى غيره"(١) ٠

والذى أفهمه مما سبق من تعريفات ، ومن غيرها الكثير ، أن الفعل كى يكون فعلا لابد أن يتوافر فيه شرطان :

١- دلالته على الحدث ٠

٢- دلالته على الزمن ٠

فهل "ليس" ينطبق عليها ماذكرتُ من تعريفات او ما استخلصتُه من شروط ؟

لا أظن "محايدا" يمكن أن يدعى شيئا من ذلك ؟

ولقد عودنا النحاة على الصرامة فى تطبيق الأحكام ، ولكنى فى هذه الأداة ، لم أجد إلا غموضاً سوف أذكره عما قليل ٠ وقد يقول قائل ، مثلما قال النحاة إن دليل فعليتها دخول الضمائر عليهما حيث نقول : لستُ ولستَ ولسْتَا ٠٠

وأبادر قائلا : هذه الضمائر ليست دليل فعلية وإنما هى علامات، فمثلا : الطربوش ، او البذلة يلبسهما الإنسان وليس معنى هذا إن ألبستهما لقرد صار بالضرورة إنسانا ؟ لذلك أسأل هؤلاء فى ليس سؤالا ولا أطلب عليه إجابة :

السؤال هو :

فى ليس نقول لَسْتُ : بفتح اللام عند اسنادها إلى تاء الفاعل ٠

---

(١) همع الهوامع ٤/١ ٠

ونقول : قُلْتُ : بضم القاف عند إسنادها إلى تاء الفاعل ٠

ونقول بِعْتُ : بكسر الباء عند إسنادها إلى تاء الفاعل ٠

ألست توى معى ان ليس هى الوحيدة من معتلات الوسط التى بقى فاؤها مفتوحا على الرغم من أن قاعدة الأفعال تقول : عند إسناد الفعل الماضى منها إلى تاء الفاعل يُضم أوله إنْ كان وسطه واواً وتكسر فاؤه إن كان وسطه ياء ، فما بال ليس ، لم يضم فاؤها ولم يكسر ٠٠ ؟

ويقولون عن ليس : إنها فعل ماضٍ لنفى حدوث الخبر وأنا أدعو للنظر إلى الآيات الكريمة التالية ، لنرى كيفية نفى الخبر إنْ كان هذا الزعم صحيحا :

يقول تعالى "أليس هذا بالحق" (١)

يقول تعالى "أليس الله بأعلم بالشاكرين" (٢)

يقول تعالى "أليس الصبح بقريب" (٣)

يقول تعالى "أليس فى جهنم مثوى للكافرين" (٤)

يقول تعالى "أوليس الله بأعلم بما فى صدور العالمين" (٥)

يقول تعالى "أليس الله بكافٍ عبده" (٦)

يقول تعالى "أليس الله بعزيز ذى انتقام" (٧)

يقول تعالى "أليس لى ملك مصر" (٨)

---

(١) سورة الأنعام ٣٠
(٢) سورة الأنعام ٥٣
(٣) سورة التوبة ٨١ ٠
(٤) سورة الزمر ٣٢ ٠
(٥) سورة العنكبوت ١٠ ٠
(٦) سورة الزمر ٣٧ ٠
(٧) سورة الزمر ٣٧ ٠
(٨) سورة الزخرف ٥١ ٠

ولقد وردت بهذا الأسلوب وهذا المعنى فى ستة عشر موضعا فى القرآن الكريم ٠ ويصر النحاه على أن ليس تعمل عمل كان وأخواتها ، حيث إنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وانا لا أنكر هذا العمل ، ولكننى أتساءل ، اليس نصبها للخبر فى الأغلب الأعم محلا وليس نصبا ظاهرا ، انظر معى هذا الأحصائية لتتبين صدق قولى :
وردت ليس فى القرآن الكريم ثمانيا وثمانين مرة ٠

١- منها ثلاثون مرة خبرها شبه جملة (جار ومجرورة وأداة الجر اللام) مثل قوله تعالى : "ليس له من دون أولياء"(١) ٠

ومثل قولة تعالى : "ليس لها من دون الله كاشفة"(٢) ٠

٢- ومنها أربع وعشرون مرة خبرها شبه جملة (جار ومجرور، وأداة الجر الباء) مثل قوله تعالى : "ليس بى ظلالة ولكنى رسول من رب العالمين"(٣) ٠

"وليس بى سفاهة ولكنى رسول من رب العالمين"(٤) ٠

ومنها بالطبع جر الخبر بالباء الزائدة ٠

٣- ومنها ثمانى عشرة مرة جاء خبرها (شبه جملة جار ومجرور، وأداة الجر على) ٠ مثل ذلك قوله تعالى "فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة (٥) ٠

ومثل ذلك قوله تعالى "ليس على الأعمى حرج"(٦) ٠

---

(١) سورة الأحقاف (٣٣) ٠
(٢) سورة النجم ٥٨ ٠
(٣) سورة الأعراف ٦١ ٠
(٤) سورة الأعراف ٦٧ ٠
(٥) سورة النساء ١٠١ ٠
(٦) سورة النور ٦١ ٠

٤- ومنها خمس مرات جاء خبرها (شبه جملة جار ومجـــرور، وأداة الجر من) مثل ذلك قوله تعالى : "قال يـــانوح إنـــه ليـــس مـــن أهلك"(١) ٠

"فمن شرب منه فليس منى"(٢) ٠

٥- ومنها خمس مرات جاء خبرها شبه جملة (جار ومجـــرور) وحرف الجر "فى" قوله تعالى :

"اليس فى جهنم مثوى للكافرين"(٣) ٠

"يقولون بأفواهم ماليس فى قلوبهم"(٤) ٠

٦- ومنها مرتان جاء خبرها شبه جملـــة "جـــار ومجـــــرور" وحرف الجر الكاف :

هما فى قوله تعالى "يانساء النبى لستن كأحد من النساء"(٥) ٠

وقوله تعالى "ليس كمثله شىء"(٦) ٠

٧- وردت مرتين عبارة عن أسلوب قصـــر بمعنـــى مـــا وإلا وبالطبع ليس فيهما نفى ، كما أنها غير ناصبة للخبر ، منها قوله تعالى "وأن ليس للإنسان إلا ماسعى"(٧) ٠

وقوله تعالى (ليس له فى الآخرة إلا النار)(٨) ٠

---

(١) سورة البقرة ٢٤٩ ٠
(٢) سورة هود ٤٦ ٠
(٣) سورة الزمر ٦٠ ٠
(٤) سورة آل عمران ١٦٧ ٠
(٥) سورة الأحزاب ٣٢ ٠
(٦) سورة الشورى ١١ ٠
(٧) سورة النجم ٣٩ ٠
(٨) سورة هود ٦ ٠

وخلاصة هذا أن خبر ليس ورد أربعا وثمانين مرة شبه جملة (جـــارا ومجرورا) فى محل نصب ، واربع مرات– فقـــط – ورد منصوبـا صراحة ٠

كما أن اسمها ورد خمسا وخمسين مرة فى القرآن الكريم نكـرة والخبر شبه جملة متقدما عليه ٠

(معنى هذا أن ليس تنفى وقوع شئ على مايأتى بعدها اسما كـان أو خبرا ٠

فان تقدم الخبر فانها تنفى وقوع الاسم عليه ٠

انظر قوله تعالى : "إنه ليس له سلطان"(١) ٠

حيث نفت وقوع السلطان على الخبر (له) ٠

وأيضا قوله تعالى : "ليس عليكم جناح" (٢) ٠

حيث نفت وقوع (جناح) وهو الاسم على الخبر) "عليكم"

وتنفى وقوع الخبر على الاسم فى قوله تعالى : "قال يانوح إنه ليـس من أهلك"(٣) ٠

قال تعالى : (ألا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم"(٤) ٠

قال تعالى "ولاتقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا"(٥) ٠

"وليس فى هذا تشبه تماما حروف النفى الأخرى ، وهذا أيضا يقـوى من اعتقادى فى حرفيتها ، ومن دراستى لليس فى القرآن الكريـم لـم أجدها يتقدم عليها خبرها ولو مرة واحدة ، وهذا يقوى حرفيتها حيـث

---

(١) سورة النحل ٩٩ ٠ (٢) سورة النساء ١٠١ ٠ (٣) سورة هود ٤٦ ٠
(٤) سورة هود ٨ ٠ (٥) سورة النساء ٩٤ ٠

تشبه ليس فى هذا أخواتها (لا – ما – لات – إن) ، يقول فى ذلك السيوطى فى همع الهوا مع "وأما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاح وابن السراج والسيرافى ، والفارسى وابن اخته والجرجانى وأكثر المتأخرين ، منهم ابن مالك على المنع فيها"(١) ٠

ثم ايضا من خلال تأملى لورودها فى القرآن الكريم وجدت الدليل على حرفيتها ٠ فقد وردت ثمانى مرات معطوفا عليها بلا النافية ، والمعنى مستقيم ، بل هو نفس المعنى ، والوظيفة هى نفس الوظيفة ، من ذلك قوله تعالى :

١- "ليس بأمانيكم ولا أمانى أهل الكتاب"(٢) ٠

أى : وليس بأمانى أهل الكتاب ٠

٢- "ليس لهم من دونه ولى ولا شفيع"(٣) ٠

أى : ليس لهم من دونه ولى ، وليس لهم من دونه شفيع ٠

٣- "ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لايجدونماينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله"(٤) ٠

فالمعنى : ليس على الضعفاء حرج

وليس على المرضى حرج

وليس على الذين لايجدون ماينفقون حرج ٠

هل هناك مايخل بالمعنى مع هذا التبادل بين الحرفين أو مايخل بالأسلوب ؟

---

(١) الهمع ١/١١٥ ٠ (٢) سورة النساء ١٣٣ ٠

(٣) سورة الانعام ٥١ ٠ (٤) سورة التوبة ٩١ ٠

ثم ماذا يطير ليس ، بل ماذا يضير النحو العربى أن تكون حرفا مادامت الوظيفة لن تتغير ؟

ثانيا : أقوال النحاة فى ليس :

تعددت أقوال النحاة فى ليس وتضاربت تضاربا شديدا ، فمنهم من يدعى فعليتها ، ولكنه لاينفى حرفيتها فى بعض المواقع ، ومنهم من يؤكد حرفيتها فى كل أطوارها ، لذلك رأيت بعد أن استقصيت ورودها فى القرآن الكريم – الذى يؤكد حرفيتها – أن أتتبع أقوال النحاة فيها ، حتى تتضح الصورة ، وتتجلى المقولة .

يقول سيبويه "قد يكون لكان موضع آخر، يقتصر على الفاعل فيه – يقصد تمامها - تقول : قد كان عبد الله ، أى قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر ، أى وقع الامر ، وقد دام فلان ؛ أى ثبت. ، كما تقول رأيت زيدا تريد رؤية العين ، وكما تقول أنا وجدته ، تريد وجدان الضالة ، وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة كان ومرة بمنزلة قولك استيقظوا وناموا . فأما ليس فإنه لايكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعا واحدا ، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر"(١).

وسيبويه فى هذا النص لاينكر مخالفة ليس لكان وأخواتها فإنه لايجوز عليها مايجوز على كان وأخواتها ، لذلك توصل إلى نتيجة منطقية ، وهى عدم تصرفها كتصرف كان وأخواتها ، ومن ثم فهى

---

(١) الكتاب ٤٦/١ .

لايمكن ان تكون فعلا تاما ، ليس لعدم تصرفها فقط ولكن - وهذا مالم يقله سيبويه - لحرفيتها أيضا .

ويقول المبرد فى المقتضب ما يوصلنا إلى حقيقة حرفية ليس أو مايقربنا إلى هذه الحقيقة ، يقول : "فأما ليس فلا يجوز أن تخبر عما عملت فيه بالالف واللام ، لانها ليس فيها (يفعل) ولايبنى ولايبنى منها فاعل ولكن يخبر بالذى وذلك قولك وليس زيد إلا قائما فإن قيل ذلك . أخبر عن زيد فى قولك ليس زيد منطلقا قلت : الذى ليس منطلقا زيد(١) ويضيف بعدها "وكل شئ ليس فيه فعل فالإخبار عنه لايكون إلا بالذى ، تقول : زيد أخوك ، فإن قيل أخبر عن "زيد" قلت : الذى هو أخوك زيد"(٢) .

ونص المبرد هذا يعترف اعترافا واضحا بحرفية ليس حيث يقول "لانها ليس فيها (يفعل) أى ليس فيها زمن ، كما أنه يقول (ولا يبنى منها "فاعل") أى ليست متصرفة ، لذلك لايخبر عنها بما فيه الألف واللام مثل بقية أخواتها .

ويقول الرضى فى شرح الكافية ، "قال : سيبوية وتبعه ابن السراج : "ليس للنفى مطلقا ، تقول : "ليس خلق الله مثله" فى الماضى، وقال تعالى "ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم" فى المستقبل ، وجمهور النحاة على أنها لنفى الحال"(٣) وشروط ابن مالك لدخول

---

(١) انظر المقتضب للمبرد ٣/١٠٠ .   (٢) المرجع السابق .

(٣) شرح الكافية ٢/٢٩٦ .

ليس على الماضى أن يكون اسمها ضمير الشأن(١) والنــص الســابق مردود عليه بملحوظتين :

الأولى ، أن سيبويه قرر أن ليس للنفى مطلقا ٠ وأنا أسأل ايــن النفى فى قوله تعالى "أليس الصبح بقريب" ؟ (٢) ٠

الثانية ، فى المثال الذى جاء به لدلالتها على نفى الماضى "ليـس خلق الله مثله" ٠

لو كانت ليس فعلا كما يذكرون لما دخلت على الفعل بعدهــا ، ولا مجال لآية تخريجات فى هذا المجال ، والرأى الذى لايحتاج إلــى تخريج أولى مما يحتاج ٠

ويضيف الرضى "وسيبويه والأكثرون علــى أنــه فعــل غــير متصرف ، وقال أبو على فى أحد قوليه إنه حرف"(٣) ٠

ويضيف الرضى "قال أبو على : وما إلحاق الضمير.به فى لست ولستما ولستم ، فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة ، وبمعنــى مــا كــان وكونه رافعا فناصبا ، كما ألحق الضمير فى هاء (هائيا هاءوا هــائى هائين) مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل" (٤) ٠

وهذا القول جدير منا بالاحترام والتأمل - فهو يذكر فى صراحة ووضوح أن سبب أسناد الضمائر إلى ليــس - وهــو مايتمســك بــه كثيرون لاثبات فعليتها - ليس لكونها فعلا ، ولكن لكونها حرفا أشــبه الفعل فى أساس وضعه وفى عمله ، وهذه ليســت ميــزة تحتــفى بها

---

(١) مثال ابن مالك (ليس خلق الله أشعر منه) ٠ انظر همع الهوا مع ١١٣/١ ٠

(٢) سورة التوبة ٨١ ٠ (٣) شرح الكفية ٢٩٦/٢ ٠ (٤) شرح الكافية ٢٩٦/٢ ٠

ليـــس ، بل هناك أسماء أفعال تسند للضمائر أيضا ليس لأنها أفعال ، ولكنها لشبه قائم بينهما ، ومثل لنا باسم الفعل "هاء" ٠

ومما يزيد فى يقينى من حرفيتها ، ما ورد فى الهمع ، وكثير من كتب النحو ، "حكى أبو عمرو بن العلاء ان لغة بنى تميم إهمال ليـــس مع إلا حملا على ما ، كقولهم : ليس الطيب إلا المسك "بالرفع علــــى إهمالها ولاضمير فيها" القصة(١)

فالراسخ عند علماء النحو أن "ما" تهمل إذا انتقض عملها بـــإلا ، وهذا ماحدث مع ليس ، إلا أن ألنحاة أجمعوا على إهمال "ما" فى هــذه الحال ، واختلفوا فى إهمال ليس ٠ حيث أهمـــل التميميـــون وأعمـــل الحجازيون ، وأننى أتساءل ، لماذا لم تختلف تميم مع الحجـــــاز فـــى إعمال كان وأخواتها ، بينما اختلفا فى ليس ؟ أليس هــذا يقـــوى مـــن اعتقادى فى أنها حرف ٠٠ لأنه ما اختلف العلماء فى أعمـــــال فعـــل أبدا٠ ولقد وجهت كتب النحو القول السابق "ليس الطيب إلا المســــك" توجيهات شتى ، من أهمها أن (ليس) مهملة غير عاملة(٢) ٠

ولقد وردت فى كتب النحو أقوال مستفيضة عن أحوال ليــــس ، وما تفيده من نفى ، وما يصيبها من إعمال أو إهمال ، حملا على ما ، ولا ، مما يدفع مظنة كونها فعلا ، بل هذه المقارنة توحى بأن المقارن والمقارن به شئ واحد ٠

---

(١) انظر الهمع ١/١١٥ ، الاشمونى ١/٢٣٧ ، شرح التصريح ١/١٨٥ ٠

(٢) انظر المرجع السابق ٠

يقول السيوطى فى الهمع "وذهب قوم إلى أن ليس وما مخصوصان بنفى الحال ، وبنوا على ذلك أنهما يعينان المضارع له ، وذهب آخرون إلى أنهما ينفيان الحال والماضى والمستقبل" (١)

أليس هذا تعميما عجيبا ، فى عمل فعل كما يدعون • فى اعتقادى أن التعميم صفة من صفات الحروف ، كما أن التخصيص صفة من صفات الأفعال •

والأفعال فى كان وأخواتها يجوز تقدم خبرها عليها ، بل يجب هذا التقدم أحيانا ، كما هو واضح فى كتب مطولات النحو ، ولكن العجب كل العجب ، أن هذا لايجوز فى ليس ، بل ولايجوز فيما ينفى بما من هذه الأفعال ، "فلا يقال لا أكلمك كيف مابرح زيد ، ولا أين مازال زيد، ولا أين مايكون زيد ، ولا أين ليس زيد"(٢)

والسبب فى هذا لعله واضح ، وهو أن أدوات النفى بما فيها ليس، وما ولا ولات ، وإن لها الصدارة فى الكلام ولايجوز أن يتقدم عليها شئ آخر ، أو لأنها حروف والحروف تعمل فيما بعدها ، ولا يمكنها العمل فيما يتقدم عليها • ومن ثم منع ذلك التقدم •

يقول السيوطى "ويجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام وليس والمنفى بما • "ويضيف" وأما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيوافى والفارسى وابن اخته والجرجانى واكثر المتأخرين منهم ابن مالك ، على المنع فيها قياسا على فعل التعجب وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف" (٣)

---

(١) همع الهوامع ١١٣/١ • (٢) همع الهوامع ١١٣/١ • (٣) همع الهوامع ١١٧/١ •

وتحدث السيوطى مرة أخرى عن حذف اسم كان وخبرها ، فمنع ذلـك منها جميعا عدا ليس • يقول : "وفصله ابن مالك فمنعه فى الجميع إلا ليس، فأجاز حذف خبرها اختيارا ، ولو بلا قرينة ، إذا كــان اســمها نكرة عامة تشبيها بلا ، كقولهم فيما حكاه سيبويه (ليس أحد) أى هنــا وقوله !

"فأما الجود منك فليس جود"(١) •

ويضيف "وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفراء ، وقال يجوز فــى ليس خاصة أن تقول : ليس أحد ، لأن الكلام قد يتوهم تمامه بليــس ، أو نكره كقوله : ما من أحد"(٢) •

بيد أنه ورد فى النصوص التراثيــة ، منســوبة إلــى عصــر الاستشهاد ، بعض الجمل التى حذف منها خبر ليس ، من ذلك "قــول التميمى " :(٣) •

لهفى عليك للهفة من خائب   يبقى جوارك حين ليس مجير

فقد حذف خبر ليس ، والتقدير حين ليس مجير باقيا

وقول الأخر :

بئستم وخلتم أنه ليس ناصر   فبؤتم من نصرنا خيــر معقل

حيث حذف الخبر أيضا والتقدير ليس ناصر موجودا

ولقد عقب على هذه النماذج وغيرها، الدكتور على أبو المكارم قائلا:

---

(١) همع الهوامع ١/١١٦   (٢) المصدر السابق •

(٣) الضوابط النقدية للجملة بتصرف ٣٢٨ •

"وقد اختلف موقف النحويين من هذه النصوص وماثلها ، فأما جمهورهم فقد جعلها من قبيل الضرورة الشعرية ، ولكن منهم من ذهب إلى جواز ذلك في غير الشعر أيضا بشرطين :

(١) أن تكون الأداة ليس دون أخواتها ٠

(٢) ان يكون اسمها نكرة عامة ٠

مستندا إلى ما أثر عن سيبويه أنه حكى قول العرب : ليس أحد، فقد حذف الخبر بعد ليس اختيارا ، أى فى غير الشعر ، واسمها نكرة عامة كما ترى"(١) ٠

وأضيف إلى ماسبق أن ليس فى حالة دخولها على الاسم النكرة تشبه لا النافية للجنس فى مثل (نحن منتصرون لاريب) من حيث المعنى لا الوظيفة ، لذلك يجوز حذف الخبر بشرطين :

(١) ان يكون اسمها نكرة عامة ٠

(٢) ان يكون الخبر المحذوف مفهوما من السياق ٠

وبهذا تتأكد حرفية ليس ٠

وحرفية ليس فى النصوص السابقة واضحة للعيان لسببين :

(١) لأنها انفردت بهذه الخصوصية عن كان وأخواتها ٠

(٢) وأن هذه الخصوصية من سمات الحروف النافية ،

وما عليك لتتبين هذا إلا أن تستبدل ما بليس أولا لترى صدق ما أقول٠

انظر : فأما الجود منك فليس جود ٠

---

(١) المصدر السابق ص ٣٢٩ ٠

يمكن أن القول : فأما الجود منك فما جود ٠

فأما الجود منك فلا جود ٠

والمثال الثانى (ليس أحد   يمكن أن نقول

ما أحد

لا أحد

فهل هناك مخالفة فى المعنى أو الوظيفة ؟

ولقد كثر الخلاف فى مسألة توسط خبر ليس بينها وبين اسمها ، فقد اجاز البصريون ذلك اعتمادا على روايات تؤيد ذلك ، ومنعه الكوفيون – لأن الخير فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدم الخبر فيعود الضمير على متأخر ٠

والحقيقة أن هذا الأمر جائز فى كان وأخواتها على الإطلاق كما أنه جائز فى ليس بشرط أن يكون الاسم نكرة ، والخبر شبه جملة، أما غير ذلك فإنه ممتنع ٠

مثال الجائزة قوله تعالى "ليس على الأعمى حرج" (١)

وقوله تعالى "ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة" (٢)

أما الجواز على الاطلاق فقد استشهد عليه البصريون بقوله تعالى:

"ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب" (٣) ٠

وقول الشاعر / فليس سواء عالم وجهول (٤)

---

(١) سورة النور ٦١ ٠   (٢) سورة النساء ١٠١ ٠

(٣) سورة البقرة ١٧٧ ٠   (٤) البيت للسموءل من قصيدة مطلعها :

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه   فكل رداء يرتديه جميل

ويستحيل فى رأيى – أن يكون المصدر المؤول فى الآية الكريمة اسم ليس والبر خبرها ، لأن المعرفة أولى بالابتداء ، والمصدر المؤول فى حكم النكرة ، بدليل دخول الباء الزائدة عليه فى قوله (ليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها" (١) مع ملاحظة ان البر جاءت مرفوعة فى هذه الآية الكريمة وفى رأيى أن اسم ليس ضمير الشأن ، وأن البر الخبر وجاء متأخرا ، كما تقضى بذلك قواعد النحو والذوق السليم • أما قول الشاعر / فليس سواء عالم وجهول •

ففى رأيى أن (عالم وجهول) مرفوعان ، ليس لأن عالما اسم ليس متأخرا ، ولكنه مرفوع على الاستئناف ، واسم ليس محذوف تقديره فليس هذان سواء : عالم وجهول •

لذلك كان مصيبا السيوطى ، حينما قال "**ومنعه بعضهم فى ليس تشبيها بما**" (٢) •

ثالثا : أحوال النفى فى ليس :

ومما يؤيده وجهة نظرنا فى اعتبار ليس حرفا يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، أن نفيها لاينصب على زمن معين ، بل أحيانا لايفيد النفى مطلقا •

---

(١) سورة البقرة ١٨٩ • (٢) همع الهوامع ١/١١٧ •

فأولا : إذا استخدمت ليس من دون أن يكون فى الجملـــة مـــايدل على زمن محدد أفادت النفى فى الحال – هكذا قرر النحاة(١) – مثـــل ذلك ورد فى قوله تعالى "ليس على الأعمى حرج" (٢) ٠

وورد فى قوله تعالى "إن عبادى ليس لك عليهم سلطان" (٣) ٠

وثانيا : إذا كان فى الجملة مايفيد زمنا ماضيا أو حالا أو مستقبلا فإن النفى يرتبط بهذه الأزمان ٠

مثال النفى فى الماضى : ليس خلق الله مثله(٤) ، أى لم يخلق الله مثلـه واسم ليس ضمير الشأن ٠

ومثال النفى فى الحاضر : قوله تعالى "فليس له اليوم ههنا حميم" (٥)

ومثال النفى فى المستقبل : قوله تعالى "ألا يوم يأتيهم ليس مصروفـــا عنهم" (٦) وقول الأعشى :

له نافلات لايغيب نوالها   وليس عطاء اليوم مانعه غدا(٧)

وقد لاتدل على نفى مطلقا ، وهو مالم يتحدث عنه النحاه ، علـــى الرغم من وجودها فى السياق ، ولكنها قد تفيد نواحى بلاغيـــة ليـــس المقام مقامها ، مثل الاستنكار ، والإيجاب ، وأثبات المنفى ، وذلـــك اذا وقعت بعد الهمزة الدالة على الاستفهام ، وساعتهـــا فـــان الاستفهـــام

---

(١) همع الهوامع (١/١١٣ ، الدرر اللوامع ١/٩٣ والصبان على الأشمونى ١/٢٤٥)
(٢) سورة النور ٦١ ٠   (٣) سورة الإسراء ٦٥ وسورة الحجر ٤٢ ٠
(٤) شرح الكافية ٢/٢٩٦ ٠   (٥) سورة الحاقة ٣٥ ٠
(٦) سورة هود ٨ ٠
(٧) انظر حاشية الدسوقى ١/٣٩٩ ، والضوابط النقعدية للجملة ٣٤٢ ٠

لايحتاج إلى إجابة ، وإن كان لابد من الإجابة فأداة الايجـــاب (بلـــى) وأداة النفى (نعم) ٠

انظر قوله تعالى (أليس الصبح بقريب) (١)

(أليس الله بكاف عبده) (٢)

وبهذا يتبين لنا ان ليس تتميز بخصائص دلاليـــة تبعدهـــا عـــن الانضواء تحت علم الفعلية ، لأن الأفعال دلالتها على الزمـــن تتغـــير بتغير صياغتها ، أما ليس فإن صياغتها جامدة عند صـــــورة واحـــدة وتغيير زمن النفى منصب على الأسلوب والسياق ، وهذا يوحى بـــأن معناها ينبع من غيرها مثل بقية الحروف ، لذلـــك عـــرف النحـــاة الحرف بأنه (مادل على معنى فى غيره) (٣) ٠

رابعا : استخدامات ليس :

يمكننا ان نستخلص من خلال البحث ، وكذلك من خلال كتـــب النحو المتعددة ، قديمها وحديثها ، أن ليس لـــها ثلاثـــة كاســـتخدامات اسلوبية كلها توحى بأنها حرف لاشك فى هذا ٠

الاستخدام الاول :

وردت ليس داخلة على الجملة الفعلية ، نحو "ليـــس خلـــق الله مثله"(٤) ٠

---

(١) سورة هود ٨١ ٠

(٢) سورة الزمر ٣٦ ٠

(٣) شذور الذهب ١٧ ٠

(٤) شرح الكافية ٢/٢٩٦ ٠

وقد اعتبرها بعض النحاة هنا حرف نفى شبيها بما النافية ، ولكن ابن مالك يرفض هذا ، ويرى أنها عاملة ، واسمها ضمير الشأن المحذوف ومابعدها خبرها(١) ولقد رجحنا الرأى الأول ورفضنا الرأى الثانى قبل ذلك .

الاستخدام الثانى :

ان يرد بعدها اسما مرفوعا فقط دون أن يليه اسم منصوب مثال ذلك قوله الشاعر : (٢)

أين المفر والإله الطالب   والأشرم المغلوب ليس الغالب

وقد اختلف النحاة فى توجيهها :

فأولا : منهم من ذهب إلى أنها حرف عطف بمعنى "لا" .

وثانيا : ومنهم من ذهب إلى أنها عاملة ، وأنها دخلت على الجملة الاسمية . واسمها المرفوع بعدها ، والخبر ضمير يعود على مايتسق مع المعنى .

وثالثا : ذهب ابن مالك إلى أن ليس تختص بأنها تقتصر على ذكر الاسم وحده دون الخبر ، من غير قرينة تدل عليه ، إذا كان نكرة محضة(٣) وقد عالجنا هذا فى البحث قبلا .

---

(١) شرح الكافية ٢٩٦/٢ .

(٢) انظر الضوابط النقعيدية للجملة ٣٤٣ .

(٣) تسهيل الفوائد ٥٥ وانظر همع الهوامع ١١٦/١ .

الاستخدام الثالث :

يجوز أن يقترن خبر ليس (بإلا) وهو مايسميه البلاغيون (١) بأسلوب القصر ، من ذلك قولهم : "ليس الطيب إلا المسك" وقد اختلف فى إعراب مابعد إلا، التميميون على الرفع ، وأهل الحجاز على النصب، وقد وجه النحاة النصب على أنه خبر ليس ، أما الرفع فأشهر تخريجاته" أن ليس مهملة غير عاملة" (٢) ٠

خامسا : تبادل الصور بين ليس واخواتها :

فى هذا المقام سأعرض نماذج من القرآن الكريم ، لليس وما ولا، وإن ، وما علينا إلا أن نستبدل واحدة بأخرى لنرى هل سيتغير المعنى أم لا" حتى يستبين الحق من الغى :

(١) قال تعالى : "ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد"(٣)

قال تعالى : "من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ، ومار بك بظلام للعبيد"(٤) ويمكننا أن نقول فى غير القرآن الكريم :

ليس ربك بظلام للعبيد ٠

وما ربك بظلام للعبيد ٠

(٢) قال تعالى "قال ما أظن أن تبيد هذه أبدا"(٥)

قال تعالى "وما أظن الساعة قائمة(٦)

---

(١) انظر ص ١١ من هذا البحث ٠

(٢) انظر الاشمونى ٢٣٧/١ ، همع الهوامع ١١٢/١ ، شرح التصريح ١٨٥/١ والضوابط التقعيدية للجملة ٣٤٣ ٠

(٣) سورة آل عمران ١٨٢ ٠ (٤) سورة الحج ١٠ ٠

(٥) سورة الكهف ٣٥ ٠ (٦) سورة فصلت ٥٠ ٠

ويمكننا ان نقول فى غير القرآن الكريم

"لست أظن الساعة قائمة"

لا اظن الساعة قائمة

إن اظن الساعة قائمة

ويمكننا ان نقول ايضا فى غير القرآن الكريم ·

لست أظن أن تبيد هذه أبدا

لا أظن أن تبيد هذه أبدا

ان اظن أن تبيد هذه أبد

(٣) قال تعالى "إن نظن إلا ظنا" (١)

ويمكننا أن نقول فى غير القرآن الكريم

لسنا نظن إلا ظنا

ما نظن إلا ظنا

لا نظن إلا ظنا

(٤) قال تعالى "إن يتبعون إلا الظن وان هم إلا يخرصون"(٢) ·

ويمكننا أن نقول فى غير القرآن الكريم

ليس يتبعون إلا الظن

لايتبعون إلا الظن

مايتبعون إلا الظن

(٥) قال تعالى "وما يتبع أكثرهم إلا ظنا"(٣)

---

(١) سورة الجاثية ٣٢ ·

(٢) سورة الأنعام ١١٦ ·

(٣) سورة يونس ٣٦ ·

ويمكننا أن نقول فى غير القرآن الكريم ٠

"ليس يتبع أكثرهم إلا ظنا"

لا يتبع أكثرهم إلا ظنا

إنْ يتبع أكثرهم إلا ظنا

(٦) قال تعالى " مالهم به من علم إنْ يتبعون إلا الظن"(١)

ويمكننا أن نقول :

ليس لهم به من علم	مايتبعون إلا الظن
إنْ لهم به من علم	ليس يتبعون إلا الظن

(٧) قال تعالى "ماندرى ما الساعة إنْ نظن إلا ظنا"(٢)

ويمكننا أن نقول :

لسنا ندرى ما الساعة	ما نظن إلا ظنا
إن ندرى ما الساعة	لا نظن إلا ظنا

وبعد ٠٠ فأننى ما قصدت بهذه الأمثلة التى سقتها على مثال من اى القرآن الكريم إلا لتوضيح أنَّ تغيير الاداة وتبادلها بين ليس وأخواتها فى كلامنا العادى لايغير كثيرا من دلالة الحرف على المعنى المطلوب ، وانى لاستغفر الله على ذلك ، وما أردت إلا أن أضع نهاية لهذا اللغط الشديد ، وما أرانى إلا أن اجتهدت وما التوفيق الا بالله ٠

صياغة جديدة

وأقصد بها إعادة عرض باب (ليس وأخواتها) ، وليس المقصود بذلك ، أننى سآتى بما لم يأت بها الآخرون ولكن المقصود من هذا

---

(١) سورة النجم ٢٨ ٠ (٢) سورة الجاثية ٣٢ ٠

انشاء باب جديد هو فى ذاته باب قديم ، كان يطلق عليــه (الحــروف المشبهات بليس) هذا الباب هو :

ليس واخواتها

عددها : خمسة حروف هى (ليس – ما – لا – لات – إنْ)

عملها : ترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها ، أى أنها تعمـل عمل كان وأخواتها ٠

خواصها : تختص هذه بالحروف بخواص مشتركة هى :

١– أفادت النفى ، وكلها لنفى مضمون الجملة ٠

٢– الدخول على الجملة الاسمية ونسخها ، لذلك فهى حــــروف ناسخة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ٠

٣–كلها لها الصدارة فى الكلام لايجوز تقدم شئ من معموليـــها عليها ٠

شروط عملها العمل السابق :

كى تعمل الحروف السابقة النسخ فى الجملة الاسمية فـترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، لابد أن تتوافر فيها شروط معينة عامـــة وخاصة ٠

أولا : شروط عامة :

وهى شروط تتوافر فى جميع هذه الحـــروف علـــى قــدم المساواة وأهمها :

- أن تفيد نفى مضمون الجملة ٠

– الا يتقدم عليها أحد معموليها ، فـــى ليس غالبا ، وفى بقيتها مطلقا ٠

– الا ينتقض نفى خبرها بإلا فى ليس عند التميمين وفى بقيتها مطلقا ٠

والشرط الاول أخرج (ليس يكـــون) و (ليـــس غـــير) اللتيـــن تستخدمان أداتى استثناء وكذلك أخرج ما الاستفهامية والشرطية ومـــا الموصولة ، وكذلك أخرج لاَ التى لنفى الجنس ولا العاطفة ، وكذلـــك اخرج إنْ الشرطية وإنْ المخففة من إنَّ ٠

اما الشرط الثانى ، فقد اتفق النحاة على أن (مـــا ولا – ولا ت – وإن ، حروف ضعيفة ، لايجوز ان يتقدم عليـــها أحـــد معموليـــها ، وأضيف انها حروف نفى ، وهى حروف لها الصدارة فى الكلام ومـــن ثم لايجوز ان يتقدم عليها شئ ، وليس هذا فقط ، بل إن كان وأخواتـــها إذا سُبِقَتْ بنفى فإنه لايجوز ان يتقدم عليها أحد معموليها ٠

أما الشرط الثالث ، فإنه من المعلوم أن الخبر اذا سُبقَ بنفـــى ، فإنه يُحَوِّلُ نفى مضمون الجملة إلى ايجاب ، فتفقد هذه الأدوات الشرط الأول من شروط إعمالها وهو نفى مضمون الجملة ، عدا ليس ، فـــإن الحجازيين يعملونها والتميميين يهملونها نحو (ليس الطيب الا المسك)٠

ثانيا : شروط خاصة :

(١) ليس : تعمل مطلقا اذا توافرت فيها الشروط السابقة ٠

خصائص ليس :

١-إفادة النفى فى الحال : وذلك اذا استخدمت من دون أن يكون فـــى الجملة زمن محدد ، نحو قوله تعالى (أليس منكم رجل رشـيد(١)) وقوله تعالى (ليس على الأعمى حرج) (٢)

مثال النفى فى الحاضر : قولة تعالى (فليس له اليوم ههنا حميم) (٣)

٢-إفادت النفى فى المستقبل ، فى مثل قوله تعالى (ألا يـــوم يأتيـــهم ليس مصروفا عنهم) (٤)

وقول الأعش:

له نافلات لا يغيب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا

٣- إفادت النفى فى الماضى : وتهمل فى هذه الحالة :

مثل قولهم (ليس خلق الله مثله)

٤- إفادة الإيجاب المؤكد ، وذلك مثل قوله تعالى (أليس الله بعزيـــز ذى انتقام) (٥)

وهى الحالة التى تُسْبَق فيها بالهمزة الدالة على الاستفهام .

٥- دخولها على الجملة الفعلية ، وتهمل فى هذه الحالة ، ولا وجـــه لمن ادعى بأن اسمها ضمير الشأن ، وذلك فى قولهم (ليس خلـــق الله مثله) .

٦- حذف خبرها إنْ فهم من السياق ، من ذلك قول الشاعر(٦)

---

(١) سورة هود ٧٨ . (٢) سورة النور ٦١ .

(٣) سورة الحاقة ٣٥ . (٤) سورة هود ٨ . (٥) سورة الزمر ٣٧ .

(٦) انظر المغنى وحاشية الدسوقى ٤٠١/٧ وانظر المدخل إلى دراســة النحـــو العربى ٣٤٣/٢ .

أين المفر والإله الطالب   والأشرم المغلوب ليس الغالب

ولكل هذه الميزات تصدرت ليس الباب وسمى بأسمها ٠أى باب **" ليس وأخواتها "**

٢- **ما :** لابد أن يتوافر فيها بالإضافة إلى ماسبق ثلاثة شروط:

أ- ألا يقترن اسمها بأن الزائدة ٠

ب- ان يكون اسمها مقدما على خبرها ٠

ج- ألا يليها معمول الخبر إلا اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ٠

فاذا استوفت الشروط السابقة مع الشروط العامة عملت هذا العمل سواء أكان اسمها وخبرها نكرتين أم معرفتين ، او كان الاسم معرفة والخبر نكره ٠

المعرفتان : كقوله تعالى (ماهن أمهاتهم) (١)

النكرتان : كقوله تعالى (فما منكم من أحد عنه حاجزين) (٢)

أحد اسمها ، وحاجزين خبرها ٠

والمختلفان : كقوله تعالى (ماهذا بشرا) (٣)

ويبطل عملها فى المواضع الآتية لفقد شرط من الشروط السابقة :

---

(١) سورة المجادلة ٢ ٠   (٢) سورة الحاقة ٤٧ ٠

(٣) سورة يوسف ٣١ ٠

(١) فى قول الشاعر(١)

بنى غدانة ما إنْ أنتم ذهب   ولاصريف ولكن أنتم الخزف

لاقتران الاسم بإنْ الزائدة ٠

(٢) وفى قوله تعالى (وما محمد الا رسول) (٢) و (ما امرنا إلا واحدة) (٣)

لاقتران الخبر بألا

(٣) فى نحو قولهم : و(ما مُيِيئ من أعتب)(٤)

لتقدم خبرها على اسمها

(٤) وفى نحو قول الشاعر(٥)

وقالوا نعرفها المنازل من منى ٠ "وما كـل مـن وافـى مِنًـى انا عارف لتقدم معمول خبرها ولم يكن ظرفا ولا جاراً ومجرور ٠

(٣) "لا" لابد أن تتوافر فيها الشروط الآتية بالإضافة للشروط العامة :

- أن يكون اسمها مقدما على خبرها ٠
- ألا يليها معمول الخبر إلا إذا كـان ظرفـا أو جـارا ومجروا ٠
- ان يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو قول الشاعر(٦)

---

(١) لا أعرف له قائلاً وهو من بحر البسيط ٠ (٢) سورة ال عمران ١٤٤ ٠

(٣) سورة القمر ٥٠ ٠ (٤) مثل من أمثال العرب ٠

(٥) البيت لمزاحم حارث العقيلى والبيت من الطويل ٠

(٦) لا أعرف له قائلا ورد فى شرح التصريح ٧٢/١ ٠

تعز فلاشئ ، على الأرض باقيا   ولا وَزَرَ مما قضى الله واقيا

وقيل : إنها قد تعمل فى المعرفة كقول الشاعر(١)

انكرتها بعد أعوام مضين لها   لا الداردارًا ولا الجيران جيرانا

٤-"**لات**" وتعمل العمل السابق بشرطين بالإضافة إلـــى الشروط العامة :

الأول : ان يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان ٠

الثانى : ان يحذف احدهما والغالب حذف الاسم وذكر الخبر قال تعالى (كم اهلكنا من قبلهم من قرون فنادوا ولات حيـــــن مناص)(٢)

والتقديرولات الحين حين مناص ٠

وقد يكون الخبر هو المحذوف على قراءه (ولات حيـــــنُ مناصٍ)

والتقديراى وليس حينُ مناصٍ حينا

وقول الشاعر :

ندم النعاة ولات ساعة مندم   والبغى مرتع مبتغيه وخيم

أى ولات الساعةُ ساعة مندم

وقول الاخر :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ   فأجبنا أن ليس حينَ بقـــاء

أى ولات الأوان أوانَ ٠

---

(١) لا أعرف له قائلاً ٠   (٢) سورة ص ، آية ٣ ٠

وفى الشطر الثانى ليس حلت محل لات ، وحذف الاسم معها أيضا وبقى الخبر مما يؤكد تبادل الصور بينهما وتشـابههما فـى الحزفية والعمل ٠

٥-"**ان**" تعمل العمل السابق بشرط ان يتوافر فيها الشروط العامـة بالإضافة إلى شروط "ما" ماعدا شرط اقتران اسمها بإن ٠

فانه ممتنع أساسا : وتأتى على الصور الآتية :

أ- قد يكون اسمها معرفة وخبرها نكرة وقد ورد ذلك فـى قـراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى :

(إِن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم)(١)

بتخفيف إن وكسرها لا لتقاء الساكنين ونصب (عبادا) علـى الخبرية ٠

ب- وقد تعمل فى نكرتين ، حيث سمع (إنْ أحد خيراً من أحد الا بالعافية)

ج- وقد تعمل فى معرفتين حيث سمع (إنْ ذلـك نافعـك ولا ضارك)

تنبيهات :

أولا : دخول الباء الزائدة على اخبار هذا الباب :

من الكثير الشائع زيـادة الباء فـى خبـر ليـس وقـد تحدثنـا فى البحث عـن ذلـك من ذلك قوله تعالى "أليس الله بكافٍ عبـده(٢)

---

(١) سورة الأعراف ١٩٤ ٠ (٢) سورة الزمر ، ٣٦ ٠

وقوله تعالى (أليس الله بأحكم الحاكمين)(١) وقوله تعالى (لست عليهم بمسيطر)(٢) واجاز النحويون (٣) جر خبر ما بالباء أيضا ، من ذلك قول الشاعر :

أما والله أن لو كنت حرا   وما بالحرانت ولا القمين

وكذلك دخول الباء على خبر لا ، فى قول الشاعر(٤)

فكن لى شفيعا يوم لاذو شفاعة   بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

ثانيا : دخول همزة الاستفهام :

اختصت همزة الاستفهام بالدخول على ليس وما دون اخواتها وساعتها تحول النفى إلى ايجاب مؤكد لايحتاج إلى جواب غالبا ٠

نحو قوله تعالى (أليس الله بعزيز ذى انتقام)

وقولنا (أما طالب حاضرا)

ثالثا : حذف المعمولين :

لايجيز النحاة حذف المعمولين مع الأدوات جميعها

أما من حيث حذف أحد المعمولين فانه على ثلاث حالات

(١) حذف واجب : وذلك إذا كانت الأداة "لات" فإنه لابد من حذف احد معموليها فان ذكر الخبر حذف الاسم ، وإذا ذكر الاسم حذف الخبر والشائع حذف الاسم ٠

---

(١) سورة التين آية ٨   (٢) سورة الغاشية ٢٢ ٠

(٣) انظر همع الهوامع ١٣٧/١ ، وشرح التصريح ٢٠٢/١ وشرح الأشمونى ٢٥١/١ والضوابط التقعيدية للجملة ٣٥٢ ٠

(٤) البيت لمواد بن قارب السدوسى فى مدح النبى ٠ انظر همع الهوامع ١٢٧/١ والمدخل إلى دراسة النحو العربى ٣٥٣/٢ ٠

(٢) حذف جائز : وذلك إذا كانت الأداه ليس ، وذلك مثل قول الشاعر :

لهفى عليك للهفه من خائب ·· يبقى جوارك حين ليس مجير

اشترطوا لذلك ان يكون اسمها نكرة ·

(٣) حذف ممتنع : وذلك اذا كانت الاداة (ما - إن) فلا بد معها من ذكر الاسم والخبر ·

وهكذا يتضح أن "ليس" حرف ، وبالتالى ، يمكن فصلها عن باب "كان وأخواتها" وضمها إلى "ما ولا ولات وإن" وجعل كل هذه الحروف بابا جديداً تحت مسمى "ليس وأخواتها" ·

مصار البحث :

١- اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ابن هشام) المطبعة الجمالية ١٣٣٢ ·

٢- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الازهرى - المطبعة الازهرية ١٩٢٥ ·

٣- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ومعه شواهد العينى دار أخبار الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى ·

٤- حولية كلية دار العلوم العام الجامعى ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ·

٥- الدرر للوامع فى تحرير شرح جمع الجوامع لمحمد بن المقدس (ابن شريف) فاس ١٣١٢ ·

٦- الضوابط النقعيدية للجملة فى التراث النحوى ، دكتور على أبو المكارم ١٩٨١ ·

٧- شرح ابن عقيل تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ١٣٧٨هـ ٠
٨- شرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط ١٥ - ١٩٧٨ ٠
٩- شرح الكافية للرضى دار الكتب العالمية بيروت ١٩٧٩ ٠
١٠- شرح الكافية للصفوى ، تحقيق الدكتور السيد أحمد على ونال به درجة الدكتوراه سن ١٩٨٣ ٠
١١- شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبى القاهرة ١٩٣١ ٠
١٢- همع الضوابط رقم ٦ ١٣٨١هـ ٠
١٣- كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون ١٩٧٧ ٠
وطبعة بولاق ١٣١٦ ٠
١٤- لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري القاهرة ١٣٠٧هـ ٠
١٥- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام دار أخبار الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبى ٠
١٦- المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ عضيمه القاهرة ١٣٨٦هـ ٠
١٧- النحو الوافى ، عباس حسن دار المعارف ١٩٦٨ ٠
١٨- همع الهوامع للسيوطى ، طبعة دار المعرفة - بيروت - بدون تاريخ ٠

* * *



الجملة المركبة فى اللغة العربية

د. سعود غازى ضيف الله

مقدمة البحث :

الظواهر التركيبية في اللغة العربية هي موضوع علم النحو ؛ لأن النحو - كما قرر ابن جنى - هو " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب.... " (١)

ونستطيع أن نجد ما يؤكد هذا المفهوم - نعنى اهتمام النحو بدراسة الظواهر التركيبية - في تعريفات كثير من النحاة الآخرين له ، ومن ذلك -مثلاً- ماذكره أبو سعيد السيرافى في مناظرته لمتى بن يونس قال :

" معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخى الصواب فى ذلك ..."(٢)

ومن ذلك أيضاً تعريف ابن عصفور للنحو بقوله :

"هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها "(٣)

ويقول السيوطى: " النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ،فيتوصل باحداهما إلى الأخرى "(٤) .

ومما ورد فى هذا - كذلك - أن النحو يتناول بالدراسة " أحوال أواخر الكلمات التى حصلت بتركيب بعضها مع بعض ، من إعراب وبناء ، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها"(٥) .

وهذا التحديد الذي يؤكد اختصاص النحو بالظواهر التركيبية هو ما أكده غير النحاة ممن كتب في موضوعات العلوم الأخرى، ومن هؤلاء التهانوى الذي يقول:

(*) قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الملك عبد العزيز

(١) الخصائص لابن جنى جـ٢ص٤٢ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة جـ١ص١٢١

(٣) الصبان على الأشمونى جـ١ص١٥.

(٤) الإقتراح في علم اصول النحو ص ٧.

(٥) أنوار الربيع ص٧٨.

" علم النحو – ويسمى الإعراب على ما في شرح اللب – هو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقماً ...والغرض منه الاحتراز من الخطأ في التأليف "(٦)

ويقول الشيخ محمد الخضر حسين :

" وهذا صريح في أن بحث علم النحو لا يقف به النحويون عند حد الإعراب والبناء ولا يجعلونه دائراً على هذا الحال "(٧) .

وبناء على ذلك ؛ فإن الظواهر التركيبية - و هي جزء من الظواهر اللغوية - يختص بها علم النحو، ومن ثمَّ فإنه لابد من تأكيد حقيقة مهمة في البحث النحوي ، هي :

أنه ليس صحيحاً ما رمى به النحو العربي من أنه لا يهتم بدراسة التراكيب اللغوية وإنما يختص بتحليل أواخر الكلمات فحسب ؛ ولكي نبين اهتمام النحو بالتركيب اللغوى ، فإننا سنعالج الظواهر التركيبية بغرض تحديد الظواهر الأساسية فى التراكيب اللغوية لنكشف مدى ارتباط التركيب بالإسناد ، وفى هذا السياق سوف نعنى بظاهرة مهمة هى تكرار الإسناد أو تعدده فى التركيب اللغوى مع بيان الفرق بين تكرار الإسناد وتعدده من خلال التراكيب التى يتكرر فيها الإسناد أو يتعدد ، بالإضافة إلى توضيح هذه التراكيب وتحديد أبعادها ومحاولة التقنين لها لتجلية الضوابط التى تربط الجمل المركبة فى اللغة العربية .

ونحن نهدف من كل ذلك إلى تحديد حقيقة مجال البحث النحوى وبيان أنه لا يقتصر على تناول أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من تغير فى الحركة أو السكون ، كما هو التصور عند بعض النحاة الذين يرون أن حدود النحو لا تتجاوز أواخر الكلمات، ومن هؤلاء بعض المتأخرين الذين أشاعوا هذا التصور الخاطئ لوظيفة النحو العربى لدى الدارسين ، حتى ظن كثير منهم أن النحو العربى ليس فيه شيء يتصل بغير الإعراب أو البناء ، ومن هذا جزم الأستاذ إبراهيم مصطفى - رحمه الله - بأن النحو العربى قد قصر نفسه على " تعرف أحوال أواخر الكلمات إعراباً وبناءً فبحثه قاصر على الحرف الأخير من الكلمة بل على خاصة من خواصه وهى الإعراب والبناء "(٨)

---

(٦) كشف اصلاحات الفنون جـ١ص١٣-١٨. (٧) دراسات فى العربية وتاريخها ص ١٨٣.

(٨) إحياء النحو جـ١ص٢٧

على أن طغيان هذا التصور لحدود البحث النحوى ووظيفته لا ينبغى أن يحجب عنا تصوراً آخر هو أن قوانين النحو العربى تتناول كل ما يتعلق بتركيب الكلمات ، سواء فيما يتعلق بأحوال أواخر الكلمات التى حصلت بتركيب بعضها مع بعض من إعراب وبناء ، وكذا أحوال غير الأواخر من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغيرها .(٩)

وهذان المفهومان فى البحث النحوى مختلفان إلى حدود التناقض فى تصور غاية النحو العربى وتحديد الحقل الذى يعمل فيه ، وهذا الاختلاف يفرض علينا أن نتخذ منه موقفاً محدداً يدور حول العلم وبيان آفاقه ، وبخاصه أن كثيراً من المعاصرين لا يترددون فى الإلتزام بما فى تعريفات المتأخرين من النحويين من تحديد لوظيفة علم النحو ، وهذا أمر يقف حاجزاً أمام الحقيقة العلمية التى تقضى بأن النحو لا يدرس غير الجمل ولا يتناول غير الظواهر التركيبية .

ونحسب أنه قد آن الأوان لكى نعيد النظر فى هذه القضية ، فى إطار الحقيقة الثابتة وهى العناية بدراسة تركيب الكلمات فى إطار محدد . ومن ثَمَّ فإنه ينبغى فى البحوث النحوية أن تتحرى استخلاص القواعد والقوانين الضابطة من التراكيب ، بحيث ينعكس كل ما فى هذه التراكيب من خصائص فى القواعد النحوية ، تمتد كل القوانين النحوية إلى الظواهر المتصلة بالتراكيب ذاتها، وبذلك تصبح غاية البحث النحوى وصف الواقع اللغوى وظواهره والتصنيف الدقيق لأساليبه ومواقفه .

---

(٩) رسالة ابن كمال باشا (مخطوط) ١٩٧ وانظر كذلك أنوار الربيع ص٥٨.

معنى التركيب :

التركيب هو اللفظ الذى يدل على معنى غير مفرد وغير تام فى مقابل الكلمة باعتبارها لفظاً يدل على معنى مفرد ، والجملة باعتبارها - فى أرجح الأقوال - لفظاً يدل على معنى تام ، وبناء على هذا، يكون التركيب مغايراً للكلمة والجملة معا ، وإن كان يستخدم استخدام الكلمات فى تكوين الجمل ، وإن شئت فإن بوسعك أن تقول :

إن معنى التركيب يخالف معنى كل من الكلمة والجملة ؛ إذا المعنى فى الكلمة مفرد أى لا علاقة فيه بين جزئه وجزء لفظه . والمعنى فى الجملة تام ، أى يحسن السكوت عليه عند كل من المتكلم والسامع ،أما المعنى فى التركيب فأمره بين بين ، أى إنه ليس مفرداً و ليس تاماً ، ثم إنه فضلا عن ذلك يختلف عن المعنى المستفاد من مجموع الكلمات المكونة له سواء بالزيادة عليه أو بالنقص فيه أو بنقله إلى معنى مغاير له ، لذلك فإنه ليس من قبيل المركبات نحو : هذا وهؤلاء وبقية أسماء الإشارة، سواء أقترنت بهاء التنبيه أم لم تقترن ؛ لأن المعنى فى المركب منها هو المعنى نفسه فى المفردات، كما أنه لا يعد من قبيل المركبات أيضاً المقترن بـ(ال) المعرفة نحو : الرجل والكتاب للسبب نفسه .

والمركب دائماً عنصر من عناصر الجملة حين يدخل التركيب للغوى ، لكنه ليس دائماً عنصراً من عناصر الإسناد فيها ، فثمة تفرقة ضرورية بين كونه : عنصراً " فى الجملة وكونه " عنصراً " إسنادياً فيها " أما أنه عنصر فى الجملة فلأن عناصر الجملة شمل كل مكوناتها ، وتتضمن بالضرورة مبناهـا من مفردات ومركبات ، وأما أنه ليس عنصراً إسنادياً فى كل الأحوال فلأن عناصر الإسناد تقتصر عند النحاة على ما اصطلحوا عليه بأركان الجملة ، وهى محدودة عندهم فى الفعل ومرفوعة فى الجملة الفعلية ، والمبتدأ وخبره أو ما كان أصله المبتدأ والخبر فى الجملة الاسمية ، ووفقاً لذلك فإنه يمكن تصنيف المركبات بحسب إمكان وقوعها عنصراً إسنادياً فى الجملة إلى أقسام ثلاثة هى :

١) مركبات يجب وقوعها عنصر إسنادياً فى الجملة .

٢) مركبات يمتنع وقوعها عنصر إسنادياً فى الجملة .

٣) مركبات يجوز وقوعها عنصراً إسنادياً فى الجملة ويجوز عدم وقوعها عنصراً إسنادياً فيها .

وقد وضع النحاة عدداً من الضوابط والأسس التى رأوا أنها بمثابة إطار عام للمركبات :

يكشف أبعادها ، ويجلو خصائصها ويحدد علاقاتها ، بيد أن هذه الضوابط فى حاجة إلى إعادة نظر ؛ لأن الدراسة النظرية التى قدمها النحاة العرب في هذا المجال تختلف - على نحو أو آخر - عن معطيات التحليل الموضوعى للمركبات . ولنبدأ أولاً - باستعراض أهم ما حدده النحاة من ضوابط نظرية ، ثم نتبع ذلك بمقارنة مقولات هذه الضوابط بنتائج الرؤية الموضوعية للمسلك اللغوى للمركبات .

ضوابط المركبات عند النحاة : (١٠)

أولاً : أن الإفراد أصل والتركيب فرع ، ومقتضى هذا الأصل أن كل مركب من المركبات مبنى بالضرورة من مفردات ، وبما أن الوحدة الأساسية المفردة فى اللغة العربية هى (الكلمة) ، فلابد أن تكون بنية المركبات مكونة من كلمات ، وإذا كانت الجملة مكونة من كلمات ومركبات ، وكانت المركبات - كذلك - مكونة من كلمات ، فمعنى هذا كله أن العناصر الأساسية هي الكلمات المفردة ، منها تتكون المركبات ومنها أيضاً تتكون الجمل .

ثانياً : أن التركيب يحدث عنه معنى وحكم لم يكونا قبله ، ويستلزم تقرير هذا الأصل أن المركب وسيلة من الوسائل التى تلجأ إليها اللغة لتحقيق غايات ليس فى وسع المفردات - أى الكلمات - تحقيقها ، وقد تنحصر هذه الغايات فى نطاق اللفظ ، وقد تتجاوزه إلى المعنى ، وإذاً فإنه لا سبيل إلى تصور تركيب لا يؤدى وظيفته ويحقق غايته في النشاط اللغوى ، ومن ثمَّ تظل أى دعوى بوجود مركبات دون أن تستلزم غايات مجرد فرض أدخل فى باب الاحتمال المرجوح منه في مجال الحقيقة المؤكدة الوقوع .

---

(١٠) الأشباه والنظائر جـ١ص٦٤ وشرح المفصل جـ١ص٥٨ وجـ٤ص١١١ .

ثالثاً : أن الغايات التى تهدف إليها اللغة من خلال اللجوء إلى تكوين المركبات يمكن أن تنحصر فى مجالين :

أحدهما : لفظى ، بمعنى أن تهدف اللغة إلى تحقيق قدر من الاتساق اللفظى بين كلمتين ، فتلجأ إلى تكوين مركب من المركبات ، وهكذا تنحصر وظيفة المركب فيما يحدث به من تأثير فى اللفظ فحسب ، لايتجاوزه إلى ما وراءه من معنى أو حكم .

وثانيهما : لفظى ومعنوى أى إن غاية اللغة من استخدام المركب المعين لاتقتصر على ما يؤدى إليه هذا الاستخدام من اتساق بين الألفاظ ، وإنما تتجاوز هذا الهدف اللفظى إلى تكوين علاقة معنوية يتسخدم لأجلها المركب للتعبير عنها ونقلها فى حين تعجز الكلمات المفردة عن تمثيلها وأدائها .

ومن المقرر نحوياً أن كل مركب يحقق غاية لفظية فهو لا ينفك عن إحداث تأثير لفظى ، بيد أنه لا يستلزم ما بعد ذلك من تأثير معنوى ، ومن ثم ينحصر هذا التأثير فى بعض المركبات التى يمكن أن تميز عن غيرها وهى التى تتضمن تأثيراً فى المعنى أيضاً ، وإذا كانت هذه المركبات تحدث - كغيرها - آثاراً لفظية ، فإنه من الممكن تفسيم الغايات التى تهدف إليها اللغة من استخدام المركبات إلى قسمين : لفظية ومعنوية ، على أن يراعى أن المعنوى من هذه الغايات لا يقال فى هذا مقابل اللفظى ، بل للدلالة على بعض المركبات التى تتضمن - بالإضافة إلى اللفظى من الأهداف - المعنوى منها أيضاً .

رابعاً : أن التركيب لا يكون فى (الأفعال) ولا فى (المصادر) ، ولا فى (الأسماء الجارية مجرى الأمثال) ، وبذلك ينحصر التركيب فى عدد محدود من "الحروف" و "الأسماء" .

وتركيب الحرف يكون دائماً من حروف ، وتركيبها لا يغير من تصنيفها النحوى، ولكن يغير من دلالتها المعجمية ووظيفتها النحوية ، فبالرغم من أن المركب الحرفى حرف بالضرورة ، فإن معناه بعد التركيب يختلف عن التى كانت لمفرداته من قبل،

كما أن وظيفته النحوية بعد التركيب تختلف عن الوظائف التى كانت تؤديها مفرداته أيضاً .

أما تركيب الأسماء فيتنوع طبقاً لاختلاف العناصر المفردة المكونة له ، فقد تكون هذه العناصر أسماء وربما لا تكون ، وإذا كانت أسماء لم تختلف فى التصنيف النحوى بعد التركيب عن تصنيفها قبله ، وإن اختلفت الوظيفة النحوية التى يؤديها المركب عن الوظائف التى كانت تؤديها مفرداته أو عناصره . أما إذا كان ضمن مفردات المركب الاسمى ما ليس باسم فإنها تنتقل بالتركيب إلى " نوع من الأسماء " يؤدى بعض وظائفها فى النشاط اللغوى دون اعتبار لما كانت عليه هذه المفردات قبل التركيب من حيث التصنيف . لذلك فإن عرض هذه الضوابط التى قال بها بعض النحاة العرب لخصائص التركيب ووظائف المركبات على ما يطرد فى الاستعمال اللغوى للصيغ المركبة من ظواهر ، يكشف عن أن بعض هذه الضوابط يستند إلى سند صحيح من الاستعمال اللغوي وإدراك صائب لما فى هذا الاستعمال من خصائص ، فى حين لا ينهض بعضها الآخر على أسس صحيحة ولا يعتمد على إدراك سليم ، ومن ثم ، فهو أقرب إلى أن يكون تعبيراً عن رؤية ذاتية أو تصويراً لمقولة نظرية ، وهو فى ذلك أشبه بالفرض العقلى الذى يوشك أن يكون منبت الصلة بالواقع اللغوي .

وحسبنا أن نسجل فى هذا الشأن الملحوظات الآتية :

أولاً : أن كون الإفراد أصلاً للمركبات قد يكون صحيحاً فى مجال البحث عن الأصول التاريخية للمركبات اللغوية ، ولكنه بحث محدود القيمة والفائدة فى الدراسة الوصفية التحليلية لهذه المركبات ، وذلك لأسباب ثلاثة :

أولها أن : كل مفرد من المفردات ليس صالحاً بالضرورة للدخول فى تركيب .

ثانيها أن : كل تركيب لا يقبل حتماً التحليل إلى ما يكونه من مفردات .

ثالثها أن : التركيب بنية لغوية تؤدى وظيفة نحوية ، وحين يدخل التركيب الجملة فإنه لا ينحل إلى عناصره بحيث يصح القول بأن الجمل لا تتكون إلا من الكلمات المفردة فحسب ، بل يظل محتفظاً ببنيته وهو يؤدى فى الجملة وظيفته ، وهكذا لا

مفر من الإقرار بأن المركبات قد تشارك المفردات في تكوين الجمل ، ومن ثم ، فالقول بأن الجمل لا تتكون إلا من كلمات فقط نوع من التجوز .

ثانياً : أن القول بأن المركب " يحمل بالتركيب معنى وحكماً لم يكونا قبله " يرتبط قبوله أو رفضه بتحديد مدلول كل من " المعنى " و " الحكم " في هذه المقولة :
فإذا كان القصد من " المعنى " الإشارة إلى " التغيير الدلالي " ، والقصد من "الحكم" الوظيفة النحوية التي يؤديها التركيب في الإستعمال اللغوى ؛ فإن المقولة صحيحة ومقبولة ؛ إذا إن لكل تركيب دلالته التي يؤديها والتي لا سبيل إلى تجاهلها ، لأنها تختلف عن دلالة الوحدات أو العناصر المشاركة في تكوينه ، ومادام الاختلاف وارداً بين التركيب وعناصره من حيث المعنى ، فمن الحق تقرير ذلك باعتباره سمة من سمات التركيب وخصيصة من خصائصه اللغوية ، وكذلك الأمر بالنسبة للوظيفة النحوية التي يؤديها في الاستعمال اللغوى ، فإن هذه الوظيفة تتحدد بالتركيب وفيه ، أي إنها تميزه عن الوظائف التي تؤديها عناصره بحيث تصبح - بدورها - علامة من علاماته ، وصفة بارزة من صفاته .
أما إذا كان القصد من " المعنى " المعنى المعجمي ، والقصد من " الحكم " الموقف الإعرابي ؛ فإن الأمر يختلف ، ونحسب أن من المتعذر قبول مثل هذا التفسير للمعنى والحكم ، وذلك لأن التغير بالتركيب من معنى المركب ووظيفته وما كان لعناصره من معان ووظائف " أي أحكام إعرابية " ليس أمراً مطرداً بحيث يصبح اعتباره أساساً من أسسه وضابطاً من ضوابطه .

ثالثاً : أن حصر المركبات في بعض الحروف والأسماء أمر ليس بدقيق ، ولسنا بصدد المناقشة النظرية لهذا الحصر ، ولكن حسبنا أن نحتكم إلى الواقع اللغوي للمركبات نفسها لنجد أن من بينها ما يمكن الاصطلاح عليه بالمركبات الفعلية نحو " حبذا " مثلاً و " قلما " وهي مركبات تقوم بأداء وظائف بعض الأفعال في الجملة ، فضلاً عن كون عناصرها تشتمل أيضاً على بعض الأفعال ، وهذه المركبات الفعلية تختلف بالضرورة عن المركبات الاسمية التي قد تكون مكونة من عناصر من بينها أفعال أيضاً كالمركب الإسنادي ، إذ إن المركبات الاسمية تؤدى وظيفة الاسم

وتقبل بعض علاماته كالإسناد مثلاً ، أو النداء ، أما المركبات الفعلية فإنها تؤدى وظيفة الفعل وقد تقبل شيئاً من علاماته أيضاً ، وهذا ما سنتحدث عنه في بيان أنواع المركبات وفقاً للعناصر المكونة لها ، والوظائف التي تؤديها .

وفي هذا الصدود نجد أن المركبات تتكون من عناصر معينة يمكن عرضها من خلال النماذج التالية :

أولاً : المركب المكون من اسمين وهو كثير ويطرد في :

١- المركب العددى ، وهو يتكون من تركيب كلمة " عشرة " مع ما دونها إلى " أحد " ويجب أن يعقبه ما يميزه .

٢- المركب الإضافي في نحو : عبدالله وامرئ القيس ، وهو كثير في اللغة .

٣- المركب المزجي نحو : بعلبك ومعديكرب وحضرموت وسيبويه .

٤- المركب الوصفى نحو : " الصادق أخوه " و " الكريم مسلكه " في قولك : زارني الطالب الصادق أخوه ، والرجل الكريم مسلكه .

٥- الأحوال المركبة نحو : حيص بيص ، وبيت بيت وبين بين وأيادى سبا .[11]

٦- الظروف المركبة نحو : صباح مساء ، ويوم يوم وحيث بيث .[12]

٧- الخوالف المنقولة عن الظروف والضمير ، كما في " دونك " و " عندك " و " لديك" بمعنى " خذ " و " مكانك " بمعنى " اثبت " و " ورائك " بمعنى " تأخر " و " أمامك " بمعنى " تقدم "[13]

ثانياً : المركب المكون من حرف واسم ويوجد في :

١- بعض أدوات الشرط ، مثل " حيثما " و " إذا ما " و " إذ ما " وقد يدخل فيها نحو " كلما " [14].

٢- الخوالف المنقولة عن الجار وضمير المخاطب غير المرفوع نحو" إليك " بمعنى تنح "

---

(١١) شرح المفصل جـ٤ص١١٤-١٢٤ . (١٢) السابق ص١١٨

(١٣)شرح التصريح جـ٢ص١٩٨ وشرح المفصل جـ٤ص١١٤ .

(١٤)همع الهوامع جـ٢ص٦٣ .

"وعليك " بمعنى : الزم [١٥].

٣- بعض صيغ التحقيق أو التأكيد مثل : " أما " بالفتح والتخصيص بمعنى : حقاً [١٦] .

ثالثا : المركب المكون من فعل واسم نحو : " حبذا " [١٧].

رابعا: المركب المنقول عن جملة ، ويطرد في :

١- المركب الإسنادى نحو : " جاد الحق " و " برق نحره " و " تأبط شراً " و " ذرى حباً " أعلاماً [١٨] .

٢- المركب الوصفي ، ويوجد في الوصف إذا كان جملة مثل : رأيت رجلاً يصلي الفجر .ومررت بجماعة تغني.

خامساً : المركب المكون من فعل وحرف أو من فعل واسم على حسب الاختلاف في " ما " مثل " قلما " و " كثرما " و " طالما " [١٩] .

سادساً : المركب المكون من حرفين ، وهو شائع لغوياً ويطرد في :

١- أدوات اللوم والتقريع على عدم الفعل في الماضي ، وهي نفسها أدوات الحث والتحضيض على الفعل في المستقبل وهي : " لولا " و " لوما " و " هلا " و "ألا"[٢٠] ، وتحديد المعنى المستفاد من هذه الأدوات مرتبط بالزمن في الجملة فإن كان ماضياً أفادت اللوم ،وإن كان مستقبلاً أفادت الحث ..

٢- بعض أدوات الشرط مثل : " مهما " و " لوماً " و " لولا " و " أما " بالفتح والتشديد ، وهي قد تكون أدوات جازمة لفعلين ، وقد تكون أدوات شرط غير جازمة .

---

(١٥) شرح التصريح جـ٢ص١٩٨ .

(١٦)شرح المفصل جـ٨ص١١٤ .

(١٧) ابن يعيش جـ٧ص١٣٨ وشرح التصريح جـ٢ص٩٩ .

(١٨) شرح المفصل جـ١ص٢٨ .

(١٩)حاشية الدسوقي على المغني جـ١ص٤١٩ وشرح الشواهد المغني ص٢٢٤ .

(٢٠) همع الهوامع جـ٢ص٧٠ وابن يعيش جـ٨ص١١٣،١٤٥ .

٣- بعض أدوات الاستفهام مثل : " كأى " [٢١] .

٤- بعض أدوات التفصيل مثل " إما " و " أمَّا " [٢٢] .

٥- بعض أدوات التوكيد مثل : " إنما " و " أنما " ويمكن أن يعد منها " أما " بالتخفيف [٢٣] .

٦- بعض أدوات التشبيه مثل " كأنما " .

٧- بعض أدوات التمنى والترجى مثل : " ليتما " و " لعلما " .

٨- بعض أدوات الاستدراك مثل : " لكنما " .

٩- بعض أدوات التفضيل مثل : " بله " [٢٤] .

١٠- بعض أدوات التنبيه مثل : " ألا " و " أما " [٢٥] .

سابعاً : المركب المكون من حرف واسمين أو حرفين واسم ، أى المكون من ثلاث كلمات ، متفق على تصنيف اثنتين منها ومختلف فى الثالثة ، وهو : " لاسيما " ، فما اتفق على حرفيته " لا " وما اتفق على اسميته " سي " وأما " ما " فمختلف فى تصنيفها بين الحرفية والاسمية [٢٦] .

وتأمل هذه الكلمات من المركبات يسلم إلى تقرير بعض الظواهر التى تشيع فيها والتى لا تجد مناصاً من الإشارة إليها وأهمها :

أولاً : أن من المركبات ما تنوسى استخدام عناصره المكونة له ولم يعد يستعمل لغوياً إلا بنية المركب وحده ، كما أن من المركبات ما بقيت عناصره الأساسية - التى

---

(٢١) حاشية الدسوقى على المغني جـ١ص٢٧ .

(٢٢) همع الهوامع جـ١ص١٣٥.

(٢٣) الدسوقى على المغني جـ١ص٧٨ وشرح التصريح جـ١ص٢٢٥.

(٢٤)السابق ص١٩٨ وهمع الهوامع جـ١ص٢٣٥.

(٢٥)ابن يعيش جـ٨ص١١٤.

(٢٦)همع الهوامع جـ١ص٢٢٤.

شاركت في بنيته اللفظية – مستعملة ومن ثم وجدت فـي الاستعمال اللغوي إلى جوار صيغة المركب ، وإن كان استعمال كل منها مختلفاً بالضرورة ، ويطرد النـوع الأول – الذى تنوسى استخدام عناصره – فى المركب المزجي ، وبعض صيغ " الأحوال المركبة" و " الظروف المركبة ".

ثانيا : أن بعض المركبات يحتفظ بشكل من الوحدات أو العناصر المكونـة لـه ، دون تغيير فى بنيتها اللفظية ، وإن كان ثمة تغيير فى " المعنـى " أو " الوظيفـة النحويـة " أو " الحكـم النحوى " ، وبعضها يحدث تغييراً فى بنية هذه العناصر بالإضافة إلى ما قد يكون من تغير فى المعنى أو الوظيفة أو الحكم .

ثالثاً : أن أشكال التغير فى العناصر المكونة للمركب ، والمركب نفسه متعددة منها :

١ – التغير فى البنية اللفظية .

٢ – التغير فى المعنى الدلالى .

٣ – التغير فى الوظيفة النحوية .

٤ – التغير فى الحكم النحوى .

والتغير فى الموضعين الأولين ينحصر فى الصيغة : بنيتها ودلالتهـا ، أمـا التغـير فـى الموضعين الأخيرين ، فيتناول المسلك النحوى للصيغة ، وفى هذا المسلك تفرقة واجبة بـين " الوظيفة " و " الحكم" ؛ إذ إن الوظيفة تمتد من الدور الذى تقوم به الصيغـة – كلمـة أو مركباً – فى تكوين الجملة ،أما الحكم فهو ما يترتب على الوظيفة من نتائج جزئية ، ومـن ثمَّ، قد تتعدد الأحكام النحوية مع وحدة الوظيفة التي يؤديها التركيب فى الجملة .

رابعاً : أن بعض التراكيب يؤدى – بنيته المركبة – وظيفـة واحـدة فـى الجملـة ، ومعنـى واحداً فى الاستعمال اللغوي ، وبعضها تتعدد معانيه واسـتعمالاته ووظائفـه ، مـع احتفاظه بالبنية المركبة ذاتها دون تغيير ، وهذا النمط من الـتراكيب يمكـن أن يعـد من قبيل المشترك اللفظى .

ومن النوع الأول " المركب العددى " و " المركب الإضافى " و المركب الوصفى" و " الخوالف المركبة " و " المركب المزجى " و " الأحوال المركبة " ، و " الظروف المركبة " و " المركب الإسنادى " وبعض " صيغ المركبات الحرفية " .

ومن النوع الثاني بعض صيغ المركب الحرفي .

خامساً : أن بعض المركبات ينتقل بالتركيب من حالة الإعراب إلى حالة البناء ، وبعضها الآخر لا يؤثر التركيب في تصرفه إعراباً وبناء ، وإن كان له تأثير ضروري في نوع التصرف الإعرابي نفسه رفعاً ونصباً وجراً .

سادساً : أن من الواضح أن " ما " تؤدي وظائف متعددة باشتراكها في كثير من التراكيب اللغوية؛ فهي عنصر في كثير من المركبات ، وهي تركب مع أنواع الكلمات العربية كلها من أسماء وأفعال وخوالف ، وحروف ، والتحليل النحوي "لما " في كل هذه المركبات يختلف من بنية مركبة إلى أخرى .

سابعاً : أن ثمة مركبات تم تكوينها وتحدد أساليب استعمالها ودلالتها ، ووظائفها ، بحيث صارت صيغاً ثابته تمثل جزءاً من التراث اللغوي ، ومن ثمَّ ليس هناك مجال للحذف منها أو الإضافة إليها .

وهناك مركبات أخرى ، من الممكن الإضافة إليها قياساً عليها ، أي يكون بوسع الناطق للغة أن يبتكر منها ما هو على نمطها . وعلى النحوي أن يقبل ما وافق قواعدها حيث إنها متجددة الصيغ وإن كانت ثابتة القواعد . وعلى رأس هذا النوع من المركبات " المركب الوصفي " و " المركب الإضافي " .

وأما الأقسام النحوية للمركبات اللغوية فتختلف تبعاً للوظائف التي تؤديها في الجملة العربية والاعتبارات التي تحكم أداءها . ويمكننا العثور على التقسيمات التالية في سبيل التقليل النحوي للمركبات :

أولاً : التقسيم بحسب الوظيفة النحوية :

تؤدي المركبات الوظائف التي تؤديها الكلمات ، فالمركب - برغم اشتراك أكثر من كلمة واحدة في بنيته اللفظية - يسلك لغوياً مسلك الكلمة الواحدة ، ويتنوع أداء المركبات لوظائفها في نطاق الجملة بصورة تقابل - إلى حد بعيد - الكلمات التي تماثلها وتقوم بوظائفها ، ومن الممكن أن نعثر في المسلك اللغوي الوظيفي للمركبات على الأنماط الآتية:

أ- المركب الإسمى :

وهو الذى يماثل الأسماء من الكلمات فى أداء وظائفها فى الجملة العربية ، ومن أبرز هذه الوظائف صلاحيتها للإسناد إليها أو إسنادها : أى رتوعها فاعلة أو نائب فاعل أو مبتدأ أو خبراً ، وكذلك صلاحيتها لوقوعها مكملاً للعناصر الإسنادية ، أى مفعولاً أو ضرفاً أو حالاً . ومن أهم المركبات الأسمية ما يلى :

١- المركب العددى .

٢- المركب الإضافى .

٣- المركب المزجى .

٤- المركب الوصفى .

٥- المركب الإسنادى .

٦- الأحوال المركبة .

٧- الظروف المركبة .

٨- أسماء الشرط المركبة .

٩- أسماء الاستفهام المركبة .

ب - المركب الحرفى :

وهو المركب الذى يشابه الحرف فى أداء وظائف بعينها فى الجملة العربية مع عدم صلاحيتها لوقوعه عنصراً إسنادياً أو مكملاً فى هذه الجملة ، ويشمل المركب الحرفى كل المركبات المكونة من حروف وأهمها :

١- المركبات الدالة على اللوم والتقريع أو الحث والتحضيض .

٢- المركبات الدالة على التوكيد .

٣- المركبات الدالة على التشبيه .

٤- المركبات الدالة على التمنى والترجى .

٥- المركبات الدالة على الاستدراك .

٦- المركبات الدالة على التفضيل .

٧- المركبات الدالة على التفصيل .

٨- المركبات الدالة على التنبيه .

٩- المركبات الدالة على الشرط .

ج- المركب الخالفة :

وهو المركب الذى يشبه الخالفة فى أداء وظيفتها في الجملة وأبرز خصائص هذه الوظيفة خصيصتان:

الأولى : صلاحيتها لوقوعها مسنداً فى الجملة ، **والثانية** : لزومها بنية لفظية محددة وعدم تصرفها .

ومن هذه المركبات :

١- الخوالف المنقولة عن الظرف والضمير ، أى الخوالف المنقولة عن اسمين .

٢- الخوالف المنقولة عن الجار وضمير المخاطب ، أي الخوالف المنقولة عن حرف أو اسم.

ويمكن أن يضاف إلى هذا النمط أيضاً :

٣- المركب المكون من فعل واسم ، نحو (حبذا) ؛ وذلك لأن مسلكه اللغوى يتماثل وظيفياً مع المسلك اللغوى للخوالف المنقولة ، من حيث كونه صالحاً لوقوعه عنصراً إسنادياً فى الجملة مع لزومه حالة واحدة وعدم تصرفه .

٤- المركب المكون من فعل وحرف نحو : (قلما) لأن مسلكه اللغوى ايضاً شبيه بالمسلك اللغوى للخوالف المنقولة . ومن الواضح أن هذين النمطين الأخيرين من المركبات يشاركان الأفعال فى تكوينها ، ولكنهما - برغم ذلك - يخالفان الأفعال فى مسلكها الوظيفى فى الجملة ؛ إذ إن المركبات تلزم حالة واحدة من حيث البنية فلا تتغير صيغتها مهما تغير المسند إليه معها ، وهذا الوجه من المخالفة هو الذى جمع بين هذين النمطين الأخيرين وبين الخوالف بحيث جاز أن يقال : إن المركب الفعلي موجود بنية وصيغة ولكنه غير موجود مسلكاً ووظيفة .

ثانياً :التقسيم بحسب الوقوع عنصراً إسنادياً في الجملة :

تنقسم الأنماط التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة بحسب صلاحيتها للوقوع عنصراً إسنادياً فى الجملة وعدم صلاحيتها إلى ثلاثة أقسام :

١- مركبات واجبة الوقوع عنصراً إسنادياً ، وهى التى اخترنا لها مصطلح : "مركب الخالفة فمركبات هذا النوع يجب أن تقع مسنداً فى الجملة ويمتنع أن تقع مسنداً إليه ، كما يمتنع ايضاً عدم وقوعها عنصراً إسنادياً :

٢- مركيات ممتنعة الوقوع عنصراً إسنادياً :

وهى تشمل المركبات التى آثرنا لها مصطلح : " المركب الحرفى " أياً كانت الدلالة التى يؤديها فى الجملة العربية ، بالإضافة إلى بعض عناصر " المركب الاسمى " التى يتحتم وقوعها مكملاً من مكملات الجملة .

٣- مركبات جائزة الوقوع عنصراً إسنادياً :

وتكثر هذه فى المركبات التى آثرنا لها مصطلح : " المركب الاسمى " ، فإن منها ما يجوز وقوعه عنصراً إسنادياً ويجوز عدم وقوعه عنصراً إسنادياً فيقع مكملاً المكملات فى الجملة العربية ، وفى حالة وقوعه عنصراً إسنادياً يجوز أن يكون مسنداً كما يجوز- أيضاً - أن يقع مسنداً إليه فيها .

ارتباط التركيب بالإسناد :

من خلال من ماأشرنا إليه آنفاً من وقوع المركب عنصراً إسنادياً واجب الوقوع أو جائزه ، يتحتم علينا فى هذا المقام أن نحدد دلالة الإسناد من خلال ما انتهى إليه النحويون فى هذا الشأن من أن الإسناد هو نوع من النسبة أو هو نسبة من نوع خاص لأنها نسبة تربط بين كلمات ، وإذا كانت أى نسبة لا تقوم إلا بشيئين ، فقد وجب أن يكون للإسناد طرفان ، ولما كان بحث النحاة فى الألفاظ فقد فسروه بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة يصح السكوت عليها ، بأن لا يحتاج السامع إلى المحكوم عليه أو المحكوم به " [٢٧] .

وهكذا تقرر لدى النحاة أن الإسناد " أن يخبر فى الحال - أو فى الأصل - بكلمة

---

(٢٧) الجملة الفعلية د. على أبو المكارم ص٢٧.

أو أكثر عن أخرى ، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر ، وأخص به " [٢٨] .

فالإسناد علاقة بين طرفين من كلمات هما : المسند إليه والمسند ، وهو حكم بكلمة أو أكثر على أخرى ، ولكنه ليس حكماً بأى كلمة ، بل " بأهم ما يخبر به عنها وأخصها بها " .

ولقد حاول النحاة بما أشاروا إليه من " أهمية " و " اختصاص " أن يستبعدوا أنماطاً شتى من العلاقات بين الكلمات ، بدعوى أنها ليست إسنادية كعلاقات الإضافة (بين المضاف والمضاف إليه) والتبعية (بين التابع والمتبوع) والحالية (بين الحال وصاحبه) والمفعولية (بين الفعل ومرفوعه من جهة ومفعولاته أو منصوباته من جهة أخرى) ونحو ذلك العلاقة القائمة بين (الجار والمجرور) ؛ لأن التركيب إذا أطلق فإنه يعنى التركيب اللغوى المفيد[٢٩] . وقد ظهر فى بعض تعريفات اللغويين - فيما يحكى السيوطى -[٣٠] ما يفهم منها أن التركيب هو ما يطلق على كل ما يفيد سواء ما يحدث من إفادة فى تركيب صوتى أو كتابى أو عن طريق دلالات خارجية كالإشارة أو استظهار الموقف من المقام .

وقد أحدث هذا التوسع فى فهم لفظ " التركيب " وعدم تحديد مضمونه بصورة كافية موقفين متضادين ، فابن سنان الخفاجى - من ناحية - يرفض هذا التوسع فى مفهوم التركيب وقد رأى أن مرد هذا التوسع هو اعتبار شرط الإفادة إذ هو الذى فتح الباب لإدخال الإشارة ونحوها ، وقد قدم فى مقابل ذلك تعريفاً هو أن التركيب " ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المقولة إذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الفائدة .... وليس يشترط فى حد التركيب كونه مفيداً على ما يذهب إليه أهل النحو " [٣١] .

وقد على ذلك بأن " أهل اللغة قسموا التركيب إلى مهمل ومستعمل ، والمهمل ما لم يوضع لشئ من المعانى والمستعمل هو الموضوع لمعنى له فائدة ، فلو كان التركيب هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بتركيب لم يكونوا قسموه على قسمين ، بل كان يجب أن

---

(٢٨)دستور العلماء جـ١ص١١٥.   (٢٩) أنوار الربيع ص٩د.

(٣٠) همع الهوامع جـ٨ص١٠.   (٣١) سر الفصاحة ص٢٧.

يسلبوا ما لم يفد اسم التركيب أو الكلام رأساً " (٣٢)

ولعل ابن سنان لم يقف على ما ذكره ابن فارس ، فقد عالج هذه القضية بشئ من الدقة والإفاضة وانتهى إلى أن الكلام المهمل لا يجوز أن يسمى تركيباً ". (٣٣)

وأما النحويون فقد اتجهوا اتجاهاً مغايراً فلم يرفضوا اشتراط الإفادة حتى لايدخل التركيب المفيد مع ما لا يفيد ، وإنما اشترطوا - إلى جانب الإفادة - أن تكون الإفادة ناتجة عن طريق تركيب لفظي ومن ثم ، دارت تعاريفهم على تأكيد وجود محورين يدور عليهما الكلام وبدونهما لا يكون له وجود عند النحاة وهما : التركيب اللفظي والإفادة. (٣٤)

والواقع أن اشتراط الفائدة في التركيب أمر لازم ؛ لأن عدم اشتراطها يحصر التركيب اللغوى في إطار الأصوات غير الدالة ومن ثمَّ فلا يتحقق مضمونه(٣٥)

على أن الاتجاه الغالب هو أن الجملة أعم من التركيب لأن الإفادة ليست شرطاً في الجملة ، لذا فإنهم يقولون : جملة الشرط وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً فهو ليس بتركيب (٣٦)

كذلك قد تفيد الجملة دون زجزد ركنين فيها هما المسند غليه المسند ومن ذلك مثلاً : ووأسفاه ، هيهات ، لا ، تقدم ؛ وذلك لأن الفائدة ترتبط بالموقف اللغوى ولا ترتبط بعدد ما في الجملة من أركان بخلاف التركيب في ذلك كله ، حيث إن الفائدة فيه إنما تحصل بالإسناد ولابد له من طرفين (٣٧) هما (المسند والمسند إليه) وهما ما لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم بداً من ذلك الاسم المبتدأ والالمحنى عليه في قولك : عبد الله أخوك ،وهذا أخوك ومثله ما هو بمنزلة الابتداء كقولك :" كان عبد الله منطلقاً ، وليت زيداً منطلق ، ومثله قولك : يذهب محمد . فلابد للفعل من الاسم كما لا بد للاسم الأول في الابتداء أو ما هو في منزلته ، لذلك فإنه ليس غريباً أن يكون

(٣٢) السابق ص٢٨. (٣٣) الصاحبي لابن فارس ص٤٨-٤٩.

(٣٤) الخصائص لابن جني جـ١ص١٧. (٣٥) فقه اللغة وخصائص العربية ص١١٦-١٦٧

(٣٦) الخصائص جـ١ص١٧ (٣٧) مجلة الأزهر العدد (السادس) المجلد ٣١ص٥٧١

اسيبـــويه هـو أول مـن اشترط أن تكون الجملة من ركنـين ،إذ هـو أول مـن حـدد معـالم هذه النظرية التي استطاعت أن تفرض نفسها على البحث النحوى وأن تلزم النحاة - بالضرورة - بما تسلم إليه من نتائج ، ولذلك فإنه ليس صحيحاً ما حاوله السيوطي من تعليل اشتراط ركنين في كل جملة بالإفادة لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لابد له من طرفين (مسند ومسند إليه). [٣٨] وعلى هذا ، فإن الجملة أعـم فـي دلالتها مـن التركيب لأنها تشمل ما يفيد وما لا يفيد ، في حين أنه يختص بما يفيد دونما سواه ويتكون من ركنين أحدهما حكم على الأخر .

وتتعدد صور التراكيب الإسنادية بتعدد المفردات الداخلة في كل تركيب إسنادى، وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين أو من فعل واسم ، أو من جملتين ، أو من فعـل وثلاثـة اسماء ، أو من فعل وأربعة اسماء ، أو من اسم وجملة [٣٩] على النحو الآتي :

١- التركيب المكون من اسمين : إذا تكون التركيب من اسمين كانت صوره أربعة هي :

أ- أن يتكون من مبتدأ وخبر نحو : على قائم .

ب- أن يتكون من مبتدأ و فاعل سد مسد الخبر نحو : أقائم الزيدان

ت- أن يتكون من مبتدأ ونائب عن فاعل سد مسد الخبر نحو : أمضروب الرجلان .

ث- أن يتكون من اسم فعل وفاعله نحو : هيهات العيق .

٢- التركيب المكون من فعل واسم : وله صورتان هما :

أ- أن ترتبط الجملتان بأداة من أدوات الشرط فتتكون من جملتي الشرط والجزاء نحو : إن أخلص عملي فزت .

ب- أن ترتبط الجملتان بأداة من أداوت القسم فتتكون مـن جملتـي القسـم وجوابه نحو: أقسم بالله لعلي مخلص .

٤- التركيب المكون من فعل واسمين :

وهو كقولنا : كان زيد قائماً .

---

(٣٨) همع الهوامع جـ١ص١١

(٣٩) حاشية السجاعي على القطر ص١٩

٥- التركيب المكون من فعل وثلاثة اسماء : وهو كقولنا : علمت محمداً فاضلاً

٦- التركيب المكون من فعل وأربعة أسماء : كقولنا : أعملت زيداً عمراً فاضلاً.

٧- التركيب المكون من اسم وجملة : مثل : زيد قام أبوه .ويمكن أن تضاف إلى الصور السابقة صور أخرى تتعدد فيها الأسماء إذا أتبعت بواحد من التوابع الأربعة وهي:النعت والعطف والتوكيد والبدل ، كما يمكن أن تتعدد الجمل أيضاً دون رابط من أداة شرط أو أداة قسم إذا كانت الجملة صفة أو صلة أو حالاً .

ولقد أقر النحاة - في هذا المجال - بوجود نوعين متميزين من الإسناد ، أطلقوا على أولهما :" الإسناد الأصلي " واصطلحوا على الثاني بـ " الإسناد غير الأصلي " وهم يقصدون به العلاقة القائمة بين كل من " المصدر " و" أسمي الفاعل والمفعول " و" الصفة المشبهة " و" الظرف " من ناحية وما أسند إليه كل منها من ناحية أخرى ، فإنها علاقة إسنادية ولكنها - في نظرهم - غير أصلية. [40] ومرد عدم أصليتها - برغم ماتوافر فيها من حكم بين طرفين - إلى أن أحد الطرفين وهو المسند ، لا يؤدي وظيفته الأصلية بل يقوم بوظيفة مغايرة لهذه الوظيفة الأصلية ، وذلك لأنه " اسم " بعمل عمل " الفعل " ، ومن ثم ، ينبغي استبعاد هذه الأنماط من التراكيب من مجال الإسناد الأصلي وحصرها في نطاق " الإسناد غير الأصلي ".

ويشمل الإسناد الأصلي عند هؤلاء النحاة جانبين هما :

الإسناد الأصلي المقصود لذاته ، والإسناد الأصلي المقصود لغيره ، ومن هذا النوع الإسناد الذي في خبر المبتدأ - في الحال أو في الأصل - وكذلك الإسناد الموجود في الصفة والحال الصلة والمضاف إليه إذا وقع كل منها جملة ومن أمثلة ذلك قولك :

محمد يفعل الخير .

كان محمد يفعل الخير .

جاء رجل يسعى .

جاء محمد يسعى .

---

(٤٠) شرح الرضي جـ١،ص٨

جاء الذى يسعى .

﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾

فالإسناد الموجود فى جملة " يفعل الخير " فى المثالين الأول والرابع وفى جملة " يسعى " فى المثالين الثانى والثالث ، والجملة الواقعة فى محل جر بالإضافة فى الآية الكريمة ﴿ **ينفع الصادقين صدقهم** ﴾ -ونحو ذلك الإسناد فى الجملة القسمية وفى فعل الشرط- هو من قبيل الإسناد الأصلى .

ولا يكون الإسناد فى الجملة الأصلية سواء كان مقصوداً لذاته - كما فى جملة المبتدأ والخبر - أو ما أصله المبتدأ والخبر، أو ما أصله الفعل وفاعله ، أو الجملة التى يتعدد فيها الإسناد .على أننا إذا أعدنا النظر فى دعوى عدم الأصالة فى إسناد المصادر والمشتقات الاسمية إلى مرفوعاتها نجد أنها دعوى لا ينهض عليها دليل بل إنها تعتمد على بعض المقولات المذهبية التى تجعل " العمل " أصلا فى الحروف فرعاً فى السماء ، ثم إنها فضلاً عن ذلك تسلم إلى القول بأن " الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ، وإن اعتمد على المبتدأ ، ولا فرق بين المبتدأ أو غيره من نفى أو استفهام ، فنحو : أقائم الزيدان ؟ وما قائم الزيدان ، ليس جملة [41] وليس في التراث النحوي ما يؤيد هذا القول . على أنه في الوقت الذي يرفض فيه هؤلاء القائلون بالاسناد هذه الانماط من التراكيب الإسنادية التي يحتوي كل منها على عنصري الإسناد من مسند ومسند إليه بدعوى عدم أصالة الإسناد فيها ، نجدهم يقبلون نماذج أخرى لا تحتوي على أي من عنصريه معاً ، بل تخلو منها جميعاً ، كما فى أسلوب النداء وبعض أساليب التمني ، وهذا أمر يوشك ان يحيل فكرة الإسناد من علاقة قائمة بالفعل بين طرفين محددين الى رابطه ذهنية فحسب. فأما الدعوى بأن الإسناد ليس مقصوداً بذاته في " الخبر " و "الحال " و " الصفة " و " المضاف اليه " إذا وقع كل منهما جملة - ومثل هذا يقال فى الصلة والقسم والشرط- فأنهما دعوى ليست في حقيقتها وصفاً للإسناد بقدر ما هي وصف للنظر إليه ، ومن ثم ليست خصيصة فيه بل قد تكون من سمات الناظر له ، وهذا أمر لا يرقى بها إلي أن تكون صفة من صفات

---

(٤١) شرح الفاكهى على قطر الندى، جـ١ ص ٩٣.

الإسناد فضلاً عن أن تكون نوعاً من أنوعه ، وأقصى ما يمكن قوله موضوعياً في مثل هذه الجمل أنها قد تحتوي على " إسناد متداخل ، أو متعدد " لكن لا سبيل إلى فرض أولويات من حيث القصد في هذه الحالات على عناصر الإسناد .

ولعله من المفيد – في ختام هذا العرض عن مفهوم ارتباط التركيب بالإسناد – أن نلخص أهم ما توصلنا إليه من نتائج وهي تتمثل فيما يلي :-

أولا : أن فكرة الإسناد رابطة بين طرفين متلازمين ، وهذه الرابطة بعنصريها المكونين لها غاية النماذج التركيبية مهم تنوعت صورها وتعددت أشكالها ، ولا وجود عند النحاة القائلين بالإسناد لجملة تغفل فيها هذه العلاقة أو تخلو من بعض عناصرها.

ثانياً : أن النماذج التركيبية التي تخلو من العناصر الإسنادية – كما في النداء وبعض صور التمني – قد اعترف بعض النحاة بكونها جملاً وذلك يسلم إلى القول بأن الجملة أعم من التركيب اكتفاءً بالفائدة وحدها؟ لأن الفائدة ترتبط بالموقف اللغوي ولا ترتبط

بعدد ما في الجملة من أركان بخلاف التركيب في ذلك .

ثالثا : أن التركيب الذي يتضمن " إسناداً " هو التركيب المفيد إفادة تامة يحسن السكوت عليها بأن لا يحتاج السامع إلى المحكوم عليه أو المحكوم به ، لذلك فقد استبعد النحاة أنماطاً شتى من العلاقات بين الكلمات لافتقارها إلى ذلك كعلاقة المضاف إليه مثلاً.

هل التركيب يعني تكرار الإسناد أو تعدد الإسناد :

إن مقولة الإسناد _ كما سبق أن أشرنا إليها _ تقتضي وجود طرفين أساسيين في كل تركيب ،وتتبع الأساس النظري الذي أخذه النحاه في تحديدهم للحد الأدني للتركيب يسلم إلي كون هذين الطرفين كلمتين فحسب ، في حين تشير النماذج النمطية التي عرضوا لها إلي أمكان كون "المسند" أكثر من كلمه واحد أي "تركيباً" إسنادياً " ،ولكن المأثورات النحويه النظرية والنماذج التطبيقيه تتفق معاً في ضرورة كون "المسند إليه " اسماً أي "كلمة واحدة " فحسب ، ولامفر من الاعتراف بأن هذا التحديد لكل من الطرفين لا يتسم بالدقه الكاملة سواء فيما يتصل بالمسند أو ما يتعلق بالمسند إليه .

أما المسند فإن القواعد النحوية التفصيليه تضيف الي جوار كونه كلمة مفردة أو تركيباً إسنادياً إمكان وقوعه مركباً فعلياً .

وأما المسند إليه فإن القواعد النحوية قد قطعت بإمكان وقوعه واحداً من أمور ثلاثه : هي كلمة مفردة ومركباً اسمياً وتركيباً إسنادياً ، وذلك لأن الكلمة كما قررها النحاة هي لفظ مكون _ في الأصل _ من أكثر من كلمة ويدل من حيث المعني علي معني غير مفرد وغير تام ويؤدي نحوياً وظيفة الكلمة المفردة ،فقد يؤدي وظيفة الفعل كما في نحو : حبذا النجاح ، وقد يؤدي وظيفة الاسم كما في نحو :

بعلبك مدينة جميلة ، وأما التركيب الإسنادي فنعني به هنا : الجملة التي تقع في إطار جملة أخرى تكون خبراً عنها أو حالاً لما في حيزها ، أو صله لها ، أو وصفاً أو مضافاً إليه ، وفي هذه الحاله يتضح إمكان وقوع هذا التركيب أيضاً مسنداً إليه .

لذلك فقد أشارت الدراسات النظرية التي قدمها النحاة إلي أن من الممكن أن توجد صور مختلفة للإسناد في إطار الجملة الواحدة ، ولو أخذنا في الاعتبار معطيات الأحكام التفصيلية المستمدة من القواعد النحوية أيضا لانتهينا إلي أن مقولة تعدد الإسناد تستند إلي سند صحيح .

ومقتضى هذا أن الأشكال النمطية للتركيب في ضوء مقولة الإسناد التي أجازتها القواعد النحوية التفصيلية هي :

- إفراد الإسناد .

- تكرار الإسناد .

- تعدد الإسناد .

ونقصد بإفراد الإسناد أن تحتوي الجملة علي عملية ذهنية واحدة هي العملية الإسنادية التي يتم فيها الحكم علي أحد الطرفين وهو
" المسند إليه " بالطرف الأخر وهو " المسند " كما في نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

تشط - غداً - دار جيراننا - وللدار - بعد غدٍ -أبعدُ . (٤٢)

فإن صدر البيت جملة تم فيها إسناد "تشط " أي " تبعد " إلي "دار الجيران " والعجز " جملة أيضاً أسند فيها "شده البعد " إلي " الدار" والإسناد في الجملتين مفرد لاتعدد فيه ولا تكرار ، اذ لاتحتوي هذه الصورة إلا علي طرفين فحسب هما المسند إليه والمسند .

أما التكرار والتعدد فلا فرق بينهما سوى أن التعدد أعم من التكرار ، لأن الجملة قد تحتوي علي أكثر من عملية إسنادية وبذلك تتضمن أطراف إسناد تتعدد بتعدد العمليات الإسنادية الموجودة في التركيب كما في قوله تعالي :

﴿ أن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء ﴾ (٤٣)

وقوله تعالي :

﴿ فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعباده ربه أحدا ﴾ (٤٤)

وقوله تعالي : **﴿قالت إن أبي يدعوك ليجزيك أجر ما سقيت لنا ﴾** (٤٥)

وبتحليل تلك الصور التي يحتوي فيها التركيب علي أكثر من عملية إسنادية يظهر لنا أن هذه الصور قد أخذت - بشكل عام -أسلوبين مختلفين : في أولهما يحدث ما يمكن

---

(٤٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ١٦٦ .

(٤٣) سوره الأنعام من الآية (١٥٩) .

(٤٤) سوره الكهف من الآية (١١٠) .

(٤٥) سوره القصص من الآية (١٠) .

أن يوصف بأنه "تكرار " في عمليات الإسناد يعنى أن طرفي عملية إسنادية يكونان في مجموعهما طرفاً إسنادياً في العملية الأخرى . ففي آية القصص السابقة - مثلاً - نجد أن " يدعوك " -وهي تتضمن عملية إسنادية ذات طرفين (الفعل والضمير الواقع فاعلاً) قد وقعت مسنداً للعملية الأخرى ﴿ **إن أبي يدعوك** ﴾ . ومثلها من آية الكهف ﴿ **كان يرجو لقاء ربه** ﴾ .

وفي الأسلوب الثاني لا نجد علاقه مباشرة بين أطراف العمليات الإسنادية يعني أن العمليات الإسنادية المحتواة لايمثل أي منها -في ذاته - طرفاً من أطراف الإسناد لغيره ، وإنما يذكر في الجملة توضيحاً لغموض أو تفصيلاً لإجمال أو تفسيراً للبس ، ففي آية القصص السابقة نجد أن دعوة الأب لموسى معللة بالرغبة في أن يجزيه أجر ما صنع ، فثمة عمليتان إسناديتان أخريان في الآيه الأولي :" ليجزيك "والثانية " ما سقيت " وليست إحداهما طرفاً إسنادياً في الأخرى ، كما أنه ليس لهما معاً علاقة مباشرة بأطراف الإسناد السابقة عليهم في الآية نفسها ، ولا يعني نفي هذه العلاقة المباشرة قطع الصلة بين عمليات الإسناد في التركيب إذ من المحتم أنها جميعاً -- ما دامت في إطار واحد - ترتبط بعلاقه تجمعها كتحديد الباعث أو الزمان أو المكان أو الكيفيه أو الربط "في أسلوب الشرط أو المقابلة أو المصاحبة أو نحو ذلك من العلاقات" ومن ثمَّ فإن النفي ينصب علي صلتها بأطراف الإسناد أي من حيث وقوعها طرفاً إسنادياً لعملية إسناديه أخرى .

وتمشيا مع ذلك فإن تكرار الإسناد يتضمن أكثر من طرف من أطراف الإسناد يعني أنه يوجد في التركيب أكثر من مسند وأكثر من مسند إليه لكن بين هذه الأطراف جميعاً صلة مباشرة لأن طرفي العملية الإسنادية في بعضها طرف بعضها الأخر .

في حين أن تعدد الإسناد في إطار التركيب إنما يكون بتعدد العمليات الإسنادية فيه لكن لاصلة مباشرة بين هذه العمليات الإسناديه بل ثمة تغاير بين عناصر الإسناد في كل منها .

ومن المقرر عند النحو بين أن الخبر في الجملة الاسميه المكونة من مبتدأ وخبر وما كان أصله المبتدأ أو الخبر هو من قبيل تكرار الإسناد كقول الشبلي .

الصبر يجمل في المواطن كلها إلا عليك فإنــه لا يجمل [٤٦]

فجملة " يجمل في المواطن كلها " مكونة من مسند ومسند إليه وهي مسندة إلى " الصبر " قبلها ، وهو مبتدأ وهي خبر عنه .

وكقوله أيضاً :[٤٧]

إني لأحسد ناظري عليكا حتى أغض إذا نظرت إليكا

فجملة " لأحسد ناظري " في محل رفع خبر " إن "

ومن أمثلة تكرار الإسناد أيضاً قولنا :

زيد قام أبوه .

زيد أبوه قائم .

لاكاذب يصدق له صديق .

لا ربيئة قوم تجيء بخبر .

ما زيد أبوه قائم .

فهذه جميعاً من قبيل تعداد الإسناد وليست من باب تعدده لأن الارتباط فيها بين العمليات الإسناديه يتسم بالعضوية فكلا التركيبين هو بمثابة الطرف الإسنادي المكمل للآخر وليست هناك أطراف مستقلة في كل منها .[٤٨]

ويدخل في ذلك النعت السببي المقصور على بعض الاستعمالات المحددة لأنواع من الصيغ هي اسم الفاعل وما ماثلة من أمثلة المبالغة

والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم المفعول وما جرى مجراه من المنسوب ، مما يعمل عمل الفعل بما يتطلبه هذا العمل من توافر شروط بعينها فيه وشروط في مرفوعه ، وهي أنواع ليست متساوية من حيث شيوع الاستعمال ، لأن النظرة العجلي إلى ما تقدمه المصنفات النحوية واللغوية تشير إلى أن أكثرها شيوعاً اسم الفاعل واسم المفعول ثم المنسوب والصفة

---

(٤٦) حاشية الدسوقي (بهامشه) ج ٢ ص ٨٦ .

(٤٧) ديوان الشبلي ص١١٥ .

(٤٨) حاشية الدسوقي على المغني جـ٢ ص١٠٢ وكذلك أنوار الربيع ص١٧٣ .

المشبهه ، وأقلها شيوعاً اسم التفضيل ومن بين المجموعتين أمثلة المبالغة ، فقد يكون الاسم الرفوع فاعلاً للوصف أو نائباً عن فاعل له ، وهكذا يكون استخدام الوصف محققاً هدفيين معا أولهما: الإشارة إلي أن الوصف قد أدي وظيفة الفعل في التركيب وما يقتضيه ذلك ، وثانيهما : أنه قد أدى وظيفة الخبر للمبتدأ السابق عليه فهو مسند ومسند اليه في آن واحد، نحو قولك :

هند كريمة أخلاقها .

فكريمة طرف في إسناد سابق وطرف في إسناد لاحق فهي متميزه في مجال تحديد العلاقه الرابطه بين ركني الإسناد فيها وهذا لايسمح بتعدد الإسناد لأنها مرتبطة بالإسناد السابق لاتنفك عنه .

أما التراكيب التي يتعدد فيها الإسناد في اللغة العربية فنمثل لها بالآتي :-

١- الجملة الوصفية .

٢-جملة الصلة .

٣- جملة الحال .

٤- الجملة المعترضة .

٥- الجملة المفسرة .

أولا :- الجملة الوصفية :

نقصد بالجملة الوصفية الجملة التي تقع وصفاً أي الوصف بالجملة ، كما في وقوع الجملة بعد نكره من النكرات المحضة نحو قوله تعالى :﴿ **وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال إن القوم يأتمرون بك ليقتلوك** ﴾[49] وكذلك قولنا :" مررت برجل يصلي الفجر في الطريق . فجملتا "يسعى " في الآية الكريمة و "يصلي الفجر " في قولنا هما جملتان تعدان عند النحويين نكرة لأن موصوفهما نكرة مثلهما وهو " رجل " وذلك من منطلق قولهم : الجمل بعد النكرات صفات . والذي يهمنا هنا أن جملة الصفة مكونة من مسند ومسند إليه هما الفعل " يسعى "و" الفاعل المستتر " والفعل " يصلي " و" الفاعل المستتر " وهذه الجملة ليست طرفاً في الإسناد السابق عليها في الجملتين (الفعل والفاعل " جاء رجل " و" مررت ") وفي هذا تعدد إسناد وليس لأي من طرفي الإسناد في الجملة الثانيه آية علاقه إسنادية بطرفي الإسناد في الجملة الأولى [50]

ومن الوصف بالجملة ما اسماه النحويون بالقطع وهو يعني -عندهم- بتر الصلة اللفظية الأعرابية بين الوصف والموصوف ، وذلك أن يأخذ الوصف المفرد شكلاً إعرابيا آخر رفعاً أو نصباً على تقدير عامل محذوف في الحالتين ، فإن كان القطع إلى النصب قدرنا أن المحذوف فعل وفاعل أي " مسند ومسند إليه " كما في نحو قولنا :" وذهبت إلى الرجل المريض " فإن المريض نعت للرجل وتفرض التبعية اللفظية جر الكلمة بيد أنه يجوز نحويا أن تنصب فيقال :" المريض " بفتح النون على تقدير "أعني أو أقصد " .

كما يجوز أن ترفع فيقال " المريض " على تقدير مبتدأ محذوف أي " هو المريض " فجملة الوصف المقطوعة لا لغرض الوصف كما نلاحظ - مكونة من تركيب إسنادي لا علاقه له إسناديا بطرفي الإسناد السابقين عليه ." زرت " حيث إنها وصفي مكمل للطرف الواقع في إسناد سابق هو الموصوف بغرض تكملة الموصوف لتمام الفائدة فحسب .

---

(٤٩) سورة القصص الآية ( )

(٥٠) الجملة الوصفية رساله بدار العلوم جامعه القاهره للدكتور شعبان صلاح .

ثانيا :- **جملة الصلة :**

جملة الصلة هي التي توضح الموصول وتبينه وتحدده وتكشف غموضه وتزيل إبهامه، ولهذا يعتبر النحاه الصلة كالجزء من الموصول ولهذا لم يكن لها محل من الإعراب ، لعدم وقوعها موقع المفرد [٥١] .

ومن هنا يعتبر النحوين " جملة الصلة " لا محل لها من الإعراب مطلقاً سواء وقعت صلة لاسم أو لحرف ، بالرغم من أن صلة الحرف يمكن -كما هو مقرر -أن يحل محلها المفرد بل إن الأصل في هذه الصلة أن تكون كلمه مفردة مشتقة وأن تظهر عليها العلامات الإعرابية .

وقد توهم بعض النحويين أن " الموصول وصلته ليس لهما محل من الإعراب " ، وذلك غير صحيح ، إذ إن للموصول محلاً إعرابياً باعتباره طرفاً من أطراف التركيب ، أما الصلة فهي في موضعها تركيب آخر لأنها مكونة من مسند ومسند إليه ليس أحدهما طرفاً في الإسناد السابق لذلك فهي من قبيل تعدد الإسناد لا من قبيل تكراره.

وتقع جملة الصلة اسمية أو ظرفية أو فعلية كثيراً ، كما تقع شرطية قليلاً .

ومثال وقوعها اسمية قوله تعالى : ﴿ **قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون ،والذين هم للزكاة فاعلون ، والذين هم لفروجهم حافظون** ﴾ [٥٢]ومثال وقوعها ظرفية قوله سبحانه : ﴿ **الحمد لله الذي له ما في السموات وما في الارض** ﴾ [٥٣]ومثال وقوعها فعليه قوله سبحانه : ﴿ **من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدو ا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر** ﴾[٥٤]

ومثال وقوعها شرطية قولك : سأكافيء الذي إن حضر على أكرمه وأحسن وفادته.

والصلة في هذه المواضع هي من قبيل التركيب الاسنادي ويعتبرها بعض النحاة .

---

(٥١) حاشية الدسوقي على المغني ج ٢ ص ٨٤ وص ٩٤ .

(٥٢) سورة المؤمنون من الآية (١إلى ٥) .

(٥٣) سورة سبأ من الآية (١) .

(٥٤) سورة الأحزاب من الآية (٢٣) .

" جملة " لأنهم لا يعتبرون بالفائدة التامة في مفهوم الجملة ، على أننا لا نشاركهم في هذا الموقف أخذاً بما قررناه من ضرورة توافر الفائدة في الاسناد وما يترتب على ذلك من ضرورة توافر عنصري الفائدة والإسناد في الجملة وإن لم تكن تامة وذلك لأن الموصول وصلته معاً لا يقيمان فائدة تامة .

ويهمنا هنا معرفة أن التركيب الإسنادي في صلة الموصول لا علاقة إسنادية لأي من طرفيه بالتركيب الإسنادي قبله فيما عدا تمام المعنى وتوضيحه ، إذ ليست لصلة الموصول ولا لأحد طرفيها صلة إسنادية بالموصول الذي وقع موقع أحد طرفي الإسناد السابق ، فكلمة " الحمد " في آية سبأ مسند إليه واسم الموصول بدل من لفظ الجلالة، حيث إنه مسند وقد جاءت بعده صلته التي هي بدورها مكونة من مسند إليه فهي من باب تعدد الإسناد على ما قررناه .

ثالثا :- الجملة الحالية :

وهي الجملة التي تشير إلى الحالة التي عليها صاحبها وهي موقوته بالضرورة ، ومحلها النصب نحو قوله تعالى : ﴿ **ولا تمنن تستكثر** ﴾[٥٥]. أى لا تمنن مستكثراً .

ونحو قوله سبحانه : ﴿ **وجاءوا أباهم عشاء يبكون** ﴾ [٥٦] فيبكون في محل نصب حال وهي مكونة من المسند (الفعل) والمسند إليه (الفاعل) . ونحو قوله تعالى: ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاه وأنتم سكارى** ﴾[٥٧] فإن جملة (وأنتم سكارى) مكونة من مسند إليه هو المبتدأ (أنتم) ومسند هو الخبر (سكارى) ولا ارتباط لهما إسنادياً بالتركيب الإسنادى قبلهما وهو الفعل والفاعل (جاءوا).

وكذلك قوله سبحانه : ﴿ **وقالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون** ﴾[٥٨]

فإن ﴿ **اتبعك الأرذلون** ﴾ في محل نصب حال .

ومن ذلك قول الشبلى :

عودوني الوصال ،والوصل عذب   ورموني بالصبر والصبر صعب [٥٩]

فإن جملتي " الوصل عذب " و " الصبر صعب " في محل نصب حال ، وكل منهما مكون من مسند ومسند إليه دون ارتباط التركيب الإسنادى قبلها " عودونى " و " رمونى " سوى ما فيه من رباط معنوى .

---

(٥٥)سورة المدثر من الآية(٦).

(٥٦) سورة يوسف من الآية (١٦) .

(٥٧)سورة النساء من الآية (٤٣).

(٥٨)سورة الشعراء من الآية (١١١) .

(٥٩) ديوان الشبلي ص(١١٣) .

رابعا :- الجملة المعترضة :

الجملة المعترضة أو الإعتراضية هي التي تقع بين جزءي جملة أخرى أي بين مسند ومسند إليه لجملة أخرى وذلك لتحقيق فائده لفظية أو فائدة معنوية أو الفائدتين معاً ، أما الفائدة اللفظية فتتجلى في إفادة الجملة شيئاً من تزيين اللفظ وتحسين الإيقاع وإحداث قدر من التناسق الصوتي والأسلوبي فيها ، وأما الفائده المعنوية فتتمثل في إفادة الجملة التي تقع بين جزءيها تقوية وتأكيداً ، تطبيقاً لتلك القاعدة التي قال بها النحويون وهي " أن كل زيادة في اللفظ تتضمن بالضرورة زيادة في المعنى " وهي القاعدة التي وضع ابن جني أصولها حين قرر أن كل زيادة في المبنى تستلزم الزيادة في المعنى (٦٠)

وكان يقصد بذلك بنيه الكلمة ، ثم توسع فيها النحويون بحيث شملت مبنى الجملة أيضاً .

وقد وقعت الجملة الاعتراضية في مواقع عديدة أهمها :

١- أن تكون بين الفعل ومرفوعه : نحو قول الشاعر :

وقد أدركتني والحوادث جمة   أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

فإن جملة (والحوادث جمة) المكونة من مسند إليه هو المبتدأ ومسند هو الخبر قد اعترضت بين المسند الذي هو الفعل (أدرك) ومرفوعه الذي هو المسند إليه (أسنة) .

٢ أن تكون بين المبتدأ او الخبر :

نحو قوله الشاعر :

وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى   نوادب لا يمللنه ونوائح

فجملة (والأيام يعثرن بالفتى) قد اعترضت بين الخبر التقدم (المسند) والمبتدأ المتأخر (المسند اليه) .

٣- أن تقع بين ما أصله المبتدأ أو الخبر :

ياليت شعري والمنى لا تنفع   هل أغدوَنْ يوما وأمرى مجمعُ

---

(٦٠) الخصائص جـ ١ ص ٤٧ .

فقد اعترضت جملة (المنى لا تنفع) المكونة من مسند ومسند إليه بين مسند ومسند إليه آخرين هما اسم (ليت) وخبرها الذى هو الجملة الاستفهامية .

ومثل ذلك قول الشاعر :

لعلك – والموعود حق لقاؤه ـ بدالك فى تلك القلوص بداءُ

فهنا جملة (الموعود حق لقاؤه) معترضة بين اسم " لعل " وخبرها .

خامسا :– الجملة المفسرة :

وهي الجملة التي تكشف غموض جملة أخرى سابقة عليها ، وقد عرفها بعض النحويين بقولهم :" هى الجملة الفضلة التي تكشف حقيقة ما تلبه " بيد أن دخول كلمة (الفضلة) فى التعريف قد يدخل الجملة الحالية وهي على خلافها من حيث الإعراب ، لأن الجملة الحالية لها محل من الإعراب والجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب ، ولذلك فالتعريف الأول أولى بالاعتبار لأنه ينأى بنا عن هذا المزلق .

والجملة المفسرة على نوعين :

النوع الأول : المجرد من حرف التفسير ، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿ **إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم، خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون** ﴾[٦١]

فجملة (خلقه من تراب) مفسرة للجملة السابقة عليها وليس القصد من ذلك أن عيسى قد خلقه من طين كمثل آدم ، بل المقصود أن مثل عيسى كمثل آدم فى كون كل منهما مخالفاً لما جرت به العادة المستمرة من ربط التوالد باجتماع الذكر والأنثى .ولكل من الجملتين المفسِّرة والمفسَّرة مسند مسند إليه لا يرتبط أحدهما بالآخر إسنادياً .

النوع الثانى : الجملة المقترنة بحرف التفسير ، وهو واحد من اثنين :(أن) المفسرة و(أى) المفسرة:

فمثال الجملة المقترنة بأن المفسرة قوله تعالى :﴿ **وأوحينا إليه أن اصنع الفلك** ﴾[٦٢]

فإن الجملة الواقعة بعد (أن) فى هذه الآية مفسرة لإبهام تركيب سابق عليها هو يتمثل فى الفعل المسند والضمير المتصل به المسند إليه (أوحينا).

---

(٦١) سورة آل عمران من الآية (٥٩)

(٦٢) سورة المؤمنون من الآية (٢٧)

ومثال الجملة المقترنة بأى المفسرة قول الشاعر :

وترمينني بالطرف : أى أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلى

فجملة (أنت مذنب) تركيب مكون من مسند ومسند إليه مفسر لتركيب سابق هو جملة (ترمينى بالطرف)

الضوابط التى تحكم الجمل المركبة فى اللغة العربية :-

يحسن بنا فى نهاية هذا العرض الموجز للمركبات وعلاقتها بسائر العناصر فى الجملة وما يربط الجمل المركبة بعضها ببعض أن نوجز الضوابط التى تحكم ذلك على نحو ما يلى :-

أولا : تتكون الجمل من كلمات ومركبات ، والمركبات بدورها تتكون من كلمات ، ومعنى هذا أن العناصر الأساسية للجملة هى الكلمات المفردة وهى أيضاً العناصر الأساسية للمركبات ، مع ملاحظة أنه ليس كل المفردات صالحاً للدخول فى مركبات ، كما أن المركبات لا تقبل حتماً التحليل إلى ما يكونها من مفردات.

ثانيا : يحدث عند التركيب معنى وحكم لم يكونا قبله ، وهذا يستلزم التقرير بأن المركب هو وسيلة من الوسائل التى تلجأ إليها اللغة لتحقيق غايات ليس فى وسع المفردات تحقيقها، ولذلك فإننا لا يمكن أن نتصور تركيباً لا يؤدى وظيفته ويحقق غايته فى النشاط اللغوى .

ثالثا : التركيب بنية لغوية تؤدى وظيفة نحوية ، وحين يدخل الجملة لا ينحل إلى عناصره بحيث يصح القول بأن الجمل لا تتكون إلا من الكلمات المفردة فحسب ، بل يظل المركب محتفظاً ببنيته وهو يؤدى فى الجملة وظيفته ، وعلى هذا فإن المركبات قد تشارك المفردات فى تكوين الجمل .

رابعا : تركيب الحروف يكون دائما من حروف ، وتركيبها لايغير من تصنيفها النحوى ، ولكن يغير من دلالتها المعجمية ووظيفتها النحوية ، فوظيفتها النحوية بعد التركيب تختلف عن الوظائف التى كانت تؤديها مفرداتها من قبل .

خامسا : يتنوع تركيب طبقاً للعناصر المفردة المكونة للمركب الاسمى ، فقد تكون هذه العناصر أسماء ، وربما لاتكون ، وإذا كانت اسماء لم تختلف فى التصنيف النحوى بعد

التركيب عن تصميفها قبله وإن اختلفت الوظيفة النحوية التي يؤديها المركب عن الوظائف التي كانت تؤديها مفرداته أو عناصره ، أما إذا كان ضمن مفردات المركب الاسمي ما ليس باسم ، فإن هذه المفردات تنتقل بالتركيب إلى نوع من الأسماء.

سادسا : من المركبات ما يمكن الاصطلاح عليه بالمركبات الفعلية نحو (حبذا) مثلاً و(قلما) وهي مركبات قد تقوم بأداء وظائف بعض الأفعال في الجملة ، فضلاً عن كون عناصرها تشتمل أيضاً على بعض الأفعال ، والمركبات الفعلية هذه تختلف بالضرورة عن المركبات الإسمية التي قد تكون مكونة من عناصر من بينها أفعال أيضاً كالمركب الإسنادي ؛ إذ إن المركبات الاسمية تؤدي وظيفة الاسم وتقبل بعض علاماته كالإسناد مثلاً أو النداء ، أو دخول الجار ..إلخ ، أما المركبات الفعلية فإنها تؤدي وظيفة الفعل وقد تقبل شيئاً من علاماته أيضاً .

سابعا :ليست كل المركبات صالحة لإسنادها أو الإسناد إليها ، فبعضها يصلح لذلك وبعضها لا يصلح إلا مكملا للعناصر الإسنادية في الجملة ، بل بعضها الآخر لا يصلح لوقوعه عنصراً إسنادياً أو مكملاً في الجملة كالمركب الحرفي مثلاً .

ثامنا : تحليل التراكيب الإسنادية من حيث علاقتها بأطراف الإسناد في الجملة ينتهي إلى أنها تأخذ صورة من اثنتين :

الأولى : تقع فيها طرفاً إسنادياً أو تؤدي وظيفة الطرف الإسنادي ، وهذه تشمل التراكيب التي تقع خبراً للمبتدأ أو ما أصله الخبر . وقد أصطلحنا على هذا بتكرار الإسناد في الجملة .

الثانية : تقع فيها التراكيب الإسنادية امتداداً للبنية الأساسية للجملة ، ويدخل في إطار هذه التراكيب التي تقع صلة أو معترضة أو مفسرة أو حالاً أو صفة ، وهو ما اصطلحنا عليه بتعدد الإسناد في الجملة العربية .

تاسعا : الإسناد محور الجملة عند كثير من النحاة ، وهو يستلزم بالضرورة طرفين هما المسند والمسند إليه ، وعلى رأس هؤلاء ابن جني وابن برهان [٦٣] ، ونحو ذلك ما قرره

(٦٣) اللمع لابن جني ص ٢١٦ وانظر : اللمع لابن برهان ورقة ١١٧أ.

الدكتور مهدى المخزومى [٦٤] ،أما الدكتور تمام فيميل إلى ربط مفهوم الجملة بالفائدة لا بالإسناد ويؤكد هذا جعله تركيب (الندبة) والاستعانة فى إطار الجملة [٦٦] وهذا ما ذهب إليه من قبل الدكتور " أيوب " حين دعا تقسيم الجملة إلى نوعين :
جملة إسنادية وجملة [٦٦] غير إسنادية جاعلاً جملة النداء من قبيل الجملة غير الإسنادية ، وهذا يؤكد أن الجملة أعم من التركيب -عند بعض النحاة دون بعضهم - لأنها تشمل ما يفيد ومالا يفيد وهو يختص بما يفيد دون سواه.

عاشرا : يتناول النحو تركيب الكلمات والصيغ داخل الجمل ، ومن ثم ينبغى فى البحوث النحوية أن يتحرى الباحث استخلاص قواعده وقوانينه الضابطة من التراكيب اللغوية بحيث تنعكس كل ما فى هذه التراكيب من خصائص فى القواعد النحوية، وتأخذ كل القوانين النحوية من الظواهر المتصلة بالتراكيب اللغوية ذاتها ، وبذلك تصبح غاية البحث النحوى وصف الواقع اللغوى وظواهره والتصنيف الدقيق لأساليبه ومواقعه .

---

(٦٤) فى النحو العربى نقد وتوجيه ص٥٣،٥٤
(٦٥) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٤
(٦٦) دراسات نقدية فى النحو العربى ص ١٢٩

المراجع

- أسرار النحو لابن كمال باشا دار العلوم ٩٩٢ نحو (مخطوط).

- الأشباه والنظائر للسيوطي: ط دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ١٣١٦.

- الاقتراح في علم النحو للسيوطي ط - دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد ط أولى سنة ١٣٠١و ثانية سنة ١٣٥٩هـ.

- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين .ط٢ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣م.

- أنوار الربيع (الأحوال الوافية الموسومة بأنوار الربيع) للشيخ محمود العالم ط١: مطبعة التقدم العالمية ١٣٢٢.

- الإيضاح في علل النحو للزجاجي .تحقيق مازن المبارك .دار العروبة بالقاهرة سنة ١٩٥٩م.

- حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب .ط مصر ١٢٨٦.

- حاشية السجاعي على ابن عقيل .ط١ المطبعة العثمانية بمصر ١٣٨٩.

- حاشية السجاعي على القطر .ط١ المطبعة الخيرية ١٣٢٣.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني .ط" عيسى البابي الحلبي .

- الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار .ط١ دار الكتب المصرية .

- دراسات في فقه اللغة د. صبحي الصالح .ط٢ المكتبة الأهلية ببيروت .

- دراسات في اللغة د.إبراهيم السامرائي .مطبعة العاني ببغداد ١٩٦١.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة بشرح محمد العناني ،مطبعة السعادة بمصر .

-ديوان الفرزدق بشرح الصاوي ١٣٥٤هـ.

- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق د. شوقي ضيف .ط١ دار الفكر العربي ١٩٤٧م.

- سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق مصطفى السقا وآخرين .ط١ سنة ١٩٥٤ مصطفى البابي الحلبي .

- شرح الأشموني على ألفية بن مالك نشر محمد محي الدين عبد الحميد .ط١ النهضة المصرية ١٩٥٥.

- شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .ط١٠ التجارية ١٩٥٨.

- شرح التصريح على التوضيح للشيخ/خالد الأزهري .ط٢ المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٢٥هـ.

- شرح ديوان الحماسة للمرزوق ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون .ط١ لجنة التأليف والترجمة والنشر .

- شرح شواهد الأشموني على هامش حاشية الصبان ط : عيسى الحلبي .

- شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص لابن العباسي ١٣١٦هـ . المطبعة الهمية.

- شرح شواهد المغني للسيوطي مطبعة النهضة بمصر ١٣٢٢هـ.

- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .ط٤ التجارية ١٩٤٨.

- شرح المفصل لابن يعيش . المطبعة المنيرية بالقاهرة .

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس . المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩١٠.

- العقد لفريد لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين وإبراهيم الإبياري وعبد السلام هارون . ط١ لجنة التأليف والترجمة والنشر .

- فقد اللغة وأسرار العربية للتعالبي . مصطفى الحالبي ١٣١٨.

- في النحو العربي نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي .ط١ المطبعة المصرية بصيدا بلبنان ١٩٦٤.

- الكافية لابن الحاجب . ضمن مجموعة مطبوعة سنة ١٢٧٩.

- كتاب سيبويه . عبد السلام هارون . ط دار القلم .
- اللغة لفندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، الأنجلو المصرية ١٩٥٠.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام نشر . محمد محي الدين عبد الحميد ، التجارية الكبرى .
- مناهج البحث في اللغة د. تمام حسان .الأنجلو المصرية ١٩٥٥.
- المنصف شرح التصريف لابن جني تحقيق : إبراهيم مصطفى , وعبد الله أمين . ط ١ مصطفى الحلبي .
- النحو الوافي لعباس حسن . ط١ دار المعارف بمصر .
-همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطي .ط١ سنة ١٣٢٧.

* التوافق : أحد مظاهر علاقة
علم العروض بعلم الصرف

د محمد جمال صقر *

تقديم

[١] بين العروض وعلم العروض والصرف وعلم الصرف ، من الفرق مثل الذي بين الموسيقا وعلم الموسيقا والنحو وعلم النحو ، فالأول من هذه الأزواج ، هو الكائن الطَّبْعيّ ، والآخر هو كاشفه وضابطه وقانونه ، فما علم العروض إلا جملة القواعد التي تحكم بناء البيت المفرد من الشعر ، وما علم الصرف إلا جملة القواعد التي تحكم بناء الكلمة المفردة من اللغة ، فإذا كان قد ثبت أنه ينضاف إلى علم العروض بعض الظواهر التي تتعلق بتتابع الأبيات لا البيت المفرد (١) فقد ثبت أنه ينضاف إلى علم الصرف بعض الظواهر التي تتعلق بتتابع الكلمات لا الكلمة المفردة (٢) ، وإذا كان تفعيل البيت والأبيات (تقطيعها) ، هو التطبيق المقبول لعلم العروض ، فإن تصريف الكلمة والكلمات ، هو التطبيق المقبول لعلم الصرف (٣) .

[٢] لا يخفى ما في طريقة العرض السابق ، من إيحاء بأن بين علمي العروض والصرف علاقة ما (٤) ، وهو ما عرض له بعض الباحثين ، من جهات شتى ، على حسب منطلقاتهم وآرائهم :

فمنهم من رأى تلك العلاقة لا تجاوز حدود الشكل ، بل يكاد " علم الصرف لا يلتقي به إلا في (الميزان الصرفي) بشكل ظاهري واهٍ " (٥) .

ومنهم من دقق النظر في تلك المشابهة الشكلية ، ونبه على أهميتها ؛ فما الوزن الذي هو أساسي في عمل الخليل ، إلا تطوير لمفهوم الميزان الصرفي ، بحيث يتناول البنية السطحية للكلمة لا البنية العميقة ، ويتجاوز الكلمة الواحدة إلى الكلمات التي تمتزج فيه معاً (٦) .

ومنهم من سما إلى سماء الإنتاج العقلي ، فكشف أنه لا ريب في رسوخ أسس معينة طبعت العقل العربي ، فانبنى عليها واتصف بها كل ما أنتجه من علوم " فالثقافة الإسلامية القديمة وظفت نفس الأدوات في جميع حقول المعرفة . وهنا يكمن تماسك عميق لم يكشف عنه بعد بما فيه الكفاية " (٧) .

[٣] كذلك نجد الإيحاء بتلك العلاقة ، في جمع العلماء والمعلمين جميعا ، وإن بطرق مختلفة ، بين علمي العروض والصرف :

من طائفة العلماء يبرز لنا شيخنا الخليل بن أحمد نفسه ، ثم الأخفش الأوسط ، مثالا واضحا ؛ فأولهما واضع علم العروض الذي لم يصلنا كتابه فيه ، والمفكر المدقق في علم الصرف الذي أثبت تلميذه سيبويه في كتابه كثيرا من آرائه ، والآخر وارث ذلك كله الذي لم يكف عن إعمال رأيه فيه خلال كتابيه في العروض والقافية ، وتعليمه الذي نثر آراءه في كتب علم الصرف ، بل إنه يلزم طالب علم العروض بأن يتعلم أولا شيئا من علم العربية (الصرف والنحو) "فإنه

(*) مدرس بقسم النحو بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة

أقوى له عليه " (٨) .

ومن الجدير بالذكر هنا أن أصحاب معاجم العلوم والفنون العربية ، كانوا يجمعـــون في قَرَن واحد ما يخص علم العروض ، وما يخص علمي الصرف والنحو ، من ظواهر ومصطلحات ، فهماً منهم لتلك العلاقة ، يوحي به عملهم (٩) .

وأما طائفة المعلمين فقد أدركتنا طريقتهم في الجمع في كتاب تعليمي واحد ، بين علمـــي العروض والصرف ، مما كان مثار معارضة منكري أصالة تلك العلاقة (١٠) .

وليس أدل على عمل العلماء والمعلمين جميعا ، من أقسام النحو والصـــرف والعـــروض المنتشرة في جامعاتنا العربية المعاصرة منذ زمن غير قريب .

[٤] إن صنوف الإيحاء بتلك العلاقة التي لم تكتشف " بما فيه الكفاية " ـ كما سبق من بعـــض الباحثين ـ الجديرة بالاهتمام والبحث ، ولا سيما أن الباحثين ـ وقدماؤهم بخاصة ـ كانوا يعجبون من استواء علم العروض للخليل ، حتى إن منهم من قال بقدمه وأن الخليل إنما وجده فنقلـه (١١) إنه إذا ما تجلت وثبتت علاقة علم العروض بعلم الصرف ، وتبددت تلك الشبهة ، ووضـــح أن المفكر العروضي كالمفكر الصرفي أصالة .

[٥] إذا تتبعنا العلمين تعقيداً وتطبيقاً ، فوجدنا من الأفكار ما يندرج ضمن واحد أو أكـــثر ، من المظاهر الثلاثة التالية :

أولاً : التوافق ، وفيه تتوحد الأفكار و تتردد هي نفسها في كل من العلمين .

ثانيا : التوازي ، وفيه تتشابه الأفكار ، فترد في أحد العلمين ، فكرة مضارعـــة مجاريـــة لفكرة في الآخر .

ثالثاً : التقابل ، وفيه تتعاكس الأفكار وتتضاد ، فترد في أحدهما فكرة مضـــادة مقابلـــة لفكرة في الآخر .

إذا كان ذلك ، لم نملك إلا أن نحكم بوجود العلاقة ، وربما حكمنا بوثاقتها . أما دلالـــة المظهرين الأول والثاني على ذلك فواضحة ، وأما دلالة المظهر الثالث فمن أن الأفكار حين تتقابل تدل على حضور العلمين في ذهن العالم في وقتٍ معاً على نحو ما ، فكأنه يضع فكرته هنا بحيـــث تقابل الفكرة التي هناك ، لسبب ينبغي كشفه ، وسواء أكان هو المفكر هنا وهناك أم كان أمامـــه غيره .

ومن الجدير بالذكر هنا أن الفكرة الواحدة ربما كان لتناولها في العلمين عدة أوجه ، منـــها ما يندرج ضمن مظهر وما يندرج ضمن آخر ، فيجوز للباحث أن يكرر النظر فيها والتعرض لها

[٦] إن علم الصرف ـ بلا ريب ـ أسبق نشأة ، غير أن طريقة التفكير العربية آصل من علمي

الصرف والعروض جميعاً ، وأرسخ جذراً وأسبق عملاً ، ومن ثم نستطيع أن نفسر كل مظهر للعلاقة - حين يظهر - بتأثير أحد العلمين في الآخر ، دون ضرورة أن يقتصر التأثير على الأسبق نشأة ، وأن نفسره أيضاً بخروج العلمين جميعاً من عقل واحد طبعهما بطابعه .

[٧] لقد كانت أفكار مظهر التوافق والمسائل التي أثارها ، من الخِصْب بحيث شغلت هذا البحث كله ، ولم يمكنني أن أهمل منها ما أضع مكانه أفكار المظهرين الآخرين ومسائلهما.

وإنني لأرجو أن أتمكن أنا أو غيري من الباحثين ، من الوفاء بمظاهر تلك العلاقة ، لما له من خطر في الدلالة على تآخذ علوم ثقافتنا الجليلة وأصالتها .

[٨] أعتمد في هذا البحث - والله المستعان - على مراجع من علم العروض ، وعلم الصرف ، وعلم الأصوات ، وعلم الموسيقا ، قديمة وحديثة ، وأستأنس بمراجع من علوم أخرى مختلفة ، قديمة أيضاً وحديثة ، غير أن أهم ما أعتمد عليه وأستأنس به ، عشق ودربة مستمران لعلوم العربية وآدابها ، أحسن الله إلى من أنبت في قلبي زهرتهما !

وأنتهج منهج تتبع علمي العروض والصرف ، تقعيدا وتطبيقا ، لأجمع الأفكار المتوحدة فيهما المترددة بينهما ، فأعرضها وأنقدها ، استيضاحا لحقيقة دلالة هذا التوافق.

ثم أرتب إيراد هذه الأفكار ترتيبا منطقيا ، وأجعل مصطلح الفكرة عنوانا ، وسواء أكان متداولا أم وضعته لمّا لم أجد مثله ، ولا أُخْلِي هذا ولا ذاك من إيضاح .

وأؤخر للحواشي بيانها ، لكيلا تعوق سير البحث وقراءته ، ثم لكي أضيف إلى البيان نفسه ، تفصيل المراجع كلما جدّ شيء منها ، فأقي البحث من التطويل ما يستغني عنه .

[٩] اتسم تأسيس علماء العرب القدماء لعلومهم ، بمنطقية واضحة ، ربما كانت وسيلة الوصول إلى النتائج القطعية . يظهر ذلك في حرصهم على التمهيد للعلم بافتراض الاحتمالات الممكنة التي تحقق استيعاب مسائله ، مهما يكن نصيب تلك الاحتمالات من الحدوث الحقيقي .

إن العالم حين يبدأ على هذا النحو ، يحقق الطمأنينة لنفسه أولا ، وللمتعلم ثانيا ، فيقتنعان جميعا بأن العرض التالي جدير بالثقة ، لن يترك شاردة من مسائل هذا العلم ولا واردة إلا أحصاها . وبعدئذ يستبيح العالم أن يجيز وأن يمنع ، وينبغي على المتعلم أن يخضع .

[١٠] إنني أجد في اعتماد علم العروض على التقليب ، وعلم الصرف على القسمة العقلية ذلك الحرص السابق ذكره ، على الاستيعاب الأولي .

أما التقليب فالفكرة التي أخرج بها شيخنا الخليل معجمه العين كذلك ، ودلت الناس على رياضية تفكيره (١٢) . إن للتقليب في علم العروض ثلاثة استعمالات مترابطة :

أما الأول فتقليب الأسباب والأوتاد خارج الدوائر ، لضبط التفاعيل وإيرادها جميعا فإن (فعولن) التي تتكون من الوتد المجموع (فعو) والسبب الخفيف (لن) ، يقدم فيها السبب فتستحضر (فاعلن = لن فعو) ، وإن (مفاعيلن) التي تتكون من الوتد المجموع (مفا) والسببين الخفيفين (عي ، لن) ، يؤخر فيها الوتد ، فتستحضر (مستفعلن = عيلن مفا) ، ويقدم فيها أحد السببين على الوتد ، فتستحضر (فاعلاتن = لن مفاعي) ... وهكذا .

أما الاستعمال الثاني فتقليب التفاعيل نفسها في الدوائر ، لضبط بعض الأبحر وإيرادها ، فإن بحر السريع الذي يتكون شطره من هذه التفاعيل (مستفعلن مستفعلن مفعولات) ، تؤخر فيه التفعيلة الأولى ، فيستحضر بحر المنسرح (مستفعلن مفعولات مستفعلن) ، وتقدم فيه التفعيلة الأخيرة ، فيستحضر بحر المقتضب (مفعولات مستفعلن مستفعلن) ... وهكذا .

أما الاستعمال الثالث فتقليب الأسباب والأوتاد في الدوائر ، لضبط بعض الأبحر وإيرادها فإن بحر الطويل الذي يتكون شطره من تكرار (فعولن مفاعيلن) المتكونين من وتد مجموع فسبب خفيف ثم وتد مجموع فسببين خفيفين ، مرتين ، يؤخر فيه الوتد المجموع الأول ، فيستحضر بحر المديد (فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن = لن مفاعي لن فعولن مفاعي لن فعو) ، ويقدم فيها السببان الخفيفان الأخيران ، فيستحضر بحر البسيط (مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن = علين فعولن مفاعيلن فعولن مفا) ... وهكذا (١٣)

أما القسمة العقلية فالفكرة البارزة في عامة مناحي علم الصرف ؛ إذ تجد العالم يتعرض مثلا لصيغة الكلمة المجردة الثلاثية - والثلاثي عنده الأصل - فيقول أولا بترك حركة اللام للنحو

[٩] اتسم تأسيس علماء العرب القدماء لعلومهم ، بمنطقية واضحة ؛ ربما كانت وسيلة الوصول إلى النتائج القطعية . يظهر ذلك في حرصهم على التمهيد للعلم بافتراض الاحتمالات الممكنة التي تحقق استيعاب مسائله ، مهما يكن نصيب تلك الاحتمالات من الحدوث الحقيقي .

إن العالم حين يبدأ على هذا النحو ، يحقق الطمأنينة لنفسه أولا ، وللمتعلم ثانيا ، فيقتنعان جميعا بأن العرض التالي جدير بالثقة ، لن يترك شاردة من مسائل هذا العلم ولا واردة إلا أحصاها . وبعدئذ يستبيح العالم أن يجيز وأن يمنع ، وينبغي على المتعلم أن يخضع .

[١٠] إنني أجد في اعتماد علم العروض على التقليب ، وعلم الصرف على القسمة العقلية ذلك الحرص السابق ذكره ، على الاستيعاب الأولي .

أما التقليب فالفكرة التي أخرج بها شيخنا الخليل معجمه العين كذلك ، ودلت الناس على رياضية تفكيره (١٢) . إن للتقليب في علم العروض ثلاثة استعمالات مترابطة :

أما الأول فتقليب الأسباب والأوتاد خارج الدوائر ، لضبط التفاعيل وإيرادها جميعا فإن (فعولن) التي تتكون من الوتد المجموع (فعو) والسبب الخفيف (لن) ، يقدم فيها السبب فتستحضر (فاعلن = لن فعو) ، وإن (مفاعيلن) التي تتكون من الوتد المجموع (مفا) والسببين الخفيفين (عي ، لن) ، يؤخر فيها الوتد ، فتستحضر (مستفعلن = عيلن مفا) ، ويقدم فيها أحد السببين على الوتد ، فتستحضر (فاعلاتن = لن مفاعي) ... وهكذا .

أما الاستعمال الثاني فتقليب التفاعيل نفسها في الدوائر ، لضبط بعض الأبحر وإيرادها ، فإن بحر السريع الذي يتكون شطره من هذه التفاعيل (مستفعلن مستفعلن مفعولات) ، تؤخر فيه التفعيلة الأولى ، فيستحضر بحر المنسرح (مستفعلن مفعولات مستفعلن) ، وتقدم فيه التفعيلة الأخيرة ، فيستحضر بحر المقتضب (مفعولات مستفعلن مستفعلن) ... وهكذا .

أما الاستعمال الثالث فتقليب الأسباب والأوتاد في الدوائر ، لضبط بعض الأبحر وإيرادها فإن بحر الطويل الذي يتكون شطره من تكرار (فعولن مفاعيلن) المتكونين من وتد مجموع فسبب خفيف ثم وتد مجموع فسببين خفيفين ، مرتين ، يؤخر فيه الوتد المجموع الأول ، فيستحضر بحر المديد (فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن = لن مفاعي لن فعولن مفاعي لن فعو) ، ويقدم فيها السببان الخفيفان الأخيران ، فيستحضر بحر البسيط (مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن = علين فعولن مفاعيلن فعولن مفا) ... وهكذا (١٣)

أما القسمة العقلية فالفكرة البارزة في عامة مناحي علم الصرف ؛ إذ تجد العالم يتعرض مثلا لصيغة الكلمة المجردة الثلاثية - والثلاثي عنده الأصل - فيقول أولا بترك حركة اللام للنحو

إعرابا وبناء ، ثم يترك احتمال سكون الفاء لأن العربية لا يبتدأ فيها بساكن ثم يضرب ثلاثة أحوال الفاء المحتملة (من فتح وضم وكسر) ، في أربعة أحوال العين المحتملة (من فتح وضم وكسر وسكون) ، فيستحضر اثنتي عشرة صيغة للكلمة الثلاثية المجردة ، ولا يمكن فيها غيرها (فَعَل ، فَعُل ، فَعِل ، فَعْل ، فُعَل ، فُعُل ، فُعِل ، فُعْل ، فِعَل ، فِعُل ، فِعِل ، فِعْل) (١٤) .

[١١] لقد كانت نتيجة الاستعمال الأول للتقليب ، أن خرجت التفعيلة (فاعلاتكَ) ، بتقديم السبب الخفيف من (مفاعلتن) المتكونة من وتد مجموع (مفا) بعده سببان ثقيل فخفيف (علِ ، تن) ، هكذا (فاعلاتك = تن مفاعل) ، وهي مهملة ، لا وجود لها في عروض الشعر المعتمد عليه (١٥) .

وكانت نتيجة الاستعمال الثاني للتقليب ، أن خرجت هذه الأبحر الخمسة (بترتيب دوائر شيخنا الخليل) : المستطيل ، وشطره (مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن) ، بتأخير أولى تفاعيل شطر الطويل (فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن) ، والممتد ، وشطره (فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن) بتأخير أولى تفاعيل شطر المديد (فاعلاتن فاعلن فاعلان فاعلن) المتئد ، وشطره (فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن) ، بتأخير أولى تفاعيل شطر المجتث (مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن) ، والمنسرد ، وشطره (مفاعيلن مفاعيلن فاع لاتن) بتقديم أخرى تفاعيل شطر المضارع (مفاعيلن فاع لان مفاعيلن) ، والمطرد ، وشطره (فاع لاتن مفاعيلن مفاعيلن) بتأخير أولى تفاعيل المضارع السابق نفسه ، وهي مهملة ، لا وجود لها في عروض الشعر المعتمد عليه كذلك (١٦) .

وكانت نتيجة الاستعمال الثالث للتقليب ، أن خرج هذان البحران (بترتيب دوائر شيخنا الخليل) : المتوفر ، وشطره (فاعلاتك فاعلاتك فاعلاتك) ، بتقديم السبب الخفيف من آخر شطر الوافر هكذا : (تن مفاعل تن مفاعل تن مفاعل) ، والمحدث وشطره (فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن) ، بتأخير الوتد المجموع من أول شطر المتقارب هكذا : (لن فعولن فعولن فعولن فعو) ، وهما مهملان ، لا وجود لهما في عروض الشعر المعتمد عليه (١٧) .

وكانت نتيجة القسمة العقلية ، أن خرجت للاسم الثلاثي المجرد هاتان الصيغتان : (فُعِل ، فِعُل) وللفعل الثلاثي المجرد هذه الصيغ التسع (فَعْل ، فُعَل ، فُعُل ، فُعِل ، فُعْل ، فِعَل ، فِعُل ، فِعِل ، فِعْل) ، وهي إما مهملة لا وجود لها في لغة العرب ، أو كالمهملة لعروضها أحيانا وعدم أصالتها (١٨) .

[١٢] لقد كانت هذه النتائج بابا إلى نقد منهج أولئك العلماء القدماء ، دخل منه الباحثون الوصفيون قدماء ومحدثين ، حتى لقد قال الدكتور إبراهيم أنيس في ستة من الأبحر المهملة السابق

ذكرها : " الذي أرجحه أن هذه الأوزان الستة لم تكن من اختراع المولدين من الشعراء ، بل كانت من اختراع المولدين من أهل العروض !! " (١٩) .

أما أنها من اختراع العروضيين - وإن أوقعته ضرورة السخرية في مخالفة الحقيقة بنسبة ذلك إلى المولدين منهم ، وإنما أحدثه إمامهم شيخنا الخليل نفسه (٢٠) - فحق لا ريب فيه ولا إنكار منهم له ، بل قد وصفوها بالاهمال فصدقونا وصدقوا أنفسهم .

أما أن عملهم هذا يضع من قدر علمهم ، فغير مقبول عند من يراعي السياق الثقافي ، وغير مقبول عند من يعرف الأثر الحميد لعملهم هذا ، في عمل الشعراء منذئذ وإلى الآن . لقد كان في (المهمل) متنفس ومندوحة ومجال بكر ، للمجددين من الشعراء ، اغتنموه قليلا قليلا . إنه إذا كانت مفردات المولدين كبيت من استعمل (فاعلاتك) وبحرها (المتوفر) ، قائلا :

" ما رأيت من الجآذر بالجزيرة إذ رمين بأسهم جرحت فؤادي " (٢١)

وبيت من استعمل بحر (المستطيل) ، قائلا :

" أمط عني ملاما برى جسمي مداه فما قلبي جليدا على سمع الملام " (٢٢)

- إذا كانت قد حملته على استنكار ما اقترفه علماء العروض ، ففي شيوعها في الشعر الموشح (٢٣) ، ثم في ظهور البحر السابع المهمل (المُحْدَث) الذي سمي بعدئذ (المتدارك) ، في الشعر العمودي منذ زمان بعيد ، وغلبته على الشعر الحر في القرن الميلادي العشرين (٢٤) ، ما يكشف عبقرية عملهم ويطرح عنه الاستنكار والسخرية (٢٥) .

وليس أمر (المهمل) من صيغ الكلمات في علم الصرف ، عن ذلك ببعيد ، فقد استعمل المتكلم العربي للأسماء ، صيغتي (فُعِل ، فِعُل) جميعا ، في (دُئِل ، رُئِم ، حِبُك) ، وللأفعال ، صيغتي (فَعْل ، فِعِل) مثلا ، في (عَلْم ، شِهِد) ، فدل على أن له بالمهمل حاجة (٢٦) .

ثانيا: الوزن

[١٣] يحتاج الصائغ قبل أن يعالج صنع عقد من الذهب لفتاة يعرفها ، أن يستعين بالوزن دائما ليصنع ما يناسبها ، فيزن الذهب من قبل أن يمسه ومن بعد أن يصير بين يديه حبات متلائمة، بل بعد هذا أيضا ليقدر ثمن العقد .

وما هذا الوزن إلا اختبار ثقل الذهب وخفته ، باستعمال أداة مناسبة تقابله ، ليحكم بنصيبه من الثقل أو الخفة أو الاعتدال ، بالقياس إليها (٢٧) .

كان ذلك الصائغ يقابل المثقال من الذهب بمقدار من النحاس ، فيعرف هو ومعامله جميعا معا عندئذ ، الوزن ، لأنهما قد تعارفا على كون قطعة من النحاس أداة مناسبة لوزن الذهب ، ثم صار يستعمل جهازا خاصا يقابل ذلك المثقال بعدد حسابي ، فيعرف هو ومعامله جميعا معا عندئذ الوزن ، كما عرفاه من قبل ، بل معرفة أدق .

[١٤] إن من يوشك أن يستعمل الكلمة ، يشبه ذلك الصائغ .. بل قد سمي باسمه كثيرا ، وسميت بنية الكلمة صيغة - يحتاج أن يعرف وزنها ، وسواء في هذا أن يريدها لبيت من الشعر وأن يريدها لعبارة من النثر ؛ إذ ليست الكلمة سوى مقطع من الأصوات أو أكثر ، وعلى حسب نوع هذه المقاطع وعددها وترتيبها ، يكون لتلك الكلمة قيمتها التي إذا عرفها مستعملها ، وضعها موضعها، قال العقاد في كلمة جامعة : " حسبنا أن نلاحظ في تركيب المفردات من الحروف أن الوزن هو قوام التفرقة بين أقسام الكلم في اللغة العربية ، وأن اللغات السامية التي تشارك هذه اللغة في قواعد الاشتقاق لم تبلغ مبلغها في ضبط المشتقات بالموازين التي تسري على جميع أجزائها وتوفق أحسن التوفيق المستطاع بين مبانيها ومعانيها . فالفرق بين ينظر ، وناظر ، ومنظور ، ونظير ، ونظائر ، ونظارة ، ومناظرة ، ومنظار ، ومنظر ، ومنتظر ، وما يتفرع عليها هو فرق بين أفعال وأسماء وصفات وأفراد وجموع ، وهو كله قائم على الفرق بين وزن ووزن ، أو قياس صوتي وقياس مثله ، يتوقف على اختلاف الحركات والنبرات ، أي على اختلاف النغمة الموسيقية في الأداء . وحكم الأسماء الجامدة كحكم المشتقات في هذه الخصلة ، فإنها تجري جميعا على أوزان معلومة تشملها بأقسامها على تفاوت قوتها " (٢٨) .

ولهذا كانت اللغة العربية ، في أصلها ، عنده ، لغة شاعرة ، لابتنائها على نسق الشعر وكونها بنثرها مع شعرها ، فنا منظوما منسق الأوزان والأصوات (٢٩) .

[١٥] كما ابتكر علماء المادة الطبيعية أدوات وزنها في البدء ، مما يشغل حيزا مثلها ، رصد علماء العربية لمقاطع أية كلمة ، مقاطع معينة تناسبها وتصلح من ثم لوزنها ، تتجمع لتكون كلمة جردت من المعنى وأخلصت لتكون مثالا تحذى عليه الكلمات إن لم تكن قد صيغت بعد ،

ويكشفها ويبينها إن تكن قد صيغت " واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات ، فقيل : ضرب على وزن فَعَل ، وكذا نصر وخرج ، أي هو على صيغة يتصف بها فَعَل ، وليس قولك فعل ، هي الهيئة المشتركة بين هذه الكلمات ؛ لأنا نعرف ضرورة أن نفس الفاء والعين واللام غير موجودة في شيء من الكلمات المذكورة، فكيف تكون الكلمات مشتركة في فعل ؟ بل هذا اللفظ مصوغ ليكون محلاً للهيئة المشتركة فقط ، بخلاف تلك الكلمات ، فإنها لم تصغ لتلك الهيئة بل صيغت لمعانيها المعلومة " (٣٠) .

وفضلاً عن حاجة العروضي والصرفي جميعاً ، إلى وزن الكلمة ، واتفاقهما في فكرة أداته، لا يكادان يختلفان في الأداة نفسها كذلك ، قال الدماميني : " اختار العروضيون للأجزاء الدائرة بينهم في وزن الشعر ، الفاء والعين واللام ، اقتفاء لأهل الصرف في عاداتهم وزن الأصول بهذه الحروف ، فحذوا حذوهم في مطلق الوزن لما كان على ثلاثة أحرف مع قطع النظر عن الأصالة والزيادة ، وأضافوا إلى ذلك من الحروف الزوائد سبعة وهي الألف والياء والواو والسين والتاء والنون والميم " (٣١) .

ورغم ظهور ذلك الاقتفاء الذي رآه من العروضيين للصرفيين ، لا يمتنع أن يكونوا جميعاً مقتفين مقتضى الحاجة الواحدة .

[١٦] وكما صار صائغ الذهب يستعمل في وزنه جهاز الحساب العددي ، صار بعض الدارسين المحدثين لعلمي العروض والصرف ، يستعملون في وزن الكلمة ، أدوات علميْ الأصوات والموسيقا الحديثين ، ويدعون إلى ترك الأداة القديمة البالية (٣٢) .

ولم يعد أحد يستطيع أن يطرح عنه منجزات علمي الأصوات والموسيقا الحديثين ، في دراسته لعلمي العروض والصرف ، ففي الأخذ بها كشف لكثير من الدقائق الخفية المعضلة التي تعترض طريق الدراسة .

ولكن ينبغي أن نثبت لأداة الوزن القديمة ، صفتها العليا التي لا تنازعها إياها أداة أخرى ، وهي وظيفتها ، فإن المتعلم متى وعى تلك الأداة وفكرتها ، استطاع دائماً أن يميز في التو ما يلقى عليه ، بل أقول مع الأستاذ محمد العلمي الذي حصر قوله في علم العروض ، وأنا أضيف إليه علم الصرف : إن تلك الأداة القديمة نفسها ، بما لها من خصائص كخصائص موزونها ، تبين لنا الوزن سمعياً وبصرياً ، أي بالصوت والصورة ، إذا جاز هذا التعبير (٣٣) .

* طبيعة الساكن والمتحرك وتواليهما :

[١٧] يطلق مصطلحا الساكن والمتحرك في علمي العروض والصرف ، على الحرف ؛ فكل من اللام والألف والواو والياء في أواسط هذه الكلمات : (علْم ، باب ، قَوْل ، دُور ، بَيْن ، عِيد) ، حرف ساكن ، وكل من اللام والواو والياء في أواسط هذه الكلمات : (طلَع ، أوَد ، قيَم ، حلُم ، علِم ، حوِر ، أيِس) ، حرف متحرك .

وقد قام على أساس طبيعة الساكن والمتحرك وطريقة تواليهما أحدهما أو كليهما ، حديث علماء العروض والصرف جميعا ، في الوزن وغيره من مسائل هذين العلمين ، حتى صارت معرفة هذا الأساس ضرورة ، قال ابن عبد ربه : " اعلم أن أول ما ينبغي لصاحب العروض أن يبتدئ به ، معرفة الساكن والمتحرك ، فإن الكلام كله لا يعدو أن يكون ساكنا أو متحركا " (٣٤)، وليس صاحب الصرف بمنأى ، وتفقد كتبه دليل لا يرد.

[١٨] وبتقدم البحث في علم الأصوات وأدوات القياس ، ميز الباحثون المحدثون طائفتين من الأصوات ، واضحتي المعالم ، لم يطابقا طائفتي السواكن والمتحركات السابق بيانهما تماما ، إحداهما طائفة ما يقبل من الأصوات موقع بداية المقطع ولا يصح قمة له ، والأخرى ما لا يقبل موقع بداية المقطع ويصح قمة له . ثم رجعوا إلى (المتحرك) ، فشقوه نصفين ، ليجعلوا نصفه الأول من الطائفة الأولى ، ونصفه الآخر من الطائفة الأخرى ، وإلى (الساكن) ، ليخرجوا مما أودعه القدماء فيه ، ألف المد وواوه وياءه ، فيجعلوهما من الطائفة الأخرى لديهم ، وواو اللين وياءه ، ليجعلوهما نمطا مزدوجا من أصوات الطائفة الأخرى نفسها ، غير أن بدايته تنتمي إلى الطائفة الأولى . ومن ثم احتاج هؤلاء الباحثون المحدثون إلى أن يستبدلوا بالساكن والمتحرك ، مصطلحين مقبولين ، فكان منهم من أطلق على صوت الطائفة الأولى مصطلح (الصامت) ، وعلى صوت الطائفة الأخرى مصطلح (الصائت) ، وكان منهم من قال (بالصامت) و(المصوِّت) ، ولكن كان كل منهم من أخذ من القدماء وعدل ، فقال (بالساكن) لصوت الطائفة الأولى ، و(الحركة) لصوت الطائفة الأخرى ، وكل منهم معني بالجانب الوظيفي من الأصوات ، لا النطقي ولا الفيزيقي ، وهو ما أراه بقية تأثر بمنهج القدماء (٣٥) .

[١٩] لقد انكشف أن علماءنا القدماء كانوا يرون أن الصوائت الطويلة (حروف المد) ، مشكولة بالسكون ، ومسبوقة بحركة من جنسها ، وأنهم راعوا رأيهم هذا في علمي العروض والصرف جميعا : ففي حين ميزوا فتحة ما قبل ألف التأسيس ، عن الألف ، وسموها (الرس) ، وحركات ما قبل ألف الردف وواوه ويائه ، عنها ، وسموها (الحذو) ، وحركات ما قبل ألف الوصل وواوه ويائه ، عنها ، وسموها (المجرى) ، وغير ذلك ، في علم العروض ، جعلوا ما

يسكن من حروف العلة بعد حركة مناسبة (أي فتحة قبل الألف ، وضمة قبل الواو ، وكسرة قبل الياء) ، مدا في حين أنهم يجعلون الواو والياء حرفي لين لا مد ، متى سكنتا بعد فتحة ، وكذلك جعلوا تغيير (لم يخافْ) إلى (لم يخفْ) تخلصا من التقاء الساكنين بحذف الألف بعد الخاء ، وغير ذلك ، في علم الصرف .

إنما كان ذلك ، عند بعض اللغويين المحدثين ، نتيجة أمرين : " ١- أن الصائت الطويل في التحليل العروضي كما وضعه الخليل يحسب صوتا ساكنا مسبوقا بحركة من جنسه . فتحليل كلمة مثل (بي) تحسب على أنها مؤلفة من : متحرك + ساكن أي من صوتين وهي فونولوجيا مؤلفة من : باء + كسرة + كسرة أي من صامت وحركتين قصيرتين ، وهي من تشبه الناحية العروضية كلمة مثل (لم) التي تحسب على أنها مكونة من : متحرك + ساكن . وهي فونولوجيا مؤلفة من لام + فتحة + ميم أي من صامت وحركة قصيرة وصامت . وسوغ ذلك للخليل أن مثل هذه الكلمات من حيث الكم المقطعي متساوية . وهو ما يوضحه تبادلهما في بيت من الشعر، ودون أن يؤدي ذلك إلى إخلال بالوزن .٢- المساواة في طريقة الكتابة بين الصامت والصائت الطويل" (٣٦) .

لقد كان من ذكاء هذا اللغوي الفاضل ، أن قارن (لمْ) بـ (بي) ، لأن الهواء والجهر كليهما ، يستمران في الميم رغم سكونها ، فيتطابق زمان المقطعين ، أما إذا قارنا المقطع (قدْ) في (قدرة) ، بالمقطع (قا) في (قارة) ، فلن نستطيع أن نحكم بتطابقهما زمنا كما كان في قبلهما ، لاحتباس الهواء والجهر كليهما في الدال الساكنة ، لكنني لا أنكر أنهما متقاربان زمنا ، وأن الشاعر أولا ثم المنشد من بعده ، يستفيدان من هذا التقارب ، إنابة أحدهما عن الآخر ، مما كان عند أستاذنا الدكتور محمد حماسة ، أحد مقومات مرونة الشعر العربي (٣٧) . وهو ما راعاه علم العروض بإطلاقه مصطلح السبب الخفيف عليهما جميعا ، فكان موضع نقد بعض الباحثين ، إذ رأوا فيه مجافاة للحقيقة ومراعاة للشكل البحت ، وأنه لم يعد مقبولا أن نصبر على هذه التسوية بين ما لا يتساوى ، بعد النتائج المذهلة للقياس الصوتيّ والزمني المتطور (٣٨) .

ومازلت أدعو مع الداعين ، إلى الانتباه إلى اختلاف غاية شيخنا الخليل ومن تبعه ، عن غاية علمي الأصوات والموسيقا الحديثين ومن اعتمد عليهما ، في أن الأولى وظيفية ، لا ضرر من أن نتغياها مع الأخرى ، فننجح عملا وعلما .

أما خداع الكتابة للباحث ، فشائع ذائع ، يظل مانعا من الاعتماد عليها والاستناد إليها عند التحقيق . ولقد زاد من التخليط في هذه المسألة ، أن بعض الكاتبين كان يضع فتحة على ما قبل ألف المد ، وضمة على ما قبل واو المد ، وكسرة على ما قبل ياء المد (٣٩) .

[٢٠] إن الوزن نمط خاص من الإيقاع ، فإن الإيقاع عبارة عن التناوب المتوالي لظاهرتين - أو حالين - متضادتين ، كالمشي والوَقْف ، والصَّحْو والنوم ، وليس الوزن (الإيقاع اللغوي) بمختلف عن هذا ، فهو " يتولد من توالي الأصوات الساكنة والمتحركة على نحو خاص ، بحيث ينشأ عن هذا التوالي وحدة أساسية ، هي التفعيلة التي تتردد على مدى البيت ، ومن ترددها ينشأ الإيقاع ، ومن مجموع مرات التردد في البيت الواحد يتكون ما يسمى بالوزن الشعري " (٤٠) .

إنه إذا كان الوزن العروضي يخرج بترديد هذه الوحدة الأساسية ، فإن الوزن الصرفي يخرج فيها ومن خلالها هي نفسها .

[٢١] ولما كان ذلك كذلك ، كره علماء العروض والصرف جميعاً ، توالي المتحركات ، ومنعوه إذا تجاوز الحد ، لأنه "يلزم أن تكون متحركات حروف الأقاويل الموزونة متحركات محدودة ، وأن تتناهى أبداً إلى ساكن (٤١) ، فالإيقاع في الوزنين العروضي والصرفي جميعاً ، معتمد على ذلك التناوب السابق ذكره .

أما علماء العروض فقد وصفوا الزحاف المزدوج بالقبح ، لشدة ما يحدثه من تغيير ، ومن هذا إخراج أربعة متحركات متوالية ، كما في خَبْل (مُسْتَفْعِلُنْ) الذي يحولها إلى (مُتَعِلُنْ) ، واستعملوا للزحاف بعامة ، قوانين المعاقبة والمراقبة والمكانفة ، وهي ضوابط مدى حريته ، التي تمنع منه مثلا ، ما يؤدي إلى توالي أكثر من أربعة متحركات ، قال الدماميني عن زحاف بحر المنسرح :" المعاقبة فيه واقعة في (مستفعلن) الذي بعد (مفعولات) ، فتعاقب فاؤه سينه ، وذلك لأنهما لو أُسقطا حتى يصير الجزء إلى (فعلتن) وقبلها تاء (مفعولات) لاجتمع خمس حركات ، وذلك لا يتصور وقوعه في شعر عربي أبداً " (٤٢) ، وفي مرة أخرى قال : " وهو لا يتصور في شعر عربي أصلاً " (٤٣) .

إنه إذا كان خبل (مستفعلن) مكروهاً ، فخبلها بعد (مفعولات) ممنوع .

أما علماء الصرف فقد منعوا توالي أربعة متحركات في كلمة واحدة أو ما بمثابتها ، لأنها معرضة لأن يسبقها أو يلحقها متحرك أو أكثر ، وعندئذ يقع المحظور ، قال سيبويه : "أحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين ، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً . ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة ، استثقالا للمتحركات مع هذه العدة ، ولابد من ساكن . وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل عُلَبِطَ ، ولا يكون ذلك في غير المحذوف . ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة)) (٤٤) ، وقال ابن عصفور فزاد بياناً: " وكذلك (جَنَدِل) ، و (ذَلَذِل) ، ليس فيه دليل على إثبات (فَعَلِل) في أبنية الرباعي ،

لأنهم قد قالوا (جنادل) و(ذلاذل) في معناهما . فهما مخففان منهما . ومما يؤيد ذلك أنه لا يتوالى في كلامهم أربعة أحرف بالتحريك . ولذلك سكن آخر الفعل في (ضربْت) ، لأن ضمير الفاعل يتنزّل من الفعل منزلة جزء من الكلمة ، فكرهوا لذلك توالي أربعة أحرف بالتحريك . فإذا كان ممتنعا ، فيما هو كالكلمة الواحدة ، فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أحرى " (٤٥) .

إن توالي أربعة متحركات في كلمة واحدة أو ما هو بمنزلتها ، غير تواليها في كلمتين ، لأن الأول أصلي قائم أبدا ، والآخر عارض يحتمل ألا يكون ، ومن ثم أوجبوا قطع التوالي الأول بساكن ولم يلكوا في الآخر إلا أن يكرهوه ، ويزينوا للمتكلم تسكين الإدغام كلما اجتمع له حرفان متماثلان أو متقاربان .

[٢٢] لاحظ الدكتور أحمد بسام ساعي ، في الشعر الحر الذي يسميه " التوقيع " ، توالي خمس حركات ، ورآه ظاهرة شديدة الخطورة ، لما فيها من هدم لقانون التوالي السابق ذكره وشرحه ، غير أنه توقف في مسألة منع عروض الشعر العربي لها ، قائلا : " توالي الحركات في الشعر العربي لم يمنعه العروض بقدر ما منعته اللغة . فاللغة العربية في طبيعتها تفتقد التراكيب التي يتوالى فيها أكثر من أربع حركات ، وباستطاعتنا أن ننظم بيتا أو أبياتا تتوالى فيها حركات كثيرة قد تتجاوز العشر " ، وهو فعله في الحاشية قائلا : " كما في هذا البيت ، وأرجو أن ينظر إليه من الناحية العروضية فقط :

أَوَ لَمَسَ وَعَرَفَ حَقيقة أنّ (م) جهاد الحب عليه عزيزْ
فَعَلَلُ فَعَلَلُ فَعَلُنْ فَعَلُنْ فعلن فعلن فعلن فعلانْ

وقد توالى في الشطر الأول إحدى عشرة حركة ، ولكننا نعجز عن إتمام البيت على هذا الأساس ، والأذن العربية لا تنبو عن موسيقاها ، والعائق ، كما هو واضح ، لغوي لا عروضي أو موسيقي ثم لم يكمل في المتن : " ولكن هذا لن يكون أمرا ميسورا في لغة كاللغة العربية ، وسنعجز عن إتمام البيت أو الأبيات على تلك الصورة من غير تكلف واقتسار ظاهرين " (٤٦) .

إنني أعجب من تمييزه على هذا النحو ، بين الوزن العروضي- وهو ماعبر عنه بالعروض - والوزن الصرفي - وهو ما عبر عنه باللغة - ؛ إذ ليس الأول إلا تركيبا للآخر ، هذه واحدة .

ثم إن اللغة لم تمنع توالي المتحركات إلا في الكلمة الواحدة أو ما بمثابتها ، أما فيما سواهما فالكراهة فقط ، هذه أخرى .

ثم إن في توالي المتحركات اختلالا إيقاعيا ألصق بالنثر منه بالشعر ، قال الجوهري خلال تفصيله لعلل العروض المرفوضة : " الثالثة ترك الوزن ، كالجمع بين خمس متحركات ، وتحريك سواكن الأوتاد والأسباب ونحوها ، مما يدرك بالذوق نبو الطبع عنه لفساد للنظم . وهذا لا

يسوغ للمحدث ولا للقديم ، لأن فيه تركا للوزن وإخراجا للنظم إلى النثر " .(٤٧)

ومن ثم كانت ظاهرة توالي خمسة متحركات ، من ظواهر تسرب النثر إلى الشعر الحر التي أغرم بها شعراؤه ، وحرصوا عليها في أوليته ، هذه ثالثة .

أما الملاحظة الرابعة الأخيرة ، فأن الوزن العروضي يأبى ذلك التوالي الذي يحاول السيد الباحث إقناعنا بقبوله له ، وما زلت منذ أعدت النظر في ذلك البيت الذي صنعه ، أتخيل العربي المدرب وقد اختلس الحركة ، فقطع التوالي من أوله (" أَوَلَمْسَ" ، بتسكين هذه الميم) ، وآخره ("وَعَرْفَ" ، بتسكين الراء) .

[٢٣] كما كان توالي المتحركات على هذا النحو السابق ، خللا إيقاعيا ، يكون توالي الساكنين المصطلح عليه عند القدماء بالتقاء الساكنين ؛ فإن " السواكن إذا كثرت ثقل مسموع القول وزال بعض بهائه " (٤٨)، فكيف يكون مسموع القول إذا توالت والتقت ؟!

[٢٤] إن التقاء الساكنين ينشئ هذه المقاطع التي راعيت أن يكون كل منها كلمة مستقلة :

أ- " لامْ " بتسكين الميم = ص ح ح ص : المقطع الطويل المغلق بصامت واحد .

ب- " لمّْ " بتضعيف الميم وتسكينها : المقطع الذي يجعله متوسطا مغلقا = ص ح ص، من يراعي النطق وحده ، ويجعله طويلا مغلقا بصامتين = ص ح ص ص ، من يراعي الوظيفة وحدها .

ج- " لمْحْ " بتسكين الميم والحاء = ص ح ص ص : المقطع الطويل المغلق بصامتين .

د- " لامّْ " بتضعيف الميم وتسكينها : المقطع الذي يجعله طويلا مغلقا بصامت واحد = ص ح ح ص ، من يراعي النطق وحده ، ويجعله نمطا متفردا لا يضارعه غيره فسميه مديدا مثلا = ص ح ح ص ص ، من يراعي الوظيفة وحدها (٤٩) .

ولقد قسم الدكتور سعد مصلوح ، المقاطع ، على حسب ، وقوعها في الكلمة ، قسمين: حرا ومقيدا . أما المقطع المقيد فيقع في نهاية الكلمة ، عند الوقف عليها ، ويشمل من الأنواع السابقة (ب ، ج ، د) ، وأما المقطع الحر فيقع في بداية الكلمة ووسطها ونهايتها ، ويشمل النوع (أ) ، الذي مثل له السيد الباحث قائلا : " مثاله ، (رادٌك) و(تحاضٌون) و (تقاصٌ) . وتتجه العربية المعاصرة إلى التقليل من استعمال هذا النوع من المقاطع . وقد لاحظ علماء السلف كالمبرد ، أن هذا الضرب لا يقع في عروض الشعر إلا ما كان من قول القائل :

فرْضنا القصاص وكان التقاصٌّ فرضا وحتما على المسلمينا

ويعلق المبرد بقوله : (ولو قال : وكان القصاص ، لكان أجود " (٥٠) .

إن استعمال هذه الأنواع الأربعة جميعا ، يعطل تدفق الأصوات ، ويخل بإيقاعها ؛ ولـــذا حصرته العرب في نهاية الكلمة ، عند الوقف الذي هو خاتمة ذلك التدفق وهذا الإيقاع غير أنهـــم استعملوا النوع الأول في الوصل (أي غير الوقف) ، في نثرهم وشعرهم ، وبلسان عربي مبـــين نزل القرآن الكريم ، فاحتاج هذا الاستعمال إلى فضل نظر .

أما الشعر فقد شذ فيه هذا البيت الذي اجتمع فيه قصر تفعيلة العروض (فعولـــن) إلى (فعولْ) - وهو ما لا يكون إلا عند التصريع الذي يقف فيه الشاعر ومن بعده المنشـــد ، علـــى العروض ، مثل وقوفه على الضرب - والتدوير الذي ينبهنا إلى شدة اتصال شطري البيت ، فضلا عما يوحي به سبق كلمة (القصاص) ، من أن في مجيء كلمة (التقاص) تعمُّلا واصطناعا (٥١).

أما النثر فإننا إذا أحصينا ما وقع فيه هذا المقطع في غير النهاية من الكلمات ، ثم طرحنـــا الخاص منها والشاذ ، لم نجده يخرج عما في مثل (ضالّ) و (تُمُودّ) المبني للمجهول مـــن تَمَـــادّ و (دُوَيْبَّة) مصغر دابّة ، أي يقع كذلك بشرطين : الإدغام وتَوحُّد الكلمة (٥٢) .

ثم إن هذا المقطع في مثل : (تمود) ، و (دويبة) ، أقل في لغة العـــرب منـــه في مثـــل (ضال) ، فضلا عن أن العرب كانت تهمز ألف مثل (ضال) ، كما في قول راجزهم :

" خاطمَها زَأمَّها أنْ تذهبا "

أي زامها ، ولولا الهمز لانكسر الوزن ، حتى لقد قرأ قراؤهم بالهمز قول الحق سبحانه : " ولا الضالين " ، هكذا " ولا الضأَلّين " ، وقوله : " عن ذنبـــه إنـــس ولا جـــأنّ " هكـــذا " ولاجأَنّ " (٥٣) .

لقد شطر هؤلاء الهامزون ، المقطع الطويل المغلق بصامت واحد " زامّ ، ضالّ ، جـــانّ = ص ح ح ص " شطرين ، فأخرجوا منه مقطعـــين : أولهمـــا قصـــير " زَ ، ضَ ، جَ = ص ح " ، والآخر متوسط مغلق " أمْ ، ألْ ، أنْ = ص ح ص " ، استثقالا منهم لذلك المقطع الطويل الـــذي يعوق تدفق الأصوات ويخل بإيقاعها شيئا ما (٥٤) .

وإن معالجة النطق لتهديني إلى احتمال أن يختلس العربي المد إن لم يـــهمزه ، وأن يكتفـــي بشيء من النبر لا يعطل تدفق الأصوات ولا يخل بإيقاعها ، فيعيد ذلك البيت الشاذ ، إلى جـــادة الوزن ، هكذا : ... وكان التَّقَصُّ فَرْضا ...

* **نشأة الوزن وشيوعه واستحداثه :**

[٢٥] نظر علماؤنا القدماء في مثل قول نابغة ذبيان :

" ولله عينا من رأى أهل قبة أضر لمن عادى وأكثر نافعا

وأعظم أحلاما وأكبر سيدا وأفضل مشفوعا إليه وشافعا "

فوجدوه قد جزأ البيت على حسب مواقف اللسان : (أضر لمن عادى = فعـــول مفـــاعيلن ، وأكثر نافعا = فعول مفاعلن ، وأعظم أحلاما = فعول مفاعيلن ، وأكبر سيدا = فعول مفـاعلن ، وأفضل مشفوعا = فعول مفاعيلن ، إليه وشافعا = فعول (فعولن) مفاعلن) .

[illegible] في مثل قول امرئ القيس :

أفاد فجاد وشاد فزاد وقاد فذاد وعاد فأفضلْ "

[illegible] على مثل ما [illegible] النابغة ، التزام سجع الأجزاء : (أفاد = فعـــول ، فجـــاد = [illegible] فعول ، وقاد = فعول ، فزاد = فعول = وعـــــاد = فعـــول ، [illegible]

[illegible] ذلك كله من بديع التقسيم ، ثم ميزوا الأول فســـموه (التقطيـــع) (٥٥)، [illegible] سجع) (٥٦) ، ففتحوا للمحدثين باب فهم نشأة الوزن العروضي العـــربي ، [illegible] جويار [illegible] سديدة : " [illegible] اتضح إذن أصل البحور العربية . فالعرب بدأوا بالتعبـــير [illegible] أنفسهم بالنثر خاصة . ثم ، استجابة لدافع طبيعي ، لهذه الحاجة الفنية الجمالية الفطرية عنـــد [illegible] في إحداث لون من النظام ونوع من الانتظام فيما يأتونه ، تصوروا أن يقطعوا حديثـــهم [illegible] من نفس الطول ، ونزعوا إلى جعل هذه الجمل متشابهة فيما بينها أكبر قدر ممكـــن مـــن [illegible] . والوسيلة الوحيدة التي كانت بإمكانهم هي أن يحاكوا في الجملة نفس الصـــوت الـــذي سمعوه في [illegible] . هكذا نشأ السجع . لكن نتج عن هذا الأمر نفسه ، القائم على محاكـــاة صيغ الكلمات [illegible] الجمل ، نوع من الإيقاع أطرب أسماعهم ، وكان عليهم أن يبحثـــوا عن طريقة لترتيب هذه الكلمات بشكل يحدث لهم التأثير الأكثر إمتاعا ، فتوصلوا إلى ذلك بأحد أمرين ، إما باستخدام كلمات لها نفس الصيغة من كل شطر ، وإما برصف كلمات مختلفة مـــن شأن اجتماعها مع بعضها أن يولد مجموعات إيقاعية متشابهة : وكانت البحور" (٥٧) ، ثم تـــلاه غير واحد من الباحثين العرب ، كالدكاترة عبدالله الطيب المجذوب ، وعبد المجيد عابدين ، ومحمد عوني عبدالرؤوف .

[٢٦] لقد تولد وزن البيت إذن ، من وزن الكلمة المكرر ، ووضح أن الوزن العروضي توظيف للوزن الصرفي (٥٨) ، مما كان - فيما أحسب - وراء دعوة أستاذنا الدكتور محمد حماســـة إلى

كشف التفاعل الكامن في العبارة الشعرية ، بين الوزن العروضي وأبنية المفردات (٥٩) .

إن في هذه العلاقة التي اتضحت ، جواباً وتفسيراً الأسئلة وملاحظات عروضية تتكور في مختلف الأمكنة والأزمنة ، على اختلاف اللغات ، كملاحظة ابن خلدون : " ليس كل وزن يتفق في الطبع استعملته العرب في هذا الفن ، وإنما هي أوزان مخصوصة يسميها أهل تلك الصناعة البحور " (٦٠) ، وكسؤال الباحث الأمريكي : " لماذا هذه الأشكال العروضية بالذات وليس غيرها ؟ " (٦١) ؛ ففي كل لغة علاقة خاصة بين وزنها العروضي وزنها الصرفي ، تحدد لها بحور شعرها (٦٢) .

وفي شهادة طريفة لبعض المشغولين بالتجديد من الشعراء ، جواب وتفسير آخران عمليان خارجان من معاناة الإبداع نفسها ، إذ قال الشاعر محمد سليمان : " اكتشفت أن اللغة ليست بريئة نغمياً ، وأن الشاعر عليه أن يواجه سلطتها وتسلطها على المستويين : الدلالي والنغمي ، فكل مفردة هي في الغالب جزء من تفعيلة أو تفعيلة كاملة (خيمةٌ = فاعلن ، صباحٌ = فعولن ، جَميزة = مستفعلن ، مطرٌ = فعلن أو متفا ... إلخ) العبارة الأولى في القصيدة وأحياناً المفردة تحدد الإطار النغمي ، ومجود بروز تفعيلة معينة في مدخل القصيدة يحدث نوعاً من الانتقاء اللغوي ، ويضيق بالتالي أطر الحرية ، ويقمع كل محاولة للإمساك بكامن إيقاعي خاص بالتجربة (٦٣) .

إنه يقر بتلك العلاقة ويعترف بخضوعه لها مرغماً أسيفاً ، ولا فرق في هذا بين الصورة السالمة للوزن العروضي والصورة المغيَّرة ، في صدورها عن وزن الكلمات الصرفي (٦٤).

[٢٧] تتبع ابن عصفور صيغ الكلمات ، فاستوعبها أولاً بالقسمة العقلية السالفة الذكر في الفقرة العاشرة ، ثم مضى يعرض لأوزانها وزناً وزناً ، فأطال جداً ، حتى إنه استفرغ في هذا مُعْظَم كتابه . وقد وجدته في كثير من الأحيان ، يقف أمام الوزن كالمنكر ، يقطع مرة بأنه مما أخرجه الوزن العروضي ، ويصمت أخرى فتقوم طريقته في التفسير مقام ذلك القطع نفسه . فمن النمط الأول قوله :" زاد بعض النحويين في أبنية الخماسي (فِعْلِل) نحو (صِنْبِر) . والصحيح أنه لم يجئ في أبنية كلامهم إلا في الشعر . نحو قوله :

بجفان تعتري نادينا من سديف حين هاج الصِّنبرْ " (٦٥) .

ومنه كذلك أنه يرى وزن (يَفْعَلّ) الذي روي منه (يَهْيَرّ) ، و (فِعْيَلّ) الذي روي منه (قِشْيَبّ) (قِسْيَنّ) و (عِظْيَمّ) ، حادثين بتشديد آخر الكلمة الصحيحة الآخر غير المهموزته ولا المسبوق آخرها بساكن ، عند الوقف ، الذي لا يتورع الشاعر عن استعماله في الوصل ، كما في قول راجزهم :

" محّضُ النجار طيب العُنْصُرِّ " (٦٦) .

ومن النمط الآخر أنه يرى أن وزن (فُعَلِل) الـذي روي منـه (عُلَبِـط ، وهُدَبِـد ، وعُكَمِس وعُجَلِط ، وعُكَلِط ، ودُوَدِم) ، ووزن (فَعَلُل) الذي روي منـه (عَرَتُـن) ، ووزن (فَعَلِل) الذي روي منه (جَنَدِل ، وذَلَذِل) ، حادثة بحذف الألف تخفيفا ، بدليل أنهمـا رويـت أيضا بإثباتها (٦٧) . ومنه كذلك ما رأى فيه عكس ما سبق قـائلا : " وكذلـك (خِلَفْنـاة) : (فِعَلْناة). إلا أنه ليس ببناء أصلي ، لأنهم قد قالوا : (خِلَفْنة) ، فيمكن أن يكون هـذا مشـبعا منه " (٦٨) .

إن لابن عصفور في علم الصرف وضرائر الشعر ، كتابين معدودين في أفضل ما خرج في هذين الشأنين جميعا (٦٩) ؛ ومن ثم تجد آراءه فيهما دائما العناية الملائمة ، ولست إلا واحدا ممـن يعبأون بها . لقد منعه علمه بالصرف من أن يجد تلك الأوزان الصرفية ولا يعرض لهـا ، ومنعـه علمه بضرائر الشعر من أن يجدها من عمل الشعراء في شعرهم ولا ينبه على هذا فيها ، غير أنـه صرّح مرة ولمّح أخرى ، فلم يكن تلميحه بأقل دلالة عندنا من تصريحه ؛ إذ قد علمنا من ملاحظة علاج الشاعر لشعره ، أنه لا يتورع عن تغيير وزن الكلمة الصرفي ، تسليما للوزن العروضـي، دون أن يفسده ، وليس أسهل عليه من مثل ما ذكره ابن عصفور (٧٠) .

لدي تجربة طريفة ذكرها لنفسه الدكتور نجيب البهبيتي - رحمه الله - عانى فيها النظر في شعر طرفة بن العبد ، ثم قال : " شعرت شعورا واضحا أنه يكيف الألفاظ ، ويطوعها لوزن شعره ، وختام بيته . ومن ذلك قوله في جمع (فَرِح) : (فُرُح) ، و (هاذِر) (هُذُر) و (فـاخِر) : (فُخُر) ، و (بِكْر) : (بُكُر) ، و (إزار) : (أُزُر) ، و (وَقور) : (وُقُر) ، و (أَشْـقر) : (شُقُر) ، وغيرها هذا ... ومن هذا القبيل أيضا تخفيف الحرف المتحرك في وسط الكلمة بـإبدال حركته سكونا ، كـ (ملْك) في (ملِك) ، وعكس ذلك ، كقوله في (شقْر) : (شـقُر) ، فهذه ، فيما أظن ، عمليات قد أكسبها الشعر للكلمة " (٧١) .

إن في كون أكثر ضرائر الشعر ، من تغيير الوزن الصرفي (٧٢) ، بيانا لعلاقتـه بـالوزن العروضي ، ثم إنه بالإلحاح على تغييرات بعينها ، تنشأ أوزان صرفية جديدة ، ويتأصل استعمالها عرفا ، فلا يملك علماء الصرف إلا أن يضيفوها إلى مادتهم ويراعوها في عرض علمهم ، وإن كان منهم العالم بالشعر الذي يفطن إلى تلك النشأة ، وغيره الذي يكتفي بالإضافة .

[٢٨] ولقد صار (للمُلْحَق) باب مستقل أصيل في علم الصرف ، يعرض فيه علمـاؤه لأوزان صرفيه نشأت لغرض لفظي (صوتي) ، بتغيير أوزان صرفية أولى ، ربما لم تعد مستعملة ، تغيـيراً يجعلها بزيادة حرف أو حرفين ، على وفق أوزان صرفية معينة ، من حيث نوع مقاطعها وعددهـا

وترتيبها " ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة ، مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها : من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلا رباعيا ، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسما رباعيا لا خماسيا . وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع " (٧٣) .

ما (الملحق) - فيما أرى - إلا ظاهرة وزنية صرفية ، من آثار الوزن العروضي ونتائج علاج الشاعر لإبداع شعره ، صارت سنة لغوية اتبعه فيها غيره من مستعملي اللغة . ومن قديم ينهج الشعراء لغيرهم مناهج اللغة .

كذلك أرى أن الإلحاق كان في أوليته لفظيا (صوتيا) فقط ، ثم صار وسيلة إلى توسيع المعنى أو تخصيصه أو التعبير عن معنى جديد . إن لدينا نماذج باقية من تلك المرحلة السابقة ، تؤكدها وتبنيها ، قال ابن منظور : " جَهَرَ بكلامه ودعائه وصوته وصلاته وقراءته ... وأَجْهَرَ وجَهْوَرَ : أعلن به وأظهره)) (٧٤) ، وقال : " شَمَلَ الرجل وانْشَملَ وشَمْلَلَ : أسرع وشمّر "(٧٥) ، فقدم لنا فيهما (جَهْوَرَ) الذي على وزن (فَعْوَلَ) ، الملحق (بفَعْلَل) ، بتغيير (جَهَرَ = فَعَلَ) ، و(شَمْلَلَ) الذي على وزن (فَعْلَلَ) ، الملحق (بفَعْلَلَ) كذلك ، بتغيير (شَمَلَ = فَعَلَ) ، اللذين لم يتغير المعنى فيهما عنه فيما غبرا عنه . ولا نحتاج إلى نماذج للمراحل اللاحقة (كسَيْطَرَ = فَيْعَلَ ، و شَرْيَفَ ، بمعنى قطع ورق الزرع الجاف = فَعْيَلَ) ، الملحقين كذلك (بفَعْلَلَ) ، بتغيير (سَطَرَ = فَعَلَ ، وشَرُفَ = فَعُلَ) ، فهي الآن المستولية على الملحق ، حتى لقد صار ملجأ المحدثين كلما احتاجوا إلى التعبير عن معنى جديد ، ولا سيما إذا ترجموا فعجزوا عن مقابلة الكلمة بمثلها من العربية ، فأخرجوا لنا كلمات لا أستطيع الآن حصرها - بل لم أعلم أحدا قام بهذا - ، وفقوا في بعضها وأخفقوا في بعضها (كما في مثل : علْمنَ = فعْلنَ ، بتغيير علِم = فعِل ، وعمْلنَ = فعْلنَ ، بتغيير عمِل = فعِل ، وجمْعنَ = فعْلنَ ، بتغيير جمَع = فعَل ، وشعْرنَ = فعْلنَ ، بتغيير شعَر = فعَل ، وبنْينَ = فعْلنَ ، بتغيير بنَى = فعَل ، ومعْجنَ = مفْعلَ ، بتغيير عجَن = فعَل ، ومعْجمَ = مفْعلَ ، بتغيير عجَم = فعَل ، ومفْصلَ = مفْعلَ ، بتغيير فصَل = فعَل ، ومنْطقَ = مفْعلَ بتغيير نطَق = فعَل ، ومذْهبَ = مفْعلَ ، بتغيير ذهَب = فعَل) ، وبعضها أشبه بالنحت منه بالإلحاق . وكما اضطر علماؤنا القدماء إلى الإقرار بباب الملحق ، قبِلَ مجمع اللغة بعض ما ابتكره المحدثون(٧٦) .

[٢٩] في خلال دراسته لاستعمال الأوزان الصرفية في اللغة العربية ، استحضر الدكتور الأب هنري فليش الأوزان العروضية ، فنم عن اعتقاده أن بينهما العلاقة التي ذكرت . لقد قسم

الأوزان الصرفية قسمين :

الأول : صيغ ذات إيقاع صاعد ، وهي التي تبدأ بمقطع قصير يليه مقطع متوسط (طويل بمصطلحه) ، كما في : (فَعال ، وفِعال ، وفُعال ، وفُعَيْل ، وفَعِيل ، وفَعْول ، وفُعُول) .

والآخر : صيغ ذات إيقاع عكسي (هابط) ، وهي التي تبدأ بمقطع متوسط (طويل بمصطلحه) يليه مقطع قصير ، كما في : (فاعَل ، وفاعِل ، وفَيْعَل ، وفَوْعَل) .

وقد لاحظ إيثار العربية القديمة التي وصفها بالصحراوية ، استعمال القسم الأول ، على استعمال القسم الآخر ، مما أنتج للأول كثيرا من الأوزان ، وأفضى إلى إهمال كثير من إمكانات الآخر .

وهو يسرع ليوضح أن صيغة (فاعَل) من القسم الثاني ، لم يتعد ما جاء عليها ثماني كلمات ، كانت أعجمية الأصل ، كـ (خاتم) ، وأن كثرة كلمات صيغة (فاعِل) ، إنما يرجع إلى وظيفتها الصرفية (اسم فاعل) ، لا إلى طبيعتها الإيقاعية .

ثم هو يطلع على ما قام به بعض الباحثين في عروض الشعر العربي ، من إحصاء للأوزان المستعملة ، فيكتشف أن شعر العربية القديمة (الصحراوية) ، كان يؤثر بحر الطويل (وتفاعيل بيته فعولن مفاعيلن أربع مرات) ، والكامل (وتفاعيل بيته متفاعلن ست مرات) ، والوافر (وتفاعيل بيته مفاعلتن ست مرات) ، والبسيط (وتفاعيل بينه مستفعلن فاعلن أربع مرات) ، وأغلبها يميل في تفاعيله إلى ذلك الإيقاع الصاعد " وعنصر إيقاع الوتد المجموع المذكور هو صانع الإيقاع الصاعد : فيبدأ الصوت بمقطع قصير ، ثم يمتد إلى مقطع طويل ، إحساس بالاجتذاب إلى أمام ، وشعور بوثبة واندفاعة ، يحتمل تعزيزها بارتفاع الصوت على هذا المقطع الطويل من أجل النبر الموسيقي ؛ مع كثير أو قليل من تردد الصوت بحسب الأوزان . ألا يمكن أن يكون هذا هو السبب ، أو أحد أسباب تلك الجاذبية الخفية لوزن الطويل ؟ " (٧٧) ، وكأنما يومئ إلى ملاءمة الإيقاع الصاعد ، لفضاء الصحراء ، الذي لا يتضح فيه ذلك الإيقاع الهابط .

إنه تناول واعٍ جداً لطبيعة اللغة العربية ، غير أنني لا أرى لواحد فقط دون غيره ، من الوزنين العروضي والصرفي - كما رأى هو - فضل التأثير في نسبة استعمال الآخر ، بل كل منهما مؤثر ومتأثر ، بادئ مرةً ومبدوء أخرى .

[٣٠] لو استطاع مستعمل اللغة العربية ، أن يعبر عن اسم الفاعل من (ضرب) ، بكلمة مفردة غير (ضارب) ، لاستطاع أن يأتي بشعر عربي ذي وزن عروضي لا علاقة له بأوزان الشعر العربي في تاريخه الطويل . هذا ما أراده ابن عبدربه ، ببيت أرجوزته :

" وإنه لو جاز في الأبيات   خلافها لجاز في اللغات " (٧٨) .

أي لما لم يكن للمتكلم بالعربية أن يعبر عما يريد ، بأوزان صرفية جديدة ، لم يكن للشاعر أن ينظم على أوزان عروضية جديدة ، لأنه لا يفهم مراد الأول ، ولا يشعر بوزن الثاني ، متلق عربي (٧٩) .

من ثم يكون في تفريق الزمخشري بين اللفظ (الأصوات والوزن الصرفي) ، والوزن (العروضي) ، نظر ، إذ قال : " حد الشعر (لفظ ، موزون ، مقفى ، يدل على معنى) . فهذه أربعة أشياء : اللفظ ، المعنى ، الوزن ، القافية . فاللفظ وحده هو الذي يقع فيه الاختلاف بين العرب والعجم . فإن العربي يأتي به عربيا ، والعجمي يأتي به عجميا . وأما الثلاثة الأخر فالأمر فيها على التساوي بين الأمم قاطبة " (٨٠) .

إن الحقيقة أن مجرد اللفظ (الأصوات) ، هو المشترك بين الأمم ، غالبا ، وأن موطن الاختلاف ، إنما يكمن في الوزن الصرفي الذي يوظفه الوزن العروضي ، فيخرج هذا مطبوعا بطابع لغته .

ولهذا لا يمكننا أن نسلم بقول بعض الدارسين : إن الأندلسيين حطموا عمود الشعر العربي القديم وصانوا اللغة العربية القرشية في صميمها (٨١) ؛ فإنهم إنما تصرفوا في الوزن العروضي ، دون أن يخرجوا عن فلكه ، ولو كانوا قد حطموه ، لكانوا قد حطموا عمود اللغة كذلك . وكل ما لم يكن بهذه المثابة من كلامهم الفني ، كان كغيره في كل زمان ومكان ، ينبغي ألا يدعي له أحد وزنا عروضيا ، فما الموشح إلا محاولة من محاولات سابقة ولاحقة ، للتصرف في الوزن العروضي ، وإن كان من أشدها ظهورا ونجاحا .

[٣١] ولقد كان الشاعر حسب الشيخ جعفر صاحب محاولة التصرف في الوزن العروضي ، أكثر إنصافا من نفسه ، حين قال : " هناك تفعيلة ، متى ما هشمت هذه التفعيلة ، واكتشفنا تفعيلات جديدة ، نكون أمام اجتهاد آخر . ولكننا مازلنا في التفعيلة نفسها ، وبالطبع فنحن ندور في الشعرية العربية بعامة . ويمكن أن يطرح هذا السؤال عند اللغويين ، وبخاصة في ما يحدث الآن في الكتابات عن البنيوية مثلا ، هل هناك في المستقبل تصور عن تهشيم التفعيلة لاكتشاف تفعيلة جديدة ، أم أن هذه التفعيلة الجديدة هي من لفظ اللغة العربية نفسها ، فإذا ما هشمت هذه التفعيلة ، فينبغي أن تهشم من أسس أخرى في التكوين اللغوي أصلا . وبالطبع فإن هذه المسألة مسألة شائكة " (٨٢) .

إنه يطمح إلى أن يستبدل بالوزن العروضي الموروث ، غيره ، ليقدم اجتهاده الخاص كما قدم السلف اجتهادهم ، ولا سيما أنه يتفقد محاولات التجديد فيجدها تدور في فلك الوزن العروضي الموروث ، غير أنه يشعر بعلاقة هذا الوزن العروضي الذي يفكر في تهشيمه - إذا

استعملت تعبيره المتأثر ببلوى تفجير الوزن واللغة ، العامة - بالوزن الصرفي ، فيستعظم عندئذ هذا الطموح !

إننا حين نقرن تجربة هذا الشاعر ، بتجربة الشاعر محمد سليمان السابق عرضها ومناقشتها في الفقرة السادسة والعشرين ، يتجلى لنا الشعراء أكثر وعيا لهذا الأمر وأدق نظرا ، من بعض النقاد الذين يتجملون باستنفار هممهم إلى استحداث تفعيلات جديدة " تكون قادرة على استيعاب مشاعرهم المتجددة ، ورؤاهم المتغيرة ، وأدواتهم النامية " (٨٣) ، ونتذكر كلمة البحتري التي ذهبت مثلا : " إنما يعرف الشعر من دفع إلى مضايقه " !

*** تغيير الوزن وتعويضه :**

[٣٢] بعدما ذكر المرزوقي سبعة الأبواب التي هي عمود الشعر ، وثانيها جزالة اللفظ واستقامته ، وخامسها التحام أجزاء النظم والتئامها على تخير من لذيذ الوزن ، ذَكَر لكل باب من السبعة معياراً أي ميزاناً أو مقياساً ، فكان معيار ذلك الباب الثاني " الطبع والرواية والاستعمال ، فما سلم مما يهجنه عند العرض عليها فهو المختار المستقيم " ، وكان معيار ذلك الباب الخامس "الطبع واللسان ، فما لم يتعثر الطبع بأبنيته وعقوده ، ولم يتحبس اللسان في فصوله ووصوله ، بل استمرا فيه واستسهلاه ، بلا ملال ولا كلال ، فذاك يوشك أن يكون القصيد منه كالبيت ، كالكلمة تسالما لأجزائه وتقارناً " (٨٤) .

إنه في حين نجد الوزن العروضي يدخل عمود الشعر من الباب الخامس ، نجد الوزن الصرفي يدخله من الباب الثاني ، ثم نجد معيارهما المكرر (الطبع) ، فما (الطبع) ؟

إن للفارابي ، فيما يمكن أن نسميه (فن السماع) ، كلمة جليلة النفع في بيان معيار الطبع ، إذ قال : " أما ارتياض السمع ، وهو الهيئة التي بها يميز بين الألحان المتفاضلة في الجودة والرداءة والمتلائمات ، فليست تسمى صناعة أصلاً ، وقلما إنسان يعدم هذا ، إما بالفطرة وإما بالعادة " (٨٥) .

إن الهيئة التي هي معيار الألحان ، عند الفارابي ، لا تكاد تختلف عن الطبع الذي هو معيار الأوزان ، عند المرزوقي ، ولا سيما أن الأوزان من وادي الألحان . يولد الطفل بصفحة عقله بيضاء ، بين أسرة ومجتمع وشعب وأمة ، لهم جميعاً طريقة في تمييز الأصوات إلقاءً وتلقياً ، خاصة بهم ، فيسمعهم ويراهم ويحس بهم ويعي عنهم ، فتنحفر أصول ذلك في صفحة عقله البيضاء ، ولا يملك إلا أن يخضع لها في بيان ما يقول ويسمع ، فقد صارت له معياراً .

ولقد كان اعتماد العربي على معيار الطبع شديداً ، حتى إنني ما أزال أعجَب وأُعَجِّب غيري مما أحفظه عن البدوي الذي جاءه من يدعوه إلى خصلة من خصال الغدر ، فتركه إلى الفضاء ، ثم صاح : " ألا إنّ فلاناً غَدَر " - يقصد نفسه - وجعل يُرهف السمع للصدى ، ثم صاح أخرى : " ألا إنّ فلاناً وَفَى " - يقصد نفسه كذلك - وجعل يُرهف السمع مثل الأولى ، ثم رجع إلى صاحبه فردّه خائباً ؛ لما استحسن صدى صيحة الوفاء واستقبح صدى صيحة الغدر .

إنه إذا كان قد خضع صغيراً لطريقه قومه في تمييز الأصوات ، فقد عشقها كبيراً ، وترقّى في مدراج ذوقها ، حتى إنه ليتدين بها !

[٣٣] ولقد اصطنع علماء العروض والصرف جميعاً ، لحماية طبع تلامذتهم ، وسيلة التمرين

بصياغة ما لم يكن ، على وفق ما كان، ليتفقهوا في الوزن وترسخ في عقولهم طبيعته ، في مجتمع غير مؤتمن . أما علماء العروض فقد بثوا ذلك في ثنايا كتبهم ، ففهمه عنهم المحدثون ، وحرص بعضهم على استعماله في مطلع بيانه لكل بحر ، فتجده يمرن المتلقي على شطر الطويل مثلا بصياغة عابثة أولا ، قائلا : " وأكثر ما يجيء الطويل الأول على هذا الوزن :

دجاج دجاجات دجاج دجاجةٌ دجاج دجاجات دجاج دجاجاتُ

كلاب كثيرات كلاب كثيرةٌ كلاب كثيرات كلاب كثيراتُ

أسود وأفيال أسود وأنمُرٌ أسود وأفيال أسود وأفيالُ " (٨٦)

ثم يمثل بعد ذلك بمثال من " النظم " يقصد الشعر غير العبث ولا الكلمات المصفوفة . وأما علماء الصرف فقد خصوه بباب سموه (مسائل التمرين) " فإذا قيل لك (ابن من كذا مثل كذا) فإنما معناه : فك صيغة هذه الكلمة ، وصغ من حروفها الأمثلة التي قد سئلت أن تبني مثلها ، بأن تضع الأصل في مقابلة الأصل ، والزائد في مقابلة الزائد إن كان في الكلمة التي تبني مثلها زوائد ، والمتحرك في مقابلة المتحرك ، والساكن في مقابلة الساكن ، وتجعل حركات المبني على حسب حركات المبني مثله " (٨٧) ، فتجد ابن عصفور يمرن المتلقي على وزن (فَعْلَلُول) ، بصياغة عابثة من (سَفَرْجَل) ، على (سَفَرْجُول) التي لا معنى لها ، توسلا إلى الوعي بمثل (عَضْرَفُوط) (٨٨)، غير أن أهل علم الصرف في هذا الزمان ، معلميهم ومتعلميهم ، يستقبحون مسائل التمرين وربما كانوا هم أنفسهم يستحسنون قرينتها في علم العروض ، على رغم اتفاق الغايتين ، لما يكون في مسائل حين يدخلها الإعلال والإبدال والإدغام وما إليها ، من صعوبة .

[٣٤] ليس سهلا إذن على الناطق والسامع العربيّيْن المطبوعَيْن (المدرَّبَيْن المرنَّسَيْن) ، تغيير الوزن ، عروضيا كان أو صرفيا . أما إذا دعت إليه دواعي التنويع والاسترسال في الوزن العروضي ، والتخفف في الوزن الصرفي ، أو غير ذلك ، كان بشرطين متداخلين :

أولهما : وضوح الوزن ، على رغم التغيير ؛ فإنه إذا تشوّه أو التبس بغيره ، غمض واستغلق على متلقيه .

والآخر : تعويض الوزن عما لحقه من تغيير ، فإنه إذا صاحب التغيير ما يرأب صدعه على وجه ما ، صار الوزن المغير كالسالم من التغيير ، وضوحا .

[٣٥] لقد كان علماء العروض والصرف جميعا ، يمنعون أو يستقبحون كل تغيير للوزن يغمضه فلا يسعفه تعويض .

أما علماء العروض فقد ميزوا أولا العلة التي هي تغيير شديد يصيب من التفاعيل أسبابها وأوتادها جميعا ، عن الزحاف الذي لا يصيب غير الأسباب ، ثم ميزوا الزحاف المزدوج عن

الزحاف المفرد ؛ إذ الأول لتركبه أشد من الآخر .

لقد منعوا العلة أن تقع في حشو البيت ، حتى لقد أبعدها عنه مُعَنْونُها قـائلا : " علـل الأعاريض والضرب " (٨٩) ؛ لأنها لو وقعت فيه لشوهت الوزن فأغمضته ، واستقبحوا الزحاف المزدوج (٩٠) ؛ لأنه يعطل إدراك الوزن وربما شوهه . وإذا نظرنا في بعض ما أرادوا إخراجه من الشعر لاختلال وزنه ، كقول أمية بن أبي الصلت :

" عينيّ بكّي بالمسبلات أبا الحارث لا تَدْخري على زَمَعَهْ

ابكي عقيل بنَ الاسْوَدِ أَسَدَ الْبأس ليوم الهياج والدَّفعَـهْ

تلك بنو أسدٍ إخوةُ الجوزاء لا خانة ولا خَدَعَـــهْ (٩١) ،

لم نجده اختل وزنه إلا بإعلال حشوه الذي أكل أكثر التفعيلة الثانية من البيت الثالث ، والزحاف المزدوج الذي قرن بين خمسة متحركات في آخر صدر البيت الثاني ؛ فلولاهما لاسـتقام هـذان البيتان من المنسرح ، كما استقام البيت الأول .

إذا كان ذلك كذلك ، فاجتماع العلة والزحاف المزدوج أو ما أشبهه ، على التفعيلـة ، إجحاف بها ، منعه شيخنا الخليل حين كتب على الضرب المقطوع (والقطع علـة) ، في بحـر الكامل : " ممنوع إلا من سلامة الثاني أو إضماره " (والإضمار زحاف مفرد) . لقد غير القطـع (متَفاعلن) إلى (متَفاعلْ) ، ثم يغيرها الإضمار إلى (متْفاعلْ) ، ولو دخلها حذف هذه التـاء الساكنة لصارت (مفَاعلْ) ، فتشوهت فغمضت على الإدراك ، وهو ما عبر عنـه الدمـاميني بقوله: " وما سوى ذلك (ما سوى الإضمار) ، لا يُحتمل مع ما دخله من القطع " (٩٢) .

أما علماء الصرف فقد منعوا الإعلال الذي يؤدي إلى الإلباس بكلمة أخـرى ذات وزن آخر غير مراد ، ومنعوا الإدغام الذي يهدم الأوزان المرادة بعينها . لقد كان ابن عصفور يـورد نماذج منثورة لما يمتنع فيه الإعلال (٩٣) ، ثم أقبل يضبط الأمر بقوله : " إلا أن يؤدي الإعـلال إلى الإلباس ، فإنك تصحح ، وذلك نحو (قَطَوَان) و (نَزَوَان) ؛ فإنك تصحح الواو ، لأنك لـو أعللتها فقلبتها ألفا لالتقى ساكنان ـ الألف المبدلة من حرف العلة ، والألف التي من (فعـلان) ـ فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين ، فتقول (نَزَان) و (قَطَـان) ، فيلتبـس (فَعَـلان) (بفَعَال) . ومثل ذلك (رَحَيَان) و(عَصَوَان) . صححت ، لأنك لو أعللت لحذفـت لالتقـاء الساكنين ، فكان يلتبس تثنية المقصور بتثنية المنقوص ، فيصير (رَحَان) و(عَصَان) ، كـ (يدَيْن) و(دمَيْن) "(٩٤) . وكان سيبويه يعرض تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه من موضع واحـد ، فيمنع الإدغام عندئذ متى كان الوزن ملحقا، قائلا : " فإذا ضاعفت اللام وأردت بناء الأربعـة لم تسكن الأولى فتدغم . وذلك قولك : قَرْدَد ، لأنك أردت أن تلحقه بجَعْفَر وسَلْهَب " (٩٥) ، لأن

الإدغام - لو كان - يغير (قرددا) إلى (قَرَدّ) ، وهو هدم للوزن ، " فلو أدغمت ... لكنت قد حركت ما في مقابلته من بناء الملحق به ساكن ، وسكنت ما في مقابلته متحرك " (٩٦) .

بل قد بلغ علماؤنا القدماء من ذلك أن منعوا استعمال الإدغام إذا كان يفقد الأصوات أظهر صفاتها ، فلا يدغم شيء من هذه الصفيريات (يريد الزاي والسين والصاد) ، في شيء مما يقاربها من الحروف ، لأن في ذلك إخلالا بها ، لأنها لو أدغمت لقلبت إلى جنس ما تدغم فيه فيذهب الصفير ، وهو فضل صوت في الحرف " (٩٨) ، كذلك قال في أصوات التفشي والغنة واللين (٩٩) .

[٣٦] ولقد كان علماء العروض والصرف جميعا ، يستحسنون أو يبيحون كل تغيير للوزن يسعفه التعويض على أي وجه كان .

أما علماء العروض فإن كثيرا من أنواع الزحاف المفرد حسن لديهم ، ككف (مفاعيلن) في الهزج ، إلى (مفاعيل) (١٠٠) ، هذا الذي عجب منه الدكتور إبراهيم أنيس قائلا : " لسنا ندري لم استقبح أصحاب العروض تغير (مفاعيلن) إلى (مفاعيل) في مجزوء الوافر ، واستحسنوه في الهزج " (١٠١) . لقد وجد بين مجزوء الوافر والهزج ، من الصلة الوثيقة ، ما يغريه بجمعهما معا ، على طريقته في الاختصار والتسهيل ، غير أنه وجد العروضيين يجعلون القصيدة من الهزج متى صادفوا فيها تفعيلة واحدة - أو أكثر - على (مفاعيلُ = ددن دن د) ، وسائر تفاعيلها على (مفاعيلن) ، فصده عما أراد ، فاستنكره ، وهو مقبول غير مستنكر ؛ إذ (مفاعيل = ددن دن د) إذا كانت من الهزج كانت مغيّرة بزحاف الكف المفرد وحده كما سبق ، وهو سهل التعويض بنبر ما يوازي مقطع (لُ) من كلمة البيت ، وسواء أأنشأ النبر في السمع مداً أم لا (١٠٢) ، في حين أنها إذا كانت من مجزوء الوافر كانت مغيرة بزحاف النقص المزدوج ، من (مفاعلتن) إلى (مفاعلْتن) - وهذا عصْب - ثم من هذه إلى (مفاعلْتُ) - وهذا كف - ، وهو ما يصعب تعويض الوزن عنه .

ومن الجدير بالذكر هنا أن العروضيين يحكمون بأن القصيدة من مجزوء الوافر لا من الهزج ، متى صادفوا تفعيلة منه سالمة ، فلو كانت القصيدة الطويلة كل تفاعيلها على (مفاعلْتن = مفاعيلن) ، ثم ندت واحدة فجاءت على (مفاعلَتن) ، لوجب عندهم أن يُحكم على تلك القصيدة بأنها من مجزوء الوافر (١٠٣) . إن هذا هو ما كان أولى بالاستنكار والعجب ، إذ المقبول المعقول أن يُحكم عليها بأنها من الهزج ، وأن تلك التفعيلة النادة ، اشتبهت على الشاعر ؛ فما أكثر ما يكون مثل هذا من الشعراء كباراً وصغاراً ، قديماً وحديثاً (١٠٤) ، ثم إن دلالة السياق العروضي تقطع بكونها من الهزج لا مجزوء الوافر (١٠٥) ، فعشرات التفاعيل المحيطة بتلك التفعيلة

المفردة النادة ، هي السياق لا العكس ! ومثل هذا ينبغي أن يقال ويعتقد في كثير مما أسميه الصور المترددة بين الأبحر .

وقد حصر علماء العروض العلة ، في أوائل الأشطر وأواخرها . أما ما يصيب أوائل الأشطر ، فالخزم (وهو علة زيادة) ، والخرم (وهو علة نقص) ، قال المبرد راويا عن سيدنا علي (رض) أنه أنشد :

" اشدُدْ حيازيمك للموت فإن الموت لاقيكا

ولا تجزع من الموت إذا حل بواديكا "

والشعر إنما يصح بأن تحذف (اشدد) ... ولكن الفصحاء من العرب يزيدون ما عليه المعنى ، ولا يعتدون به في الوزن ، ويحذفون من الوزن ، علما بأن المخاطب يعلم ما يريدونه ، فهو إذا قال : (حيازيمك للموت) ، فقد أضمر (اشدد) ، فأظهره ، ولم يعتد به . قال : وحدثني أبوعثمان المازني قال : فصحاء العرب ينشدون كثيرا :

لسعد بن الضباب إذا غدا أحب إلينا منك فافرَسٍ حَمِرْ

وإنما الشعر :

لعمري لسعد بن الضباب إذا غدا " (١٠٦) .

لقد جمع هذا النص التمثيل لما يصيب أوائل الأشطر من علة الزيادة ، ومما يمكن عده علة النقص . وإن قول المبرد : " لا يعتدون به في الوزن " ، ليهدينا إلى تفسير النقص ، كما يهدينا إلى تفسير الزيادة . إن المنشد يستطيع أن ينبر (لسعد بن الض) بما يبين أنها (مفاعيلن) ، و(ضباب) بما يبين أنها (فعول) ، كما يستطيع أن يصمت قليلاً بين (اشدد) وبين (حيازيمك للموت) ، ثم يمضي في هذا وذاك ، فعندئذ يتجلى الوزن .

وأما ما يصيب أواخر الأشطر ، فكثير ، كالترفيل (وهو علة زيادة) ، والحذف (وهو علة نقص) ، قال ابن عبدربه :

" هتك الحجاب عن الضمائرْ طرف به تبلى السرائرْ " (١٠٧)

" أيقتلني دائي وأنت طبيبي قريب وهل من لا يرى بقريب " (١٠٨) .

ولا ريب في أن انحصارها في أواخر الأشطر ، راجع إلى أنها مواضع وقف وصمت (١٠٩) ، يستفيد الشاعر فيها منهما إمكان التعويض ، ثم يعتمد المنشد بعدئذ عليهما . ولا تخفى علاقة ما يصيب أوائل الأشطر بما يصيب أواخرها ، في الاعتماد على الوقف والصمت ، فإنهما إن اجتمعا كان الصمت قبل أولهما ، صمتاً بعد الآخر . ولكن هنا نمطاً من التعويض مشهوراً مضبوطاً ، خاصاً بالحذف من تفاعيل الضرب ، يستعمل فيه المد ، ويلتزم عوضاً عن الحذف ،

صار له باب عروضي يسمى : " باب ما يجوز في القافية من حروف اللين " ، قال فيه ابن عبدربه: " اعلم أن القوافي التي يدخلها حروف المد ، وهي حروف اللين ، فهي كل قافية حذف منها حرف ساكن وحركة ، فتقوم المدة مقام ما حذف ، وهو من الطويل " فعولن " المحذوف ، ..."(١١٠) ، ففي مثل البيت السابق " أيقتلني ... " غيرت تفعيلة الضرب بعلة الحذف ، من (مفاعيلن) إلى (مفاعي = فعولن = قريب) ، فعوضت عن هذا التغيير بإرداف القافية بالمد الذي يطيل النطق ، فكأن التزامه هنا يرد شيئاً مما حذف (١١١) .

أما علماء الصرف فقد نبهوا أحياناً على أشكال من تغيير الوزن الصرفي ، قبلت وعوضت . نجد ذلك منثوراً في كتبهم ، كما في إلحاق تاء التأنيث المتحركة ، آخر الكلمة عوضاً عن المد المحذوف من حشوها ، على النحو التالي :

أ. تلاميذ ←———— تلامِذَة

ب. جَحاجيح ←———— جحاجحة

ج. تَذْكير ←———— تذكِرة

وقد تعرض الأب هنري فليش لمثل هذا ، وأضاف نماذج من الكلمات المتفقة المعنى ، تقابل تاء التأنيث المتحركة في آخر بعضها ، المد في حشو بعضها الآخر ، كما في :

د. يَفاع ←—— يَفَعَة

هـ. ذُباح ←—— ذُبَحة

و. رِجال ←—— رِجَلَة

ورأى في هذا التعويض ، تعادلاً إيقاعياً " إذ وُجد في مكان مقطع طويل مقطعان قصيران " (١١٢) . ولكنه يدل على فقهه الدقيق لما يخوض فيه ، فيشير إلى مثل ذلك مما يكون في العروض ، قائلاً : " يتجلى هذا التعادل الإيقاعي جيداً في قلب الاستعمال العروضي : ففي بعض الأوزان في بحور معينة من الشعر يجوز أن يحل محل مقطع طويل مقطعان قصيران ، يحدث هذا في بحر الكامل ، حيث تحل : (مستفعلن) محل (متفاعلن) ، وكذلك في الوافر ، حيث تقوم (مفاعيلن) مقام (مفاعلتن) " (١١٣) .

إن هذا الباحث لا يفتأ يستحضر الوزن العروضي في خلال بحثه في الوزن الصرفي ، فيدهشنا بفهمه لهذه العلاقة الوثيقة بينهما . ومما يزيد دهشتنا هنا أنه يستحضر الوزن العروضي دليلاً مقلوباً ، لفكرته ؛ فإنه إذا كان المقطعان القصيران في الوزن الصرفي ، يعادلان المقطع المتوسط (الطويل بمصطلحه) ، فإن المقطع المتوسط في الوزن العروضي ، يعادل المقطعين القصيرين ، وهو دليل لما سبق .

ثالثا : التأصيل والتفريع

[٣٧] احتاج علماء العرب القدماء ، عندما أقلوا يؤسسون قواعد ضبط الاستعمال ، إلى أن يصطفوا من المستعمل ، مادة مستوفية لشروط خاصة ، ليستنبطوا منها أصلا ، يجعلون ما سواه فرعا عنه . إننا إذا استوضحنا هذا الأصل وجدناه الوضع المنطقي الذي يقضي العقل - تساعده تلك المادة المختارة - بأنه الأول الأسبق حدوثا . وإن لم يكن له وجود من قبل ولا من بعد ، كان عندهم من أعمال عقل الإنسان التي انحصرت فيه ولم تخرج منه .

[٣٨] لم يشذ عن ذلك علماء العروض ولا علماء الصرف ، فمن آثاره في علم العروض قولهم بعشر تفاعيل سالمة أصلية هي : (فعولن ، ومفاعيلن ، ومفاعلتن ، وفاع لاتن ، وفاعلن ، ومستفعلن ، وفاعلاتن ، ومتفاعلن ، ومفعولات ، ومستفع لن) ، تتفرع عنها ثلاث وسبعون تفعيلة ، منها : (فعولُ ، وفعولْ ، وفعو ، وفعْ ، وعولن ، وعولُ) ، وهي " ستة أجزاء فرعية نشأت عن (فعولن) " (١١٤) ، بالقبض في التفعيلة الفرعية الأولى ، والقَصْر في الثانية ، والحَذْف في الثالثة ، والبَتر في الرابعة ، والثَلْم في الخامسة ، والثَّرْم في السادسة الأخيرة ، أي كان قانون التفريع فيها بالزحاف والعلة .

ومن آثار التأصيل والتفريع في علم العروض كذلك ، القول بالدوائر العروضية ؛ فقد أخرجت لبحور الشعر جميعاً ، صوراً خالفها استعمال الشعراء غالباً ، كان شيخنا الخليل يُعدُّ صورة الدائرة أصلاً ، وصورة الاستعمال فرعاً ، فتَسْديس المديد الاستعمالي (استعماله ست تفاعيل في البيت) ، فرع عن تثمينه الدائري (إخراج الدائرة له ثماني تفاعيل في البيت) ، وتربيع الهزج والمقتضب والمجتث ، الاستعمالي ، فرع عن تسديسها الدائري ، وهي أربع صور فرعية نشأت بالجَزْء ، أي قانون التفريع فيها التغيير بالعلة .

ومن آثار التأصيل والتفريع في علم الصرف ، قولهم بالمصدر والمشتقات ، فما الاشتقاق عندهم إلا " (إنشاء فرع من أصل يدل عليه) ، وأما (المشتق) ، فيقال للفرع الذي صيغ من الأصل ، لأنك تطلب معنى الأصل ، في الفرع ، فكأنك تشتق الفرع ، لتخرج منه الأصل ، وكأن الأصل مدفون فيه . و (المشتق منه) هو الأصل " (١١٥) .

إن المصدر - وهو اسم الحدث ذو المعالم المشهورة - هو الأصل في الرأي المسموع له ، الذي يدل اسمه على الحكم بأصليته ، واسم الفاعل ، وصيغة المبالغة ، والصفة المشبهة ، واسم المفعول ، واسم التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، كل أولئك فروع عن ذلك الأصل . إن كلمة (ضَرْب) مثلاً ، أصل كلمة (ضارب) ، الأولى مصدر ،

والأخرى اسم فاعل خرج بقياس مطرد ؛ لأنه يكون من الثلاثي (ضـــرب) علـــى (فـــاعل = ضارب) ، متى كان فعله على (فَعَلَ = ضَرَبَ) .

[٣٩] كان علماء العروض والصرف جميعا ، يشرحون قوانين التفريع وكيفيته ، مما كان يتـــأتى لهم سهلا ميسور الفهم قوي الإقناع مرة ، وصعبا مكدا للفكر ضعيف الإقناع مـــرة أخـــرى ، فيعجز عنه كل من لم يحرص على التعقيد حرصهم ، قال الدماميني : " وبعض الناس أنكر الدوائر أصلا ورأسا ، وجعل كل شعر قائما بنفسه ، وأنكر أن تكون العرب قصدت شيئا من ذلـــك ، وقال : إنا سمعناهم نطقوا بالمديد مسدسا ، وبالبسيط (فعلن) في العروض مثـــلا ، وبـــالوافر (فعولن) فيها ، وبالهزج والمقتضب والمجتث مربعات ، ومن أين لنا أن ندرك أن أصـــل عـــروض الطويل كان مفاعيلن بالياء ؟ وأن المديد كان من ثمانية أجزاء ؟ وأن فعلن في البسيط كان أصلـــه فاعلن بالألف ؟ وأن عروض الوافر كانت في الأصل مفاعلتن ثم صارت على فعولن ؟ إلى غـــير ذلك . والأكثرون على خلاف هذا لأن حصر جميع الشعر في الدوائر المذكورة واطراد جريه فيها دل على ما اختص الله به العرب دون من عداهم ، فكان ذلك سرا مكتتما في طباعهم أطلـــع الله عليه الخليل واختصه بإلهام ذلك ، وإن لم يشعروا هم به ولا نووه ، كما لم يشعروا بقواعد النحـــو وأصول التصريف وإنما ذلك مما فطرهم الله عليه . فالتثمين في المديـــد والتســـديس في الهـــزج والمضارع وغيره من المجوزات أصل رفضه العرب كما رفضوا أصولا كثيرة من كلامهم على مـــا تقرر في علم النحو . وإذا تطرق [illegible] في ذلك إلى الشعر تطرق إلى الكلام حينئـــذ ، فيتعـــذر باب كبير من أصول العربية ، ولا خفاء بفساده " (١١٦) .

[illegible] في أنه كانت من الباحثين قديما وحديثا ، طائفة ترى من تضييع الوقت والجـــهد ، [illegible]ظر فيما سوى الشكل ومظاهره ، [illegible] الدماميني أن لهذا الرأي عواقبه الوخيمة في علوم الثقافـــة العربية بعامة ، إذ التأصيل والتفريع أساسي في التقعيد لها . لقد كان هؤلاء الرافضون ، إذا أقبلوا [illegible]ضون علمهم وآراءهم [illegible]يستفيدون [illegible] نتائج التأصيل والتفريع عفوا أو قصدا ، مما يـــدل [illegible] الاعتماد عليهما (١١٧) .

[illegible] من الباحثين [illegible] شعروا بأن في منهج أولئك " الوصفيـــين الشـــكليين " [illegible] العقل الذي هو نعمة الإنسان الكبرى ، ووسيلته إلى المعرفة ، وأثره الـــذي يخلفه [illegible] عنه . فرجعوا إلى آثار علمائنا القدماء ، واعترفوا بسداد منهجهم ، وأنهـــم [illegible] وأعلم به من معارضيهم ورافضي فكرهم ، غير أنهم أضافوا إلى منجزات القدماء منجز[illegible] حديث (١١٨) .

[٤٠] ومن الجدير بالذكر أخيرا ، أن بعض الباحثين المحدثين يفرق بين التأصيل والتفريع في علم العروض وبينهما في علم الصرف ، من جهة إنهما في الأول من باب المجاز ، وفي الآخر باب الحقيقة . إن الفرع الصرفي ظاهر التولد من أصله ، في حين أن الفرع العروضي أصل آخر جعل فرعا لضرورة إجرائية ؛ فإن شيخنا الخليل كان محتاجا إلى أن يختار أحد هذين الأصلين ليبدأ منه، ولو كان قد عكس الاختيار لانعكس القول بالأصل والفرع (١١٩) .

وهو رأي مقبول تشهد بصحته شواهد كثيرة ، ليس أقواها في علم العروض تساوي التفاعيل المزاحفة والتفاعيل السالمة في نظر من بحث تبادل المقاطع ، كما بينت في الفقرة السادسة والثلاثين ، وأقوى شواهد ذلك الرأي في علم الصرف ، أن التصريف الذي هو تطبيق قواعده ، ما هو إلا تحويل وتغيير للأصل إلى فرعه ، وسواء أكان تصريف توصيل ، أي صياغة الكلمة من أصلها القريب بتغيير أصواته الصامتة أو الصائتة أو كلتيهما ، إبدالا أو نقصا أو زيادة أو كل ذلك أو بعضه ، صياغة مطردة مقيسة أو عارضة مسموعة ، لتوصيل معنى ما ، أو كان تصريف تخفيف ، أي تغيير صيغة الكلمة بتغيير أصواتها الصامتة أو الصائتة أو كلتيهما ، ترتيبا أو إبدالا أو نقصا أو كل ذلك أو بعضه ، تغييرا مطردا مقيسا أو عارضا مسموعا ، لتخفيف ثقل النطق (١٢٠) .

ولا ينقض قبول رأي ذلك الباحث الفاضل ، شيئا من دلالة توافق علمي العروض والصرف في التأصيل والتفريع ، على علاقتهما .

رابعاً: الاصطلاح

[٤١] إن الاصطلاح أساس مهم جداً من الأسس العلمية ؛ فهو وسيلة دائمة إلى تحديد المقاصد واختصار المعالم ، يفتقر إليها بناء العلم نفسه ودراسات العلماء المتصله بهذا العلم جميعاً (١٢١) ورغم أنه لا مشاحّة في الاصطلاح ، يُستحسن أن يكون المصطلح ظاهر الدلالة على مفهومه ، ويَلْزَمُ أن يتقدم بيانه قبل عرض العلم أو دراسات العلماء ، ليستطيع المتلقي استيعابه .

[٤٢] ولقد كان علماء العرب القدماء ، يرجعون في وضع مصطلحات علومهم الناتجة عن تفكيرهم وتحصيلهم ، إلى لغتهم هم ومعالم حياتهم ، فيستنبطون من هذه وتلك جميعاً معاً ، المصطلح المناسب . ثم إننا نجدهم لذلك يعاملون هذه المصطلحات ، معاملة الوالد ولده ، فيصرفونها كيف شاءوا ، على حسب جهات نظرهم ، فربما استعملوا المصطلح الواحد ، في مواضع مختلفة من العلم الواحد ، بمفاهيم مختلفة ، وربما استعملوه في علوم مختلفة بمفاهيم متقاربة أو متباعدة ، وعندئذ تتجلى للمتلقي علاقة هذه العلوم في نظرهم .

[٤٣] استعمل علماء العروض والصرف في علمهم ، مصطلحات واحدة (١٢٢) ، فرأى الدكتور أنيس في بعضها ، أن شيخنا الخليل وأصحابه " قد تأثروا إلى حد كبير بمقاييس علم الصرف ، فاتخذ رموز الصرف رموزاً للعروض ، مع فارق تافه يدركه كل منا ويدرك سره " (١٢٣) .

لقد أراد رموز الوزن ، التي بينت في الفقرة الخامسة عشرة ، أن ظهور اقتفاء علماء العروض فيها لعلماء الصرف ، لا يمنع أن يكونوا جميعاً مقتفين مقتضى الحاجة الواحدة إلى الوزن، والأصل الفكري الواحد الذي أنشأ هذه الحاجة . ولكنني أستطيع أن أصنف المصطلحات المشتركة إلى نمطين :

أولهما : مصطلحات متفقة المفهوم ، على وجه العموم ، ومنها الزيادة والحذف والوقف .

والآخر : مصطلحات مختلفة المفهوم ، على وجه العموم كذلك ، ومنها الصحة والسلامة والاعتلال .

أما استعمال النمط الأول ، فراجع فيما أرى ، إلى تلك العلاقة التي صدر علماء العروض والصرف عن الوعي بها ؛ إذ كيف لا يستعملون مصطلح الزيادة في العلمين ، وهي في العروض إضافة بعض الأصوات إلى أصوات التفعيلة الأصلية ، كإضافة (تن) المقطع المتوسط المغلق ذي

الأصوات الثلاثة ، إلى (متفاعلن) ، لتصير بالترفيل (متفاعلاتن) ، وهي في الصرف إضافة بعض الأصوات كذلك إلى أصوات الكلمة الأصلية ، كإضافة فتحة أخرى إلى فتحة قاف (قتل)، لتصير (قاتل) بمقطع متوسط في أولها بدل القصير السابق ؟ وكيف لا يستعملون مصطلح الحذف في العلمين ، وهو في العروض نقص المقطع المتوسط المغلق ، كنقص (لن) من (فعولن) لتصير بالحذف (فعو) ، وهو في الصرف مطلق نقص بعض الأصوات من الكلمة ، كنقص المقطع القصير (وُ) من (مقوُول) اسم المفعول من الثلاثي المجرد ، ليصير بالحذف إلى (مقُول)؟ وكيف لا يستعملون مصطلح الوقف في العلمين ، وهو في العروض نقص حركة المقطع القصير لينضاف ساكنه إلى ما قبله فيكون في آخر (مفعولات) بالوقف ، مقطعا طويلا مغلقا بصامت واحد ، هكذا (مفعولاتْ) ، وهو في الصرف " قطع الكلمة عما بعدها ، وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل ؛ فالإسكان المجرد في المتحرك ... " (١٢٤) ، فالذي أصاب (مفعولات) ، في العروض يسمى في الصرف وقفا بالإسكان ؟ كيف لا يوحدون مصطلحات ما هو واحد أو كالواحد ؟

أما استعمال مصطلحات النمط الثاني ، فراجع إلى توسعهم في دلالات كلمات لغتهم توسع المالك ؛ إذ كيف لا يستعملون مصطلح الصحة في العلمين ، وهو في العروض براءة التفعيلة من التغيير بالعلة ، وهو في الصرف براءة أصل الكلمة من الاشتمال على حرف من حروف العلة؟ وكيف لا يستعملون مصطلح السلامة في العلمين ، وهو في العروض براءة التفعيلة من التغيير بالزحاف ، وفي الصرف براءة أصل الكلمة من الاشتمال على الهمزة والتضعيف كليهما ؟ وكيف لا يستعملون مصطلح الاعتلال في العلمين ، وهو في العروض اشتمال التفعيلة على التغيير بالعلة الذي سبق التعرض له وللتغيير بالزحاف وذكر بعض أمثلتهما ، في الفقرتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين ، وهو في الصرف اشتمال أصل الكلمة على حرف من حروف العلة أو أكثر كيف لا يوحدون مصطلحات ما يشمله التوسع في دلالة الكلمة ؟

إنني لا أستطيع أن أغفل ما في منهج علماء العروض والصرف في الاصطلاح ، من دلالة على علاقة كل من العلمين بالآخر ، التي أرى أن أولئك العلماء كانوا يفهمونها حق الفهم ويصدرون في توافق الاصطلاح ، عنها .

خاتمة

[٤٤] أدي تتبع علمي العروض والصرف ، تعقيدا وتطبيقا ، إلى الحصول على أربـــع أفكـــار كبرى ، توحدت فيهما وترددت بينهما :

أولا : - الاستيعاب الأولي :

وهو التمهيد للعلم بافتراض الاحتمالات الممكنة ، استيعابا لمسائله . وهو ما كان في علم العروض باعتماده على التقليب ، وفي علم الصرف باعتماده على القسمة العقلية .

ثانيا : - الوزن :

وهو مقابلة مقاطع الكلمة نوعا وعددا وترتيبا ، بمقاطع معينة تناسبها وتمثلها وتكشـــفها . وقـــد احتاج إليه العلمان جميعا واستعملاه . وفي خلال ذلك تميزت بعض الأفكار الصغرى :

* **طبيعة الساكن والمتحرك وتواليهما :** فمفهوم الساكن والمتحرك في العلمـــين ، واحـــد ، ثم إنهما جميعا يحكمان توالي السواكن والمتحركات ، بقانونين معينين غير مختلفين بينهما .

* **نشأة الوزن وشيوعه واستحداثه :** فنشأة كل من الوزنين العروضي والصرفي ، وشـــيوعه ، متعلقان بنشأة الآخر وشيوعه ، وصعوبة استحداث جديد في أحدهما ، متعلقة بصعوبة استحداث جديد في الآخر .

* **تغيير الوزن وتعويضه :** فتغيير كل من الوزنين العروضي والصرفي ، مشروط بوضوحه علـى رغم التغيير ، وتعويضه عما لحقه منه .

ثالثا : - التأصيل والتفريع :

وهو استنباط وضع منطقي يقضي العقل بأنه الأول الأسبق حدوثا ، وما ســـواه فـــرع عنـــه ، بالاعتماد على مادة مُصطَفاة من المستعمل ، مستوفيةٍ لشروط خاصة . وقـــد احتـــاج علمـــاء العروض والصرف جميعا ، إلى ذلك في تأسيس العلمين .

رابعا : - الاصطلاح :

وهو تعارف أهل العلم وتواضعهم على كلمات معينة ، إشـــارة إلى مقـــاصد معينـــة ، تحديـــدا واختصارا . ولقد توحدت بين علمي العروض والصرف ، بعض المصطلحـــات ، بنمطـــين مـــن التوحد : فمنها ما اتفق بينهما مفهومه على وجه العموم ، ومنها ما اختلف .

ولقد دلني توافق علمي العروض والصرف ، فيما سبق ، على وثاقة علاقتهما وأصالـــة عمل المفكر في كل منها .

بيان الحواشي والمراجع

(١) ينظر علماء العروض في بيت الشعر من جهة مشابهته لأبيات قصيدته ؛ ذكر الدمنهوري أن القصيدة في الاصطلاح " مجموع أبيات من بحر واحد مستوية في عدد الأجزاء وفي جواز ما يجوز فيها ولزوم ما يلزم وامتناع ما يمتنع " ص ١٣٢ ، من حاشيته " الإرشاد الشافي على متن الكافي للقنائي " ، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الثانية ، سنة ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م .

(٢) ينظر علماء الصرف في الكلمة من جهة ما يصيبها من تخفيف أو إعلال أو إبدال أو إدغام ، لمجاورة بعض الكلمات لها ؛ راجع الرضي (محمد بن الحسن) " شرح شافية ابن الحاجب " بتحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة ، سنة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م ، في الجزأين الثاني والثالث .

(٣) من الطريف أنه قد حدث قديما وحديثا أن صار بيت الشعر إلى تفعيلة واحدة ، كما فيما روي من توحيد الرجز في عصر بني العباس ، وكما فيما صنعه شعراء الحر في القرن الميلادي العشرين ، فإن الغالب على هذه التفعيلة عندئذ أن تكون كلمة واحدة ، فيتحد فيها مجال العلمين !

(٤) أما علاقة العروض الكائن الطَّبْعيّ في الشعر بالصرف والنحو الكائنين الطَّبْعيَّين في اللغة، فقد كانت مجال بحث سابق بعنوان " علاقة عروض الشعر ببنائه النحوي " ، حصلت به على درجة الدكتوراه من قسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، سنة ١٩٩٦م ، بمرتبة الشرف الأولى ، ولم ينشر بعد .

(٥) خلوصي (دكتور صفاء) " فن التقطيع الشعري والقافية " ، طبعة دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد ، السادسة ، سنة ١٩٨٧م ، ص ٤٧٥ .

(٦) أبوديب (دكتور كمال) " في البنية الإيقاعية للشعر العربي " ، طبعة دار العلم للملايين ببيروت ، الثانية ، سنة ١٩٨١م ، ص ٥٢٦ .

(٧) ابن الشيخ (جمال الدين) " الشعرية العربية " ، بترجمة مبارك حنون وآخرين ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٦م ، نشر دار توبقال بالدار البيضاء ، ص ٣٥ .

ومن هذا المنطلق نفسه أنني سألت أستاذي محمود محمد شاكر - رحمه الله - عن ذلك ، فأثبته ، ثم أبعد النجعة قائلا : لن تعدم علاقة ما ، بين جميع ما أنتجه عقل الإنسان ، حتى إنها لتكون بين الشعر واستنباط الماء من باطن الأرض !

كذلك أذكر بحثا في بعض أعداد مجلة الشعر المصرية ، عرض فيه الدكتور صلاح عيد ، علاقة وزن الشعر بنسب بعض معالم هذا الكون من حولنا ، وهو ما أراه خروجا عن حدود الإنسان .

(٨) الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) " كتاب العروض " ، بتحقيق الدكتور أحمد عبدالدايم ، طبعة سنة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م ، نشر مكتبة الزهراء بالقاهرة ، ص ١٣٦.

(٩) الرمالي (دكتور ممدوح عبدالرحمن) " العربية والتطبيقات العروضية " ، طبعة دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ، سنة ١٩٩٦م ص ١٧ .

(١٠) خلوصي ص ٤٧٥ .

(١١) الرمالي ص ٨ .

(١٢) خليل (دكتور حلمي) " التفكير الصوتي عند الخليل " ، طبعة دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ، ص ١٢ ، وأبوديب ص ٥٥ ، والعلمي (محمد) " العروض والقافية : دراسة في التأسيس والاستدراك "، طبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء ، الأولى سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م ، نشر دار الثقافة بالدار البيضاء ، ص ١٣٣ .

(١٣) ابن عبدربه (شهاب الدين أحمد بن محمد) " العقد الفريد " ، بتحقيق الدكتور عبد المجيد الترحيني ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ، الأولى سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م ، ج٦ ص ٢٧٦ ، والدماميني (أبو عبدالله محمد بدرالدين بن أبي بكر) " العيون الغامزة على خبايا الرامزة " ، بتحقيق الحساني حسن عبدالله ، الطبعة الثانية سنة ١٤١٥هـ =١٩٩٤م ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ص ٢٦.

(١٤) الرضي ج١ ص ٣٥ . إنما مثلت ، ومراجعة كتب علم الصرف تبين أن علماءه كأنهم التزموا التمهيد لعرضهم مسائل العلم ؛ بهذه القسمة العقلية ، وسواء أكانوا في حديث الجانب الأول الذي يشرحون فيه صياغة الكلمة ، كالذي مثلت به ، أم كانوا في حديث الجانب الآخر الذي يشرحون فيه تغيير صياغة الكلمة للتخفيف ، كإعلال الكلمة المعتلة أو المهموزة ، بقلب ألف المد أو الواو أو الياء أو الهمزة ، بعضها إلى بعض ، فإنهم يمهدون بمثل ما فعلوا فيما سبق ، لا يخرمون من منهجهم حرفا !

(١٥) الدماميني ص ٢٧ .

(١٦) السابق ص ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٦ ، ٥٧ .

(١٧) السابق ص ٥١ - ٥٢ ، ٥٩ ، وابن عبدربه ج٦ ص ٢٨٩ .

(١٨) ابن عصفور (علي بن عبدالمؤمن) " الممتع في التصريف " ، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة سنة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م نشر الدار العربية للكتاب بطرابلس ليبيا ، ج١ ، ص ٦١ .

(١٩) أنيس (دكتور إبراهيم) " موسيقى الشعر " ، الطبعة السابعة سنة ١٩٩٧م ، نشر مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، ص ٢١٠ ، وراجع الدماميني ص ٤٤ .

(٢٠) إن حدوث تسمية المهمل ، بعد شيخنا الخليل ، لا أثر له ، فما هي إلا أسماء لما وضعه هو

(٢١) الدماميني ص ٥١ .

(٢٢) السابق ص ٤٨ .

(٢٣) غازي (دكتور السيد) " في أصول التوشيح " ، طبعة دار المعارف بالقاهرة ، الثانية سنة ١٩٧٩م ، ص ٦٥، ٦٦

(٢٤) صقر (محمد جمال) " علاقة عروض الشعر ببنائه النحوي " ، دكتوراه محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، سنة ١٩٩٦م ، ص ٣٨ .

(٢٥) العقاد (الأستاذ عباس محمود) " اللغة الشاعرة : مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية"، طبعة المكتبة العصرية ببيروت ، ص ٨٩-٩٠ وغيرها ، فقد ألح في هذا الكتاب على خصب أشكال الموازين الشعرية العربية ، وأن لا حاجة بالشاعر إلى طرحها واستعارة غيرها من الأمم الأخرى .

(٢٦) ابن عصفور ج١ ص ٦١ ، والرضي ج١ ص ٢٦ ، ٤٠ ، ٤١ .

(٢٧) الفراهيدي (الخليل بن أحمد) " كتاب العين " ، بتحقيق الدكتورين مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م ، نشر مؤسسة الأعلمي ببيروت ، وابن منظور " لسان العرب " ، طبعة دار المعارف بالقاهرة ، مادة "وزن" فيهما جميعاً .

(٢٨) العقاد ص ١٢ ، ورغم أن هذه الفكرة التي عرضها ، وجدتها بعينها عند فليش (الدكتور الأب هنري) " العربية الفصحى : نحو بناء لغوي جديد " ، بتعريب الدكتور عبدالصبور شاهين ، الطبعة الثانية ١٩٨٣م ، نشر دار المشرق ببيروت ، ص ١٩٣ ، آثرت نص العقاد الذي كان أحسن عرضاً وأعمق فهماً وأدق شعوراً ، بما له في الفن والأدب من نصيب .

(٢٩) العقاد ص ٨ . ولأمر ما قال محقق كتاب الفارابي (أبي نصر محمد بن محمد بن طرخان) " كتاب الموسيقى الكبير " ، بتحقيق غطاس عبدالملك خشبة ، ومراجعة الدكتور محمود

الحفني ، وتصديره ، طبعة دار الكاتب العربي بالقاهرة ، في تلحين الكلمة العربية : " يتوفر لها في صياغة الألحان حسن السبيكة بين مقاطع الأصوات من طبع الأصل في اللغة " ، ص ٢٠ .

(٣٠) الرضي ج١ ص ١٢ .

(٣١) الدماميني ص ٢٦ .

(٣٢) البحراوي (دكتور سيد) " كتاب العروض للأخفش : تحقيق ودراسة " ، بحث بمجلة فصول القاهرية العدد الثاني سنة ١٩٨٦م ، من المجلد السادس ، ص ١٢٨ .

(٣٣) العلمي ص ١٠٦ — ١٠٧ ، وراجع الرمالي ص ١٢٧ ، وياقوت (دكتور أحمد سليمان) "عروض الخليل : ما لها وما عليها" ، طبعة دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ، الأولى سنة ١٩٨٩م ، ص ١٤ — ١٦ .

(٣٤) ابن عبدربه ج٦ ص ٢٧٠ — ٢٧١ .

(٣٥) مصلوح (دكتور سعد) " دراسة السمع والكلام " ، طبعة سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م، نشر عالم الكتب بالقاهرة ، ص ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٤٧ .

(٣٦) خليل ص ٩٤ — ٩٥ .

(٣٧) عبداللطيف (دكتور محمد حماسة) " في بناء الجملة العربية " ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م ، نشر دار القلم بالكويت ، ص ٤٤٢ .

(٣٨) الجيار (دكتور مدحت) " موسيقى الشعر العربي : قضايا ومشكلات " ، طبعة دار المعارف بالقاهرة ، الثالثة سنة ١٩٩٥م ، ص ٢٠٧ ، والرمالي ص ٥٠ — ٥١ .

(٣٩) بشر (دكتور كمال محمد) " دراسات في علم اللغة : القسم الأولى " ، طبعة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٩م ص ، ٢٠٢ . من العجيب أن نجد علماءنا القدماء واعين لعلاقة المد بالحركة ، ثم هم يراعون الكتابة في ضبط مسائل العلم ، وكأنهم ينخدعون لهذا عن رضا ، رغبة في تعليم تلامذتهم ، في وقت كانت هذه أدواته كلها .

(٤٠) أحمد (دكتور محمد فتوح) " واقع القصيدة العربية " ، طبعة دار المعارف بالقاهرة ، الأولى سنة ١٩٨٤م ، ص ٤٤ .

(٤١) الفارابي ص ١٠٨٥ .

(٤٢) الدماميني ص ٩٢ .

(٤٣) السابق ص ٢٠٢ .

(٤٤) سيبويه (أبو بشر عمرو بن قنبر) " الكتاب " ، بتحقيق عبدالسلام محمد هارون ، طبعة

المدني بالقاهرة ، الثالثة سنة ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ج٢ ص ٤٣٧ .

(٤٥) ابن عصفور ج١ ص ٦٩ .

(٤٦) ساعي (دكتور أحمد بسام) " حركة الشعر الحديث في سورية من خلال أعلامه " ، طبعة دار المأمون للتراث بدمشق ، الأولى سنة ١٣٩٨هـ = ١٩٨٧م ، ص ٥٩ — ٦٠.

(٤٧) الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد) " عروض الورقة " بتحقيق الدكتور صالح جمال بدوي ، طبعة سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م ، نشر نادي مكة الثقافي ، ص ٥٤ .

(٤٨) الفارابي ص ١٠٩٠ .

(٤٩) فليش ص ٤٤ — ٤٥ ، ومصلوح ص ٢٧٥ — ٢٧٦ ، وخليل ص ٨٥ — ٨٩ .

(٥٠) مصلوح ص ٢٧٧ .

(٥١) الأخفش ص ١٦٤ — ١٦٥ ، والتبريزي (الخطيب) " الكافي في العروض والقوافي "، بتحقيق الحساني حسن عبدالله ، طبعة المدني بالقاهرة ، سنة ١٩٦٩م ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ص ١٨ ، والزمخشري (جار الله) " القسطاس في علم العروض " بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، طبعة المكتبة العربية بحلب ، الأولى سنة ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .

(٥٢) الرضي ج٢ ص ٢١٠ .

(٥٣) السابق ج٢ ص ٢٤٨ — ٢٥٠ .

(٥٤) فليش ص ٤٤ — ٤٥ . لقد أثبت هذا الأمر وشرحه مستفيداً من صاحب المفصل ، غير أنه جعل المطقعين الخارجين بالهمز ، قصيرين ، يطول ثانيهما بالوقف ، فتجاوز الصواب ؛ إذ ليسا جميعاً قصيرين في الوصل .

(٥٥) ابن رشيق (أبو على الحسن) " العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده " ، بتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، طبعة دار الجيل ببيروت ، الخامسة سنة ١٤٠١هـ =١٩٨١ م ج٢ ص ٢٥ .

(٥٦) السابق ج٢ ص ٢٦ ، ٣١ .

(٥٧) جويار (م. ستانسلاس) " نظرية جديدة في العروض العربي " ، ترجمة منجي الكعبي ، ومراجعة عبدالحميد الدواخلي ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٦م ، ص ٨٩ .

(٥٨) فضل (دكتور صلاح) " نظرية البنائية في النقد الأدبي " ، طبعة سنة ١٩٩٢م ، نشر

مؤسسة مختار بالقاهرة ، ص ٧١ ، وبورا (ك . موريس) " الغناء والشعر عند الشعوب البدائية " ترجمة يوسف شلب الشام ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢م ، نشر دار طلاس بدمشق ، ص ٢٩٣ – ٢٩٤ ، وريتشاردز (أ.أ) " العلم والشعر " ، بترجمة الدكتور مصطفى بدوي ، ومراجعة الدكتورة سهير القلماوي ، طبعة الأنجلو بالقاهرة ص ٤٧ – ٤٩ ، وأحمد ص ٤٤ – ٤٥ .

(٥٩) عبداللطيف (دكتور محمد حماسة) " الجملة في الشعر العربي " ، طبعة المدني بالقاهرة ، الأولى سنة ١٤١٠هـ =١٩٩٠م ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ص ١٨ .

(٦٠) ابن خلدون (عبدالرحمن) " المقدمة " ، بتحقيق الدكتور على عبدالواحد وافي ، طبعة دار نهضة مصر بالقاهرة ، الثالثة ، ج٣ ص ١٣٠٠ .

(٦١) جيروم (جدسون) " الشاعر والشكل – دليل الشاعر " ، بتعريب الدكتور صبري محمد حسن وعبدالرحيم القعود ، طبعة سنة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م ، نشر دار المريخ بالرياض ، ص ١٢١ .

(٦٢) عياد (دكتور شكري محمد) " موسيقى الشعر العربي : مشروع دراسة علمية " ، طبعة دار الأمل بالقاهرة ، الثانية سنة ١٩٧٨م ، نشر دار المعرفة بالقاهرة ، ص ٣٤ .

(٦٣) سليمان (محمد) " الهامش والمتن ودوائر الاستبدال " ، مقال بالعدد الثالث من مجلة فصول القاهرية ، بالمجلد الحادي عشر ، خريف سنة ١٩٩٢م ، ص ٢٦٣ .

(٦٤) أنيس ص ١٥٧ .

(٦٥) الممتع ج١ ص ٧١.

(٦٦) السابق ج١ ص ١١١ ، ١١٩ .

(٦٧) السابق ج١ ص ٦٧ – ٦٩ .

(٦٨) السابق ج١ ص ١٢٦ ، وراجع ج١ ص ٧٣-٧٤ ، ج٢ ص ٤٧١-٤٧٢ .

(٦٩) الأندلسي (أبو حيان) " المبدع في التصريف " ، بتحقيق الدكتور عبدالحميد السيد ، طلب الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م ، نشر مكتبة دار العروبة بالكويت ، ص ٤٦ – ٤٧ ، فقد قال : "لما كان كتاب (الممتع) أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيباً، وألخصه تهذيباً ، وأجمعه تقسيماً ، وأقربه تفهيماً ، قصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تتضمنه من الأحكام بألخص عبارة ، وأبدع إشارة ، ليشرف الناظر فيه على معظمه في أقرب زمان ، ويسرح بصيرته في عقائل حسان " ، وابن عصفور " ضرائر الشعر "، بتحقيق السيد إبراهيم محمد ، طبعة دار الأندلس ببيروت ، الثانية سنة ١٤٠٢هـ

=١٩٨٢م ص ٧ من مقدمة المحقق ، فقد قال : " يعتبر هذا الكتاب من أهم ما ألـف في هذا الموضوع لاحتوائه على كثير من الضرورات الشعرية ، واستقصاء مؤلفه لعدد كبير من المصادر في الحصول على مادة الكتاب ، ولغزارة الشواهد النحوية التي يحتوي عليها".

(٧٠) القرطاجني (أبو الحسن حازم) " منهاج البلغاء وسراج الأدباء " ، بتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة طبعة دار الكتب الشرقية بتونس ، سنة ١٩٦٦م ، ص ٢٠٤ ، ويلقوت ص ١٩ – ٢٢ ، ٦٢ .

(٧١) البهبيتي (دكتور نجيب) " تاريخ الشعر العربي حتى آخر القرن الثالث الهجري " ، طبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء ، سنة ١٩٨٢م ، نشر دار الثقافة بالدار البيضاء ، ص ٩٤ وستتكيفيتش " العربية الفصحى الحديثة : بحوث في تطور الألفاظ والأساليب " ، بترجمة الدكتور محمد حسن عبدالعزيز ، طبعة دار النمر بالقاهرة ، سنة ١٩٨٥م ، ص ٧٨–٧٩ ، وفاضل (جهاد) " أسئلة الشعر " ، نشر الدار العربية للكتاب بليبيا ، ففيهما من شعر رواد الشعر الحر مثل ما وجده الدكتور البهبيتي في شعر طرفة ، ساعي ص ٢١١–٢١٢ ، فقد ذكر أن أهم ما قدمه الشعر الحديث للغة العربية ، أمران : أولهما بحث الشعراء في لهجاتهم العامية عن ألفاظ فصحى ، والآخر بحثهم في اللغة الفصحى عن ألفاظ أو اشتقاقات أو تعبيرات مهجورة ، ليحققوا بهذا وذاك عنصر المفاجأة ؛ فهم في الوقت نفسه يحيون موات اللغة .

(٧٢) ابن جني (أبو الفتح عثمان) " الخصائص " ، بتحقيق محمد علي النجار ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الثالثة سنة ١٩٨٧م ، ج٢ ص ٢٦ ، وكشك (دكتور أحمد محمد عبدالعزيز) " الفكر الإيقاعي في الخصائص لابن جني " ، بحث بالكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم ، طبعة عبير ، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م ، ص ٢٧٠ .

(٧٣) الرضي ج١ ص ٥٢ .

(٧٤) ابن منظور مادة (جهر) .

(٧٥) السابق مادة (شمل) .

(٧٦) شاهين (دكتور عبدالصبور) " المنهج الصوتي للبنية العربية : رؤية جديدة في الصرف العربي" ، طبعة جامعة القاهرة ، الأولى سنة ١٩٧٧م ، نشر مكتبة دار العلوم بالقاهرة ، فصل الإلحاق من الكتاب .

(٧٧) فليش ص ٩٢ .

(٧٨) ابن عبدربه ج٦ ص ٢٨٨ .

(٧٩) فليش ص ١٩٣ ، فقد لاحظ حفاظ العربية الشديد على الوزن الصرفي ، على مدى الزمن مقارنة بغيرها من اللغات حتى السامية منها ، فكاد يستولي على نظره شبهة سلبية هذا الحفاظ ، غير أنه لم يملك إلا أن يعجب من " الخصوبة الشديدة التي توفرت للوزن بوساطة القياس ، من أجل إنتاج مفردات بالغة الكثرة " .

(٨٠) الزمخشري ص ٢١ — ٢٢ .

(٨١) عوض (دكتور لويس) " بلوتولند وقصائد أخرى من شعر الخاصة " ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الثانية سنة ١٩٨٩م ، ص ١١ .

(٨٢) فاضل ص ٦٦.

(٨٣) الجيار ص ١٤٩ .

(٨٤) المرزوقي (أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن) " شرح ديوان الحماسة " ، بتحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون ، طبعة دار الجيل ببيروت ، الأولى سنة ١٤١١هـ= ١٩٩١م، ج١ ص ٩ ، ١٠ .

(٨٥) الفارابي ص ٤٩ — ٥٠ .

(٨٦) المجذوب (دكتور عبدالله الطيب) " المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها " ، طبعة جامعة الخرطوم ، الرابعة سنة ١٩٩١م ، نشر دار جامعة الخرطوم ، ج١ ص ٤٣٦ . وراجع في هذا الجزء ص ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٦ وغيرها تجد هذا العبث فاشياً حتى إنه يصرح به قائلاً في ص ١٠٨ مثلاً : " وهاك عبثاً في وزنه ... ومثاله من الكلام الفارغ "!، وفي ص ١٠٩ : " ومثاله من العبث " ، وفي ص ٢١٥ : " ومثاله من الكلمات " ، وراجع فارمر (هنري جورج) " تاريخ الموسيقى العربية حتى القرن الثالث عشر الميلادي " ، بتعريب جرجيس فتح الله المحامي ، نشر دار مكتبة الحياة ببيروت ، ص ١٧٨ ، ففيه بيان طريقة زرياب الموسيقار ، في تعليم تلامذته أصول الغناء، بثلاث مراحل ، تعنينا منها أولاها ؛ إذ يعلمه فيها الإيقاع والعروض ، بما سماه (كلمات الصوت) ، التي يذهب العقل في تخيلها كل مذهب ، غير أنه يتوقع أن تكون مختارة بحيث تشتمل من الأصوات على ما يتفقه به التلميذ في الإيقاع والعروض ، وتترسخ بتكراره في عقله طبيعتهما المتحدة الأصل كما سبق في الفقرة العشرين .

(٨٧) ابن عصفور ج٢ ص ٧٣١ ، والرضي ج٣ ص ٢٩٤ .

(٨٨) السابق ج٢ ٧٣٤ .

(٨٩) ابن عبدربه ج٦ ص ٢٧٣.

(٩٠) القرطاجني ص ٢٦٣ ، والدماميني ص ٨٦ .

(٩١) الدماميني ص ٢٣٥ .

(٩٢) السابق ص ١٧٢.

(٩٣) ابن عصفور ج٢ ص ٤٨٣ — ٤٨٤ .

(٩٤) السابق ج٢ ص ٥٥٢ .

(٩٥) سيبويه ج٢ ص ٤٢٤ .

(٩٦) ابن عصفور ج٢ ص ٦٣٥ .

(٩٧) السابق ج٢ ص ٧١٤ — ٧١٥.

(٩٨) السابق ج٢ ص ٧٠٨ .

(٩٩) السابق ج٢ ص ٧٠٩ .

(١٠٠)الدماميني ص ١٧٨ .

(١٠١)أنيس ص ١١١.

(١٠٢)جويار ص ٨٥ وما بعدها ، ١٠٨ ، وعياد ص ٥٣ ، وقد أنكر بعض الباحثين أن يكون للشعر نبر مخالف لنبر النثر ، راجع فليش ص ٤٩ — ٥٠ ، ومصلوح (دكتور سعد) " دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة " ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ =١٩٨٩ ، نشر عالم الكتب بالقاهرة ، ص ١٧٥ ، والبحراوي (دكتور سيد) "العروض وإيقاع الشعر " ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٩٣م ، ص ١٢٦ ، وأنا لا أخالفهم إلا في هذا النبر التعويضي ، وفي نبر القافية التشبيهي ، فإنه فيهما لا يرتبط بمواضع نبر النثر ، بل بمواضع حاجة الوزن العروضي .

(١٠٣)الدماميني ، ص ١٦٧ — ١٦٨ .

(١٠٤)حازم ص ٢٠٨ — ٢١٠ ، في حديثه عن تقصير القوة الناظمة عن إحكام الوزن بيان جلي .

(١٠٥)أبوديب ص ٣٨٩ .

(١٠٦)المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) " الكامل في اللغة والأدب " ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة ، ج٣ ص ٢٠١ .

(١٠٧)ابن عبدربه ج٦ ص ٣٠٢ .

(١٠٨)السابق ج٦ ص ٢٩١ .

(١٠٩)ابن جني ج١ ص ٧١ ، والدماميني ص ١٣١ ، ولا تخلو تسمية العروضيين تفعيلة العروض (فَصْلاً) ، وتفعيلة الضرب (غاية) ، عندما تتميزان بالتغيير عن الحشو ، من دلالة على الوقف عليهما والصمت عندهما .

(١١٠)ابن عبدربه ج٦ ص ٣٥٥ .

(١١١)المختار (عبدالصاحب) " دائرة الوحدة في أوزان الشعر العربي " ، طبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس ، سنة ١٩٨٥م ، ص ١١٤ — ١١٥ ، وياقوت ص ٦٢ — ٦٣ .

(١١٢)فليش ص ١٢٠ .

(١١٣)السابق ص ١٢٠ بالحاشية .

(١١٤)الدماميني ص ٢٢٥ .

(١١٥)ابن عصفور ج١ ص ٤٤ .

(١١٦)الدماميني ص ٤٤ ، وراجع الأخفش ص ١٥٥ ، والبحراوي " كتاب العروض" ص ١٣٣ ، وأنيس ص ٥٣ .

(١١٧)راجع أعمال من استدركوا على الخليل قديما وحديثاً ، في كتاب الأستاذ محمد العلمي .

(١١٨)الموسى (دكتور نهاد) " نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث " ، الطبعة الثانية ، نشر دار البشير ومكتبة وسام بالأردن ، ص ٧١ ، والراجحي (دكتور عبده) " النحو العربي والدرس الحديث : بحث في المنهج "، طبعة سنة ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م ، نشر دار النهضة العربية ببيروت ، ص ١٠٥ ، ١١٩ ، ١٦٠ .

(١١٩)العلمي ص ١٣٧ .

(١٢٠)ابن عصفور ج١ ص ٣١ —٣٢ .

(١٢١)وهبة (دكتور مجدي) " معجم مصطلحات الأدب : إنكليزي ؛ فرنسي ، عربي" ، نشر مكتبة لبنان ببيروت ، ص ٩١ ، ٥٦٥ .

(١٢٢)الرمالي ص ١٦ .

(١٢٣)أنيس ص ٥٣ .

(١٢٤)الرضي ج٢ ص ٢٧١ من نص المتن .

قائمة الأبحاث
التى صدرت فى الأجزاء السابقة
من سلسلة " دراسات عربية وإسلامية "

الجزء الأول

- قراءة فى الترجمة العبرية لمعانى القرآن الكريم — د. عبد الرحمن عوف
- من قضايا المنهج فى علم الكلام — د. حسن الشافعى
- المضاربة بمال الوديعة أو القرض فى الفقه الإسلامى — د. أحمد يوسف
- مفهوم السلفية بين العقيدة الإسلامية والفلسفة الغربية — أ.د. مصطفى حلمى
- التجربة الأخلاقية عند ابن حزم الأندلسى — د. حامد طاهر
- دراسة الواقع اللغوى أساس لحل مشكلات اللغة العربية فى التعليم — أ.د. السعيد بدوى
- فاعلية المعنى النحوى فى بناء الشعر — د. محمد حماسة عبد اللطيف
- الواقعية ماهى ؟ دراسة تطبيقية لقصص المدرسة الحديثة — أ.د. حمدى السكوت
- قضية التأثير على شعراء التروبادور — د. أحمد درويش

الجزء الثانى

- مفهوم التطور فى الفكر العربى — د. محفوظ عزام
- تحليل ظاهرة الحسد عند الحارث المحاسبى — د. حامد طاهر
- التأمين فى الفكر الفقهى المعاصر — أ.د. محمد بلتاجى
- تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها — أ.د. أحمد طاهر حسنين
- تعدد أوجه الإعراب فى الجملة القرآنية — د. محمد حماسة عبد اللطيف
- تقسيم جديد لتاريخ الأدب العربى لبلاشير — ترجمة د. أحمد درويش
- المرايا الشعرية لدى نازك الملائكة — أ.د. محمد فتوح أحمد
- موقف نقاد الرومانسية من شعر شوقى — أ.د. طه وادى
- قضية ترجمة الشعر — أ.د. رجاء جبر

الجزء الثالث

- تأثير الفقه الإسلامي في القانون الإنجليزي — أ.د. محمد عبد الهادى سراج
- ابن باجه وفلسفة الاغتراب — أ.د. محمد إبراهيم الفيومى
- ظاهرة البخل عند الجاحظ — د. حامد طاهر
- العناصر الفكرية والفنية فى رسالة الغفران — د. جابر قميحة
- قضية زواج المرأة فى الخليج من خلال الشعر العربى — د. نوريه الرومى
- النقد الجديد وفلسفة العصر — أ.د عبد الحميد إبراهيم

الجزء الرابع

- القراءات القرآنية : رؤية لغوية معاصرة — أ.د. أحمد مختار عمر
- تجديد الفكر الإسلامى عند محمد إقبال — د. عبد المقصود عبد الغنى
- انتشار الإسلام فى الهند — د. محمد عبد الحميد رفاعى
- بناء مصر الحديثة : محاضرة مجهولة لطه حسين — ترجمة د. حامد طاهر
- احتكاك العرب بالسريان وآثاره اللغويه — د. علاء القنصل
- اللغة العربية ودور القواعد فى تعليمها — أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف
- أثر المبرد فى النحو العبرى — د. سلوى ناظم
- نظرية النظم عند عبد القاهرة الجرجانى — د. أحمد درويش

الجزء الخامس

- عقوبة السجن فى الشريعة الإسلامية — أ.د. محمد عبد الهادى سراج
- الوثائق الإسلامية — د. عبد التواب شرف الدين
- حركة التأليف فى العالم العربى المعاصر — د. حامد طاهر
- حركة الروى فى القصيدة العربية — أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف
- الأصوات وأثرها فى المعجم العربى — د. رفعت الفرنوانى
- الثروة اللغوية العربية لأنطون شال — ترجمة د. سعيد بحيرى
- نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب — أ.د. أحمد طاهر حسنين
- منهج شوقى ضيف فى الدراسات الأدبية — أ.د. يوسف نوفل
- قراءة القصة القصيرة — د. حسن البندارى

الجزء السادس

- صراع مع الطبيعة أو صراع مع الفن — أ.د. محمود الربيعي
- العنصر المهمل في حركة التجديد الشعري — أ.د. عبد الحكيم حسان
- استدعاء الشخصيات التراثية الهندية في منظومة جاويد نامة — أ.د. محمد السعيد جمال الدين
- التحليل النصي للقصيدة : نموذج من الشعر القديم — أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف
- الفلسفة الإسلامية في العصر الحديث — أ.د. حامد طاهر
- الوظائف اللغوية للزوائد في النحو العربي — د. محمد صلاح الدين بكر
- قضية تأويل القرآن بين الغزالي ومعاصريه — د. محمود سلامة
- حديث عيسى بن هشام — د. عصام بهي
- العلمانية والمنظور الإيماني — د. عبد الرازق قسوم
- تكوين النص الشعري عند حازم القرطاجني — د. حسن البنداري

الجزء السابع

- إعداد الداعية المفتي — أ.د. حسن الشافعي
- المنهج الإسلامي في التنمية — أ.د. يوسف إبراهيم
- إحياء الفلسفة بين مصطفى عبد الرازق ومحمد إقبال — أ.د. حامد طاهر
- العلاقات الإسلامية البيزنطية — أ.د. عليه الجنزوري
- حركات التجديد الدينية ودورها في نشر الحضارة الإسلامية في غرب أفريقيا — أ.د. عبد الله عبد الرازق
- الإنتاج الفكري وحق المؤلف — أ.د. شعبان خليفة
- محاولات التيسير في النحو العربي (القسم الأول) — أ.د. صلاح رواي
- الثنائية في الفكر البلاغي — أ.د. محمد عبد المطلب
- نظرية الأخذ الفني عند حازم القرطاجاني — د. حسن البنداري

الجزء الثامن

- نحو استكمال علامات الرسم الإملائي في القرآن الكريم — ترجمة د. محيي الدين بلتاجي
  محمد حميد الله
- أضواء جديدة على تفسير سورة يوسف من خلال اللغة المصرية القديمة — أ. د. رمضان السيد
- رؤية الجبرتي للحركة السلفية في مصر وشبه الجزيرة العربية — د. نازك زكي
- الترجمة ودورها في الفكر العربي — أ. د. حامد طاهر
- المنهج في كتاب سيبويه — أ. د. صلاح الدين أبو بكر
- محاولات التيسير في النحو العربي (القسم الأخير) — أ. د. صلاح رواي
- المصطلح ودلالته في الدرس الصوتي عند العرب (القسم الأول) — د. رفعت الفرنواني
- التراث والأصول الأوربية للحداثة — أ. د. عبد الحكيم حسان
- الناقد المتخصص وتوثيق الشعر عند ابن سلام — د. حسن البنداري

الجزء التاسع

- تذوق ابن قتيبة للنظم القرآني — أ. د. منير سلطان
- نحن وقضية التراث الفلسفي عند العرب — أ. د. عاطف العراقي
- خمس مشكلات حقيقية أمام الفلسفة الإسلامية في العصر الحاضر — أ. د. حامد طاهر
- المصطلح ودلالته في الدرس الصوتي عند العرب (القسم الأخير) — د. رفعت الفرنواني
- محاولات تيسير النحو العربي — أ. د. صبري إبراهيم السيد
- نحو أدب إسلامي مقارن — أ. د. الطاهر أحمد مكي
- عبد الله الطائي وآفاق الشعر المعاصر — أ. د. أحمد درويش
- عمود الشعر في المصطلح النقدي — أ. د. توفيق الفيل

الجزء العاشر

- موقف الفكر الإسلامي من الفلسفة اليونانية — أ. د. محمد شامه
- المشكلات الحقيقية والمشكلات الزائفة — أ. د. حامد طاهر
- فلسفة التاريخ الإسلامي — أ. د. عبد الحميد إبراهيم
- صعوبات فلسفية في كتاب سيبويه — أ. د. عبد الرحمن أيوب
- مظاهر [illegible] لدى شيوخ شعراء الخليج — أ. د. أحمد درويش
- ملامح الشاعر بريشة القصاص — د. إخلاص فخري

الجزء الحادى عشر

- مشكلة التخلف الحضارى عند المسلمين — أ.د. حامد طاهر
- تصنيف العلوم عند العرب — أ.د. عاطف العراقى
- جهود الشيخ أبو زهرة فى تطوير الدراسات الفقهية — أ.د. محمد أحمد سراج
- اللغة العربية بين المدرسة والجامعة فى دولة الإمارات — د. أحمد طاهر حسنين
- صور الثقافة والتربية فى الأدب العربى القديم — أ.د. أحمد درويش
- التشكيل الفنى للشعر بين الالتزام الاجتماعى والصدق النفسى — د. محمود محمد عيسى
- شعر المناسبات (نظرة منصفة) — د. إخلاص فخرى عمارة

الجزء الثانى عشر

- المنهج العلمى التجريبى فى الحضارة الإسلامية — أ.د. عمار الطالبى
- الإسلام من وجهة نظر المسيحية جارديه — ترجمة أ.د. حامد طاهر
- توظيف العلوم الطبيعية فى بناء علم كلام إسلامى — د. رزق الشامى
- العلاقة التاريخية بين الأفغانى وناصر الدين شاه — أ.د. مريم زهيرى
- الشخصية العلمية الموضوعية فى البحث — أ.د. محفوظ عزام
- النقود الإسلامية فى الأندلس لخيمى بروسى . — ترجمة أ.د. عبد الله جمال الدين
- نحو الكلام ، لا نحو اللغة — أ.د. أحمد كشك
- تقويم برنامج التعليم الجامعى الأساسى — أ.د. على الشرهان
- منهج شوقى ضيف وآراؤه فى التعليم — أ.د. على الحديدى

الجزء الثالث عشر

- حق الإنسان فى مستوى لائق من المعيشة بموجب الإسلام — أ.د. محمد شوقى الفنجرى
- ولاية الفقيه ونظام الحكم فى الإسلام — د. أمية أبو السعود
- نظرية المعرفة عند الفارابى — أ.د. عبد الفتاح الفاوى
- القاهرة الكبرى : دراسة فى جغرافية المدن — أ.د. جمال حمدان
- دليل عملى لطلاب الدراسات العليا — أ.د. حامد طاهر
- التداخل بين النحو وعلم المعانى — أ.د. محمد فتيح
- حاضر الوضع الأدبى فى مصر — أ.د. حمدى السكوت
- تنويع الحكم التصويرى فى النقد العربى القديم — أ.د. حسن البندارى

الجزء الرابع عشر

الجزء الخامس عشر

الجزء السادس عشر

الجزء السابع عشر

• القرآن والنحو : نظرة على مراحل العلاقة التاريخية	أ.د. على أبو المكارم
• البيان القرآنى وتهمة الشعر	أ.د. حسن طبل
• مقاتل بن سليمان والبلاغة القرآنية	د. سعد عبد العظيم
• آراء صرفية لأبى العلاء المعرى	أ.د. السيد أحمد على
• تجربة الاغتراب عند الشعراء العباسيين	د. صالح الخضيرى
• قضايا العصر فى شعر أبى الصوفى	د. سمير عبد الرحيم هيكل
• المنهج الفلسفى فى قراءة الأعمال الأدبية	أ.د. حامد طاهر

الجزء الثامن عشر

• " الكتاب المنشور" يوم القيامة	د. محيى الدين واعظ
• أصول الدية ومراحل تقويمها فى السعودية	د. عبد الرحمن الغفيلى
• ابن النفيس : فيلسوف مسلم	أ.د. حامد طاهر
• مستقبل ثقافة المسلم فى ظل التقدم العلمى	أ.د. يوسف محمود
• ظاهرة الترخص عند أمن اللبس	أ.د. تمام حسان
• الحذف لكثرة الاستعمال	د. كمال سعد أبو المعاطى
• تنوع التشكيل الشعرى فى قصائد أنس دواد	د. إخلاص فخرى عماره
• قراءة نقدية فى قصيدة العراف الأعمى لأمل دنقل	د. عبد المطلب زيد

الجزء التاسع عشر

• مقال فى العقيدة	أ.د. حامد طاهر
• الإيسيسكو ومستقبل العالم الإسلامى	أ.د. عبد العزيز التويجرى
• أثر العقيدة الإسلامية فى تكوين جماليات الفن الإسلامى	د. محمود محمد صادق د. نعمان محمود جبران
• نظرية النحو الكلى	أ.د. حسام البهنساوى
• شرح النص الأدبى : منهجه وتطبيقه	محمد غنيمى هلال تحقيق د. جمال الدين رضوان